



المجلة الاجتماعية القومية

- رعاية كبار السن : قضايا منهجية عزت حجازى
- التعمر السكانى : الحجم والخصائص نادية حليم والمشكلات
- نظام الإدارة المحلية فى مصر : استطلاع رأى عينة من أعضاء المجالس المحلية الشعبية والتنفذية هويدا عدلى
- أساليب مواجهة المشقة وبعض متغيرات الشخصية : الارتباطات والمنبتات سميحة نصر
- الاستجابة للضغوط البيئية لدى عينة من الأطفال المقيمين بالقرب من الطرق السريعة هالة رمضان
- الإصلاح الهيكلى والتحول فى المنظمات الأعمال ابتسام الجعفرأوى
- فهم التعمر : رؤى نقدية وكونية أحمد حسين

سبتمبر ٢٠٠٤

العدد الثالث

المجلد الحادى الأربعون

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نواب رئيس التحرير

الدكتورة نادية حليم الدكتور نجوى خليل الدكتورة سلوى العامري

سكرتيرا التحرير

الدكتورة آمال كمال أ. عبد الرحمن عبد العال

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمان العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيهاً ، وخارج مصر ٤٠ دولاراً
المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

أراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة من اتجاهات إيتاناما

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

- رعاية كبار السن : قضايا منهجية عزت حجازى ١
- التعمر السكانى : الحجم والخصائص والمشكلات نادية حليم ٢٩
- نظام الإدارة المحلية فى مصر : استطلاع رأى عينة من أعضاء المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية هويدا عدلى ٥١
- أساليب مواجهة المشقة وبعض متغيرات الشخصية: الارتباطات والمنتبئات سميحة نصر ٧٧

ثانيا : رسائل جامعية

- الاستجابة للضغوط البيئية لدى عينة من الأطفال المقيمين بالقرب من الطرق السريعة هالة رمضان ١١٣

ثالثا : مؤتمرات

- الإصلاح الهيكلى والتحول فى المنظمات والأعمال ابتسام الجعفرأوى ١٢٣

رابعا : عرض كتاب

- فهم التعمر : رؤى نقدية وكونية أحمد حسين ١٢٧

رعاية كبار السن :

قضايا منهجية

عزت حجازى *

نرمى من هذا العمل إلى الإسهام فى تحقيق نقلة نوعية فى دراسة رعاية كبار السن ، وذلك بطرح ومناقشة ثلاثة أمور مما يدخل فى المنهج : أولها هو حقيقة أن "كبار السن" ليسوا كتلة بشرية متجانسة ، وإنما هم فئة سكانية تتطوى على تمايزات مهمة كثيرة ، فى الأوضاع الحياتية والأحوال والمشكلات والحاجات . والثانى هو أن "القائمين بالرعاية" هم فئات مختلفة ، منهم الأهل وغير الأهل ، وغير الرسميين والرسميين ، والمتطوعون والمحترفون ، والهواة والمتخصصون ، وغيرهم . وريهم كثيرا تعيين الأدوار التى يقومون بها ، والإمكانات التى تتوافر لهم ، والمشكلات التى تواجههم . والأمر الثالث هو أن هناك حاجة إلى استحداث ترتيب "إدارة الرعاية" ، والشخص أو الفريق أو الجهة التى تحدد "حزمة الخدمات" اللازمة فى كل حالة ، وتحصر على توفيرها ويانتظام بإقل تكلفة وأعلى كفاءة ، وتعمل على تعديلها إذا تغيرت الأوضاع والأحوال .

مقدمة

يتجه عدد كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) ^(١) ونسبتهم من إجمالى السكان فى مصر إلى الزيادة المتسارعة ، فى الوقت التى تتجه فيه الظروف الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والحضارية المحيطة بهم إلى أن تكون أقل ملائمة لحياة مشبعة كريمة . وهذا مما يسم قضية رعايتهم بدرجة كبيرة من الإلحاح . وقد شهدت السنوات الأخيرة نموا هائلا فى حجم ما أجرى من

* أستاذ غير متفرغ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بحوث ودراسات فى مجال رعاية كبار السن ، حتى ليكاد حجم ما أنجز فى خلالها يتجاوز حجم كل ما أنجز منذ أن أصبح الموضوع مطروحا للبحث فى منتصف القرن الماضى . ولدينا الآن مئات الأعمال فى الموضوع، ومن الحديث منها تقارير بحوث رصينة ^(١). ومع هذا ما يزال البحث فى الموضوع غير كاف ، ولايلم ببعض أبعاده المهمة ، ويفتقر معظمه إلى الدرجة المقبولة من التحدد . ومن أسباب ذلك أنه ليس ثمة إدراك كاف لتعدد تضاريس الموضوع ، مما يقتضى ألا تأخذ الرعاية التى توفر لكبار السن شكل أساليب وإجراءات عامة ، وإنما تكون فى صورة "حزم خدمات" يراعى فيها أكبر درجة من التفريد .

ومن أجل الإسهام فى تحقيق نقلة نوعية فى طرق البحث فى الموضوع تأتى هذه الدراسة . فالغرض منها هو :

١ - الكشف عن التمايزات فى فئة كبار السن ، ومايستلزمه التباين فى الأوضاع التى يعيشون فيها وأحوالهم من ترتيبات ، ومايستدعى توفيره من رعاية .

٢ - تحديد المصادر الرئيسية للرعاية ، أى القائمين بها : هويتهم ، والأنوار التى يقومون بها، والموارد والإمكانات المتاحة لهم ، واتجاهاتهم نحو مايقدمونه من خدمات ، والمشكلات التى تواجههم .

٣ - رصد أهم أساليب "إدارة الرعاية"، ومايلزم عمله ؛ حتى يمكن توفير خدمات ترضى حاجات كبار السن بأكبر درجة ممكنة من الكفاية والكفاءة .

والدراسة تحليلية نقدية ، تستمد مادتها من تراث البحث والكتابة فى الموضوع ، وبخاصة ما أنجزناه نحن فى السنوات العشر الأخيرة .

خلفية عامة

ظلت قضية رعاية كبار السن فى مصر بعيدة عن مركز اهتمام من يضعون السياسة الاجتماعية أو يتخون القرار العام أو ينفذونه ، وتكاد تكون غير واردة فى جداول أعمال المشتغلين بالبحث الاجتماعى وأجهزته ، حتى بدايات الربع الأخير من القرن الماضى . وكان لهذا ظروفه وأسبابه الموضوعية ، ومنها^(٣) :

١ - كان عدد ونسبة كبار السن فى مستوى منخفض ، ولايشكلان ظاهرة تدعو إلى الانتشغال .

٢ - كان النظام الاقتصادى - وقطاعا الزراعة البسيطة والحرف التقليدية بخاصة - يسمح بدور ومكانة متميزة لكبار السن وما يكتسبون من خبرة .

٣ - كان أسلوب الحياة اليومية - الذى كان الجانب الأكبر منه يجرى فى إطار الجماعة القروية الكبيرة ، والأسرة الممتدة بخاصة - يسمح برعاية كبار السن بدون ترتيبات خاصة مجهدة أو مكلفة .

غير أن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية مختلفة ، بدأت إرهاباتها مع بدايات النصف الثانى من القرن الماضى ، وتنامت تأثيراتها مع مرور الزمن ، أتت بلأوضاع جديدة كان لها انعكاسات مهمة على أوضاع كبار السن وأحوالهم ومشكلاتهم^(٤) :

١ - فقد تصاعدت الزيادة فى عدد كبار السن ، واتجهت نسبتهم من مجموع السكان إلى الارتفاع المنتظم ، بعد أن كانت تتذبذب صعودا وهبوطا .

٢ - وتخلى النظام الاقتصادى عن كثير من بسلطته والعناصر التقليدية فيه ، ولم يعد يعتمد على الخبرة المتراكمة من الممارسة بقدر ما يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثتين . ولهذا صار أميل إلى أن يكون "طاردا" لكبار السن غير المتابعين للتقدم العلمى والتكنولوجيا .

٣ - واتجه أسلوب الحياة إلى "الحضرية" ، التى يجرى الجانب الأكبر من الحياة اليومية فيها فى سياق الأسرة النووية ، وتتسم العلاقات الاجتماعية فيها بالسطحية ، وتصبح رعاية كبار السن أمرا يحتاج إلى ترتيبات خاصة بتكلفة غير هينة .

ولهذا ، وغيره ، كان طبيعيا أن يشهد الربع الأخير من القرن الماضى فى مصر تغيرات نوعية مهمة فى أوضاع رعاية كبار السن ^(٥) :

١ - فقد جرت مراجعة نظم التأمين الصحى ومعاش التقاعد والمساعدات المالية الأخرى (معاش السادات ، ومعاش الشيخوخة ، وغيرهما) ، وأقرت تيسيرات عملية وتسهيلات مالية وغير مالية مختلفة .

٢ - وتنامت حركة الرعاية المؤسسية وغير المؤسسية لكبار السن ، بالتوسع الهائل فى إنشاء دور وأندية المسنين ، وتوفير خدمات أخرى كثيرة (مكتب خدمة المسنين ، وحدة العلاج الطبيعى ، والجلس ، وغيرها).

٣ - وأصبحت قضايا التعمر وكبار السن تسترعى انتباه عدد متزايد من الباحثين الأكاديميين وأجهزة البحث المتخصصة :

- تزايد عدد البحوث حول التعمر وكبار السن التى تقدم كرسائل للماچستير والدكتوراه .

- أنشئت برامج لبحوث التعمر وكبار السن فى بعض المراكز العلمية المتخصصة والجامعات .

- وأجريت أول دراسة مسحية لكبار السن ، بدأت بالموجودين منهم فى دور وأندية المسنين .

- بدأ تنظيم مؤتمرات علمية (محلية وإقليمية ودولية) فى مجال رعاية كبار السن .

ولكن على الرغم من كل هذا، ولأن فئة كبار السن لا تشكل "قوة ضغط" فى مجال رسم السياسة واتخاذ القرار وتخصيص الموارد ، فقد ظلت قضية رعاية كبار السن خارج جدول العمل العام الجاد .

وإن كان مما ساعد فى زيادة قوة الدفع فى هذا المجال الاهتمام الكبير الذى أعطته الأمم المتحدة لقضايا التعمر وكبار السن ، والذى تمثل فى :

- تبنى عدة قرارات تنبه إلى أهمية الموضوع ، وتربطه بحقوق الإنسان .
- إصدار "الخطة العالمية الأولى للعمل مع كبار السن" (فينا ١٩٨٢) ، التى جرى تعديلها - على ضوء تجارب تطبيقها وما استجد من تحولات - ثم أعيد إصدارها باسم "الخطة العالمية الثانية للعمل مع كبار السن" (مدريد ٢٠٠٢) ، ووثائق مهمة كثيرة أخرى .

وزاد من قوة الدفع جهود عدد من المنظمات الإقليمية والمتخصصة (مثل منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، والإسكوا ، وجامعة الدول العربية) .

أولاً : المستحقون للرعاية

جاءت الحقب الأخيرة من القرن الماضى والسنوات الأولى من القرن الحالى فى مصر بتطورات مهمة ، كان لها تأثير وانعكاسات واضحة على فلسفة رعاية كبار السن وأساليب توفيرها . وكان من أبرز تلك التطورات ^(١) - كما قلنا فى فقرة سابقة - نمو عدد كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) بمعدلات صاعدة ، واتجاه نسبتهم من مجموع السكان إلى الارتفاع المنتظم ، بعد أن ظلت تتذبذب صعوداً وهبوطاً بين ٥٪ وأكثر قليلاً من ٦٪ لما يزيد على خمسين سنة . وعدد كبار السن الآن هو أقل قليلاً من خمسة ملايين ، ويتوقع له أن يقترب من ١١ مليوناً فى سنة ٢٠٢٥ ،

وأقل قليلا من ٢٤ مليوناً في سنة ٢٠٥٠. أما نسبتهم من جملة السكان فهي حوالى ٧,٦٪ ، ويتوقع لها أن تبلغ أقل قليلا من ١١٪ في سنة ٢٠٢٥ ، وأقل قليلا من ٢٢٪ في سنة ٢٠٥٠^(٣) .

ولكن التحدى في أمر رعاية كبار السن ليس مقصوراً على نمو عددهم ونسبتهم من مجموع السكان ، وإنما يتعداه إلى ارتفاع درجة اللاتجانس فيهم . وهو التحدى الأخطر ؛ لأنه لا يقف عند حدود النوع (تباين نسبتي الذكور والإناث) وما إليه ، وإنما يتجاوز به إلى العمر (اختلاف نسب كبار السن في فئات العمر المختلفة) ، والحالة الصحية ، والحالة التعليمية ، والحالة العملية والمهنة ، وغيرها . وهذا مما يطرح قضية تباين أوضاعهم وأحوالهم والمشكلات التي يواجهونها ، وانعكاساتها على فلسفة وأساليب الرعاية (فما يفيد في رعاية مسن مؤسر يعيش وحده في مسكن متميز ، يختلف نوعياً عما يلزم لرعاية مسن فقير يعاني من مرض مقعد وغير قادر على خدمة نفسه ويلزمه الإقامة في دار للمسنين . وما تتطلبه رعاية شخص يعاني من الاكتئاب غير ما يلزم لعلاج شخص يعاني من مرض ألزهايمر . وهكذا . وتتعدد أوجه التباين والاختلاف إلى مدى يتعذر معه الحصر) . وهذا مما يقتضى ألا تكون رعاية كبار السن - كما قلنا - ترتيبات عامة وإجراءات جاهزة بالقدر الذى تسمح به الموارد المتاحة ، وإنما تكون "حزماً" تتطوى على أكبر قدر ممكن من التنوع ، استجابة لتباين حاجات الفئات المختلفة من المستفيدين .

ويمكن أن تعد ترتيبات إقامة المسن (وحده ، أو مع آخرين ، ومع من ؟ وفى أسرة أو مؤسسة ؟) من المحكات التى يمكن أن يقوم عليها تصنيف مفيد لكبار السن فيما يتصل بدراستنا . فهي تشير إلى أسلوب العيش ، من جهة ، والخدمات التى يقتضى الأمر توفيرها ليتحقق له الحد الكافى لحياة مشبعة

كريمة ، من جهة ثانية ، والقائم بالرعاية ، من جهة ثالثة . وإن كان يؤخذ على هذا المحك احتمال أن يكون هناك أكثر من صيغة للإقامة يجمع المسن بينها .

وتشير نتائج دراسة مسحية بالعينة لكبار السن في دور المسنين (شملت ٨١٥ مسنا ، من نزلاء ٥٢ دارا للمسنين ، في معظم محافظات مصر) إلى أن أفراد العينة يتوزعون حسب ترتيبات الإقامة في الفترة التي سبقت دخول الدار مباشرة على النحو التالي (انظر الجدول) :

- في حوالي خمسي الحالات (٣٨٢٪) كان المسن يعيش وحده : بنسبة أكبر كثيرا عند الذكور من نظيرتها عند الإناث (٤٣٧٪ و ٣٤٨٪ على التوالي) . فمع أن الإناث يعشن أطول ، إلا أن احتمال أن يعيش المسن وحده أضعف عند الإناث منه عند الذكور .

- وفي ٦٪ من الحالات كان الزوجان يعيشان معا . والنسبة عند الذكور أكبر من ضعف نظيرتها عند الإناث (٩٧٪ ، و ٣٨٪ على التوالي) ، لأن هؤلاء يعمرون أطول من الذكور .

- وفي نسبة قريية (٥٥٪) ، كانت الأسرة تتكون من الزوجين وأبناء . والنسبة أكبر كثيرا في حالة الذكور (١٢٣٪) منها عند الإناث (١٤٪) . ووقف عدد الأسر الممتدة (من الزوجين وأبناء وأحفاد) عند خمس حالات (بنسبة ٦٪) .

- وتجاوزت نسبة الأسر المكونة من أحد الزوجين وأبناء ، أو من أحد الزوجين وأبناء وأحفاد ، خمس الحالات (٢٠٥٪) . بنسبة عند الذكور أقل كثيرا من نظيرتها عند الإناث (١٤٦٪ ، و ٢٤٠٪ على التوالي) .

- واقتربت نسبة من كانوا يعيشون مع "أقرباء آخرين" من ربع إجمالي الحالات (٢٣٤٪) ، بنسبة للذكور (١٤٩٪) لامتزاج كثيرا على نصف نظيرتها عند الإناث (٢٨٧٪) .

- وفي حين كان اثنان فقط من الذكور يعيشان مع "غير أقرباء" ، كان هناك ١٧ من الإناث (بنسبة ٢٤٪ من جملة الإناث) في الوضع نفسه .
- وفي ١٣ حالة ، معظمها ذكور ، كان المسن يعيش في مكان عام : جامع (يعمل في خدمته وينام فيه) ، أو ملجأ .

تركيب للأسر المعيشية لكبار السن

(قبل دخول دار المسنين)

تركيب الأسرة		الذكور		الإناث		الإجمالي	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يعيش وحده	١٣٥	٤٣٧	١٧٦	٢٤٨	٣١١	٢٨٢	
مع الشريك (الزوجة / الزوج)	٣٠	٩٧	١٩	٢٨	٤٩	٦٠	
مع الشريك وأبناء	٢٨	١٢٣	٧	١٤	٤٥	٥٥	
مع الشريك وأبناء وأحفاد	٣	١٠	٢	٤	٥	٦	
مع أبناء	١٧	٥٥	٤٥	٨٩	٦٢	٧٦	
مع أبناء وأحفاد	٢٨	٩١	٧٧	١٥٢	١٠٥	١٢٩	
مع أقرباء آخرين	٤٦	١٤٩	١٤٥	٢٨٧	١٩١	٢٣٤	
مع غير أقرباء	٢	٦	١٧	٣٤	١٩	٢٣	
في خدمة الأسرة	١	٢	١١	٢٢	١٢	١٥	
في مكان عام (جامع ، ملجأ)	٩	٢٩	٤	٨	١٣	١٦	
غير مبين	-	-	٣	٦	٣	٤	
الإجمالي	٣٠٩	١٠٠	٥٠٦	١٠٠	٨١٥	١٠٠	

المصدر : عزت حجازي ، كبار السن في مصر : مسح بالمدينة لنزلاء دور المسنين ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، جدول ٨ .

وربما كان كبار السن الذين يعيشون كل وحده ^(٨) أشد فئات المسنين هشاشة ، وأكثرهم تعرضا للمخاطر . ومع الارتفاع المطرد في نسبة كبار السن من إجمالي سكان مصر ، والزيادة المتوقعة في العمر المتوقع عند الميلاد (من

ومن التحفظات التي يمكن أن تثار على هذه الدراسة أنها جرت على فئة ذات ظروف خاصة تعد دافعة لدخول الدار، ومن ثم قد لا تنطبق نتائجها بدرجة كافية على فئة كبار السن بعامة .

٦٨٣ سنة الآن ، إلى ٧٣٧ فى ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ، و ٧٧٥ فى ٢٠٤٠-٢٠٥٠^(٩) .
ينتظر أن ترتفع نسبة المسنين الذين يعيشون كل وحده أكثر .

وتتحدد أوضاع هؤلاء وحاجاتهم تبعاً لتأثير عدة عوامل ، منها : الحالة الصحية ، والحالة التعليمية ، والحالة العملية ، والموارد المادية ، وغيرها ، وما يتوافر من رعاية من المصادر المختلفة ، والأسرة الطبيعية أو البديلة بصفة خاصة .

وبعض من يعيشون كل وحده من كبار السن ، القادرون مالياً ولا أهل لهم أو بنون عون من الأهل ، يعتمدون على المساعدة المأجورة (جليس المسن ، والخادمة التى يتضمن عملها إعداد الطعام وغسيل الملابس وتنظيف البيت والتسوق ، وغيرها ، والسائق الخاص ، وغيرهم) فى تصريف شئون الحياة اليومية . وإن كان هذا لا يمنع من توافر مساعدة من نوع أو آخر من مصادر غير رسمية (أصدقاء ، أو جيران ، أو من إليهم) .

والأسوأ وضعاً بين من يعيشون كل وحده هم أولئك الذين يعانون من عجز من نوع أو آخر (العمى أو الضعف الشديد فى الإبصار ، أو الصمم ، أو كسور خطيرة ، أو مرض يقتضى ملازمة الفراش ، أو ما إلى ذلك) .

إلا أن الرعاية التى تتوافر لمن يعيشون كل وحده تنطوى على بعض أوجه القصور والخطورة التى تتسبب فيها هشاشة أوضاعهم ، فهى :

- قد لا تقوم على تقدير سليم لحاجات المسن ، وإنما تتوقف على إمكانات القائم بالرعاية ، ومن يتحمل تكاليفها .
- قد لا تتوافر بالدرجة الكافية من الانتظام التى تقتضيها ظروف المسن .
- قد يفسدها الاستغلال ، وربما الإضرار بالمسن ، أو الإساعة إليه على الأقل .
- والزوجان اللذان يعيشان وحدهما ، يتحملان - عادة - الجانب الأكبر من

متطلبات العيش والحياة اليومية . ويتحمل الأحسن صحة النصيب الأكبر من عبء الرعاية . وحين لا يشارك فى الرعاية أبناء أو أحفاد أو أقرباء آخرون أو غير أقرباء (أصدقاء أو جيران) ، تكون الحياة صعبة وربما غير محتملة ، وبخاصة حين لاتسمح الأوضاع المالية للزوجين بالاعتماد على خدمات بأجر .

والمسن الذى يعيش فى أسرة طبيعية مكتملة هو فى العادة أوفر حظا ممن يعيش وحده أو مع شريك الحياة ؛ لأنه فى الأغلب يجد ابنا/ابنة أو زوجة ابن أو أختا تسمح له ظروفه بأن يقوم برعايته ، أو يشارك فى رعايته . غير أن ظروفنا موضوعية كثيرة قد تجعل وجود المسن فى الأسرة بديلا غير مريح بالنسبة له أو لبعض أفراد الأسرة . وفى مثل هذه الحالة يكون دخول دار المسنين - على قسوته فى معظم الحالات - هو الترتيب البديل .

ولا خلاف بين المعنيين برعاية كبار السن على أن إيداع مسن ما فى دار المسنين أو مستشفى لكبار السن ، أو ما إليهما ، ينبغى أن يكون الاختيار الأخير . ومن أسباب ذلك :

١ - إن الأسرة الطبيعية أو البديلة (الكافلة) هى السياق الطبيعى للحياة ، وهى الأقدر على توفير الحد المقبول من إشباع حاجات الإنسان . أما دار المسنين ، وما إليها ، فهى بيئة صناعية يتعذر أن تحاكي الأسرة .

٢ - إن تكلفة الرعاية المؤسسية أكبر بكثير من تكلفة الرعاية فى سياق الأسرة ، وقد تصل إلى حدود تفوق قدرة المسن أو الشخص المسئول عنه .

٣ - إنه - فى كثير من الحالات - ما يزال الأهل ينظرون إلى إيداع مسن دار المسنين بشئ من الحرج والخوف من الاتهام بالتخلى عنه .

ولكن أفضلية "الحياة الطبيعية" على الرعاية المؤسسية لا يصح أن تؤخذ بدون تحفظ . ففى بعض الحالات يكون المسن وحده فى البيت - بعد استقلال

الأبناء عن الأسرة و وفاة شريك الحياة - ويكون عاجزا عن قضاء مطالب الحياة اليومية بنفسه وبدون مساعدة متخصصة ، لسبب أو آخر . وقد يكون المسن فى أسرة مخلصه النية فى رعايته ، ولكن يمنعها من ذلك ظروف قهرية (كأن يحول عمل الزوجين خارج البيت دون وجود جليس للمسن المحتاج ، أو ألا تسمح الموارد المالية للأسرة بتوفير مقابل علاج مكلف أو حتى قضاء مطالب الحياة اليومية ، أو ألا توفر أوضاعها المعيشية الدرجة من الاستقلالية أو الخصوصية التى يفضلها المسن) . وفى حالات أخرى ، تسمح موارد الأسرة المادية والمعنوية بتوفير الرعاية التى تضمن للمسن حياة كريمة ، ولكنها تكون فى حاجة إلى من يقدم المشورة أو العون الفنى لتحقيق الرعاية هدفها (حين يكون المسن مريضا بمرض يستدعى ذلك ، مثلا).

وتتعدد صور الرعاية التى يحتاج إليها أو يتلقاها كبار السن إلى حد يصعب معه الحصر . وهى تتراوح بين الزيارة أو حتى الاتصال التليفونى بين الحين والحين ، إلى المرافقة كل الوقت والمعاونة فى القيام بكل متطلبات العيش ، مروراً بصور كثيرة أخرى .

ومن أكثر حالات الرعاية إثارة للشجن ومدمعة للمساعدة أن يكون القائم بالرعاية مسناً ويكون متلقى الرعاية مسناً آخر أو ابناً معاقاً أو مريضاً أو حفيداً ، وهى حالة غير نادرة ، وتقدم شاهداً على الخطأ فى تصور كبار السن على أنهم متلقون للرعاية فقط .

والكلام عن حاجات كبار السن كثير ، تكاد لا تخلو منه دراسة فى الموضوع . إلا أنه - فى الجانب الأكبر منه - كلام مرسل ، ويفتقر إلى التحدد . فهو لا يقوم على مؤشرات إمبريقية يتم الاستقرار عليها عن طريق مقاييس علمية معتمدة ، بحيث يمكننا تبين مدى كل حاجة ، وترتيبها فى قائمة أولويات .

ويغيب عن كثيرين - ممن يتناولون موضوع حاجات كبار السن بالبحث أو يكتبون فيه - ضرورة التمييز بين ثلاثة ضروب من الحاجة ، ليس هناك ما يضمن أن تتطابق في كل الحالات :

أولها : هو الحاجة في الواقع .

الثاني : هو الحاجة كما يشعر بها أصحابها ، أو كما يعبرون عنها .

الثالث : هو الحاجة كما تكشف عنها أنوات البحث والتحليل المعتمدة .

وفي جميع الأحوال يمكن أن نتكلم عن حاجات كبار السن في عديد من

المجالات ، ربما كان من أهمها مايلي :

١ - الحالة الصحية (العضوية - بمافيهما الجنسية - والنفسية) : لا نظن أن

هناك خلافا على أن التقدم في السن يحمل معه اعتلال الصحة ؛ لما يطرأ

على الجسم بعامة وأجهزته ووظائفها المختلفة من ضعف ، وربما إعاقة .

إلا أن الربط الآلي بين التقدم في السن وما يسمى "أمراض الشيخوخة" فيه

مبالغة ، ولا يستقيم مع الكشف الحديثة في مجالى التشخيص

وتكنولوجيا العلاج . وتصل المبالغة إلى حد الخطأ حين يقال إن أمراض

الشيخوخة غير قابلة للعلاج .

ولا يرجع اعتلال الصحة - النفسية بخاصة - إلى التقدم في السن

في حد ذاته إلا في النادر ، وإنما هو يرد إلى ما يأتى به التقاعد من العمل

من أوضاع ، ومنها : التوقف عن النشاط المنتج ، ونقص تقدير الذات ،

والشعور بالوحدة والميل إلى العزلة ، والاكتئاب ، وربما عدم توافر تكاليف

العلاج .

٢ - الموارد الاقتصادية : لاشك في أن التقاعد عن العمل وتناقص القدرة على

بذل الجهد يتسببان في تدنى الموارد الاقتصادية . ومع أن معاش التقاعد

ومعاش الضمان ، والصور الأخرى للمساعدة المالية ، تضمن استمرار وجود دخل للمسن ، إلا أنه لا يكون كافيا فى معظم الحالات ، فضلا عن أنه لا يُستحق إلا لفئات محدودة من كبار السن .

ومما لايساعد فى مواجهة نقص الموارد الاقتصادية لكبار السن تصور أن التزاماتهم تقل ، ومسئولياتهم تتقلص .

٣ - المساندة الاجتماعية : فبعد التوقف عن النشاط الإنتاجى ، وفقدان عدد من الأنوار الاجتماعية ذات المعنى ، وتقلص شبكة العلاقات الاجتماعية ، قد يجد المسن نفسه فى أزمة ، وبخاصة حين ينشغل الأبناء كل فى حياته الخاصة ربما بعيدا عن الأهل ، ويرحل شريك الحياة (الزوج/الزوجة) ، أما من لم يتزوجوا أو لم ينجبوا ، فإن الحياة قد تصبح محنة بالنسبة لهم . ومن ترتيبات تأكيد المساندة الاجتماعية وجود فرص حقيقية لأنوار بديلة لما كان موجودا فى السابق ، والمشاركة فى الحياة العامة .

٤ - البيئة "الصديقة" : التى لا تنطوى على تهديد لأمن المسن أو إجهاد له فى العيش . ويدخل فيها المسكن الذى يوفر للمسن ظروف عيش لا تنطوى على ما يضر بصحته أو سلامته ، والبيئة المحيطة التى تسمح له بالحركة وتصريف شئون وطلبات الحياة اليومية بصورة طبيعية ، وغيرهما . وفى ظروف أزمة الإسكان الخائفة ، والتلوث الشامل ، وفوضى المرور التى تصل إلى حد الكارثة ، وغيرها ، يبدو الأمر مطلباً عزيزاً للغاية .

٥ - الخدمة الثقافية المناسبة : ومنها التعليم المتصل وإعادة التدريب اللذان يؤهلان المسن للإلام بمعارف العصر ، والتوافق مع تكنولوجياته .

٦ - الأمن الشامل : الذى يضم - فضلا عما سبق - حماية المسن من العنف والإساءة والاستغلال .

٧ - قضاء شئون الحياة اليومية : الغذاء المناسب لحالته وإمكاناته ، وتنظيف البيت ، وغسيل الملابس ، وغيرها .

ثانيا : القائمون بالرعاية^(١٠)

من الأسئلة التي ترد فى سياق دراسة القائمين برعاية كبار السن ، ويلزم الاجابة عنها ، ما ينور حول :

- مصادر الرعاية : خصائصهم ، وطبيعة العلاقة التي تربطهم بمستحقى الرعاية (قربة ، أو صداقة ، أو جيرة ، أو علاقة رسمية ، أو غيرها) .
- إمكاناتهم ومواردهم وأعبائهم فيما يتصل بمسئولياتهم فى الرعاية .
- الأدوار التي يقومون بها ، والأنشطة التي يمارسونها .
- المشكلات التي تواجههم .

ليس لدينا تقدير لعدد القائمين برعاية كبار السن فى مصر . وإذا كان من الممكن تقدير عدد القائمين بالرعاية الرسمية ، أى الذين يتخون من الرعاية مهنة (فى دور وأندية المسنين والأجنحة المخصصة لهم فى بعض المستشفيات ، ومن إليهم) ، فإن تقدير عدد القائمين بالرعاية من غير الرسميين - فى الأسرة المعيشية بخاصة - يحتاج إلى جهد (ويمكن أن يتحقق ذلك بدراسة تحليلية لتركيب الأسر التي تضم واحدا أو أكثر من كبار السن فى التعداد العشرى الأخير للسكان (١٩٩٦) .

وتشير شواهد مختلفة إلى أن القائمين برعاية كبار السن يشكلون شبكة شديدة الاتساع ، من عناصر غير متجانسة . فهناك - كما قلنا - القائمون بالرعاية الرسميون ، والقائمون بالرعاية غير الرسميين^(١١) . ويتمثل الأولون فى العاملين فى المؤسسات التي توفر رعاية من نوع أو آخر لكبار السن (مثل مدير

الدار ، والأخصائيين الطبيين ، والأخصائي النفسى ، والأخصائي الاجتماعى ، ومساعدى الأخصائيين ، والعمال) . وإذا كان عندنا فى مصر الآن حوالى ٩٠ دارا و ١٢٥ ناديا وجناحا فى كل من ثلاثة أو أربعة مستشفيات ، فإن من الممكن أن نقول إن الرعاية الرسميين يعدون الآن بالآلاف .

ولما كان عدد كبار السن الذين يتلقون رعاية مؤسسية فى نور وأندية المسنين وبعض المستشفيات أساسا فى حدود خمسين ألفا (حسب تقدير متساهل) ، فإن كبار السن الذين يتلقون رعاية غير رسمية لا تقل نسبتهم عن ٩٩٪ من إجمالى كبار السن ، ولما كان عددهم بالملايين ، فإن عدد من يرعونهم فى سياق الأسرة المعيشية يكون بالملايين أيضا .

ويشكل كبار السن الذين يعيشون كل وحده نسبة غير صغيرة من إجمالى كبار السن . ولما كانت الإناث يعشن أطول من الذكور ، فإن النسبة من الإناث غير صغيرة . ولكن على الرغم من أن الإناث يعشن أطول ، فإن نسبة من يعشن كل وحدها أقل من النسبة المناظرة عند الذكور ؛ وذلك لأنهن أكثر هشاشة ، ثم إن التقاليد لا تحبذ عيش الأنثى بمفردها .

ويتلقى كبار السن الذين يعيشون كل وحده رعاية من أكثر من مصدر ، منها المصادر التالية :

- بعض الأهل أو الجيران أو الأصدقاء .
- بعض الرعاية الرسميين (زائرة صحية ، أو نادى المسنين ، أو شخص من طرف جمعية خيرية ، أو مكتب خدمة المسنين ، أو غيرها) .
- جليس أو شغالة بأجر - وقد يكون هؤلاء جامعيين ومدرسين - لبعض الوقت ، حسب الحاجة والموارد المالية .

أما بالنسبة للمسن الذى يعيش مع شخص آخر (أى فى أسرة من

فردين) ، ففي العادة يكون الشخص الآخر شريك الحياة ، والزوج في الغالب .
وفي بعض الأحيان يكون الشخص الآخر ابنة غير متزوجة (لم تتزوج قط ، أو
أرملة ، أو مطلقة) ليس لها أولاد ، أو أختا ، أو غيرهن .

أما المسن الذي يعيش في أسرة من أكثر من فردين ، ففي أغلب الحالات
تكون الأسرة أسرة الابن ، وتكون زوجة الابن هي القائمة بالرعاية (في حين
يكون الابن هو العائل أساسا ، وقد يقدم بعض أشكال الرعاية) ، وهذا لا يمنع
من أن يقدم بعض الآخرين في الأسرة رعاية في صورة أو أخرى، وإن لم يكن
ذلك بشكل أساسي . وفي حالات غير شائعة ، تكون أسرة الابنة المتزوجة التي
تتولى رعاية أم أو أب لا بديل آخر أمامهما .

وفي بعض الحالات تكون إقامة الأم - أو الأب - مع الأبناء ، وفي
رعايتهم ، ترتيبا يرحب به الأبناء ويسعون إليه . وذلك حين يكون لدى الأم ، أو
الأب ، أو هما معا ، موارد ومصادر مهمة (مسكن ، أو مورد مالى وفير ، أو ما
إليهما) .

ومن الحالات المثيرة للاهتمام حالة القائم بالرعاية الذي يرتبط بعمل خارج
البيت بأجر^(١٦) . إذ إنه من النادر أن يراعى صاحب عمل ظروف مشتغل يتحمل
مسئولية رعاية مسن . ولهذا فالغالب أن يكون العامل القائم برعاية مسن فريسة
تعارض مسؤولياته وصراع أنواره تجاه من يراه وتجاه صاحب العمل . ومن
أسباب ذلك نقص مرونة تنظيم العمل في مصر (من ناحية ساعات النوم ،
والإجازات ، وحالات الغياب الفجائي القهري ، وغيرها) ، مما يترتب عليه عجز
العامل القائم برعاية مسن عن الأداء بالكفاءة التي تؤهله إمكاناته لها ، والتقدم
في السلم الوظيفي إلى الدرجة التي يستحقها ، ومما يحرمه والطرف الآخر من
الشعور بالرضا . ويتعقد الوضع أكثر حين يتعذر حل الصراع أو تحجيم آثاره .

وفى العادة تتحمل الإناث الجانب الأكبر من الرعاية الفيزيكية للمسن والمعاونة فى تصريف شئون الحياة اليومية (من مجرد تعاطى النواء إلى الاستحمام وقضاء الحاجة ، مرورا بمختلف شئون الحياة اليومية الأخرى) . ومن غير الشائع أن يتحمل الذكور (الأبناء ، الإخوة ، أو الأقارب الآخرين) عبء مثل هذه الرعاية . والغالب أن يتحملوا عبء الإعالة ، أى تكاليف الرعاية ، حتى حين يكون المسن فى رعاية آخرين .

وتختلف تكلفة الرعاية بالنسبة للقائم بها من صورة لأخرى ، ومن حالة لغيرها . بعض صور الرعاية لا يكلف القائم بها غير قليل من الوقت والجهد والمال . ومن الأمثلة الاتصال التليفونى ، والزيارة لبعض الوقت . وفى بعض ثا ن تكون التكلفة عالية من ناحية الوقت والجهد ، منخفضة من ناحية المال . ومن صورها رعاية الجليس لمسن غير قادر على خدمة نفسه . وفى بعض ثالث تكون التكلفة منخفضة من ناحية الوقت والجهد ، عالية من ناحية المال ، كما يحدث فى حالة رعاية مسن مريض مرضا مكلفا فى علاجه . وتختلف تكلفة الرعاية بالنسبة لمن يقوم بها تبعا لما إذا كان يتحملها وحده ، أو يتحملها معه آخرون ، ونظام توزيع المسئولية فى حالة تعدد القائمين بالرعاية .

وفى بعض النول المتقدمة فى مجال رعاية كبار السن (المملكة المتحدة ، مثلا) يؤخذ بنظام يعرف باسم "الرعاية البديلة لبعض الوقت" ، أو "الإعفاء المؤقت من مسئوليات الرعاية" respite care^(١٦) . وقد دفع إلى التفكير فيه ما كان يلاحظ من انهيار بعض القائمين برعاية مسنين ؛ نتيجة لما كانوا يتحملون من مسئوليات . والغرض منه هو دعم أداء القائم بالرعاية ، وتمكينه من حمل مسئولياته بكفاءة ويكون ثمن باهظ . وحسب هذا النظام ، يدخل المسن متلقى . نتكلم عن هذا النظام بشيء من التفصيل ؛ لأنه يشكل تجربة جديدة تستحق الدراسة .

الرعاية دارا أو مستشفى المسنين ، أو ما إليهما ، لحوالى أسبوعين كل ستة أسابيع ، بصفة دورية منتظمة : يبقى فى البيئة الطبيعية ستة أسابيع ، ويدخل المؤسسة لأسبوعين . ويتكرر الإجراء . وفى بعض الحالات لا تكون الدورية بالصورة التى أشرنا إليها ، إنما قد تكون فى : الإجازات السنوية ، وفى المناسبات العامة المختلفة ، وحالات الأزمة التى قد يتعرض لها أى من القائم بالرعاية ومتلقيها . وبهذا يعنى القائم بالرعاية من مسؤولياته لمدة أسبوعين بين الحين والحين ، فى حين توفر المؤسسة الرعاية اللازمة للمتلقى . والمستهدف بهذا النظام هو القائم بالرعاية . أما ما يعود على متلقى الرعاية من كسب أو خسارة فهو غير مقصود فى الأصل .

وبصفة عامة ، تشير نتائج دراسات تقييم هذا النظام إلى اتجاه معظم القائمين بالرعاية إلى الترحيب به ، والحرص على الاستفادة منه ، وتوزع متلقى الرعاية بين من يرحب به ، ومن يقبله على مضض ، ومن يرفضه . ومن الإيجابيات فى هذا النظام فى نظر القائم بالرعاية (التي كشف عنها البحث فى الموضوع) : ما يحققه من راحة نفسية وعضوية ، فهو بمثابة "إعادة شحن" ، وما يأتى به من تغير فى نظام الحياة اليومية ، وما يتيح من فرص زيارة الأهل والأصدقاء ، وما يسمح به من إمكان إنجاز أعمال مطلوبة لا تسمح مسؤوليات الرعاية بإنجازها فى العادة .

ولكن من أبرز سلبياته ما يلى :

- بالنسبة للقائم بالرعاية : الشعور بالذنب ، والإحساس بالتخلّى عن المتلقى ، وعدم ملامحة المواعيد التى تحدد للرعاية البديلة مع جدول القائم بالرعاية ، أحيانا .

وبالنسبة لمتلقى الرعاية :

- احتمال انتكاس الحالة و حدوث أزمة ؛ نتيجة لصعوبة التكيف مع الأوضاع المتغيرة وعدم كفاية الرعاية البديلة ، والشعور بالتهميش نتيجة للإحساس بتخلي القائم بالرعاية عنه .

وعلى أية حالة ، فإن عدد من يفيدون - أو يمكن أن يفيدوا - من هذا الترتيب صغير للغاية ، على الرغم من وجود طلب مرتفع عليه .

ومن المؤسسات المهمة في مجال رعاية كبار السن في مصر نور وأندية المسنين . وتقدم الأولى خدمات إيواء وإعاشة كاملة ، بمستويات وتكلفة تتناسب مع حاجات وظروف وإمكانات مختلف فئات كبار السن . وتتراوح تكلفة الإقامة فيها من لا شيء إلى ما يقترب من ألفى جنيه شهريا . ويوجد منها الآن ٩٠ دارا في عشرين محافظة ، بتركيز كبير في القاهرة والإسكندرية .

أما أندية المسنين ، فهي توفر خدمات نهائية فقط لمن يستطيع التردد عليها من كبار السن ، نظير اشتراك رمزي . ومن أبرز ما تقدمه الخدمات الثقافية والترفيهية والاجتماعية ، ويوفر بعضها خدمات علاجية . ويوجد منها الآن ١٣٥ ناديا في أية محافظة .

وتشير نتائج أكثر من دراسة في تقييم أوضاع وأداء مؤسسات رعاية كبار السن إلى أنها تواجه تحديات عديدة تحول دون أداء المهام المنوطة بها بكفاءة . ومن ذلك ^(١٤) :

- عدم ملازمة المقر ، ونقص التجهيزات ، وعدم كفاية الإمكانيات والموارد المتاحة .
- النقص الواضح في فرق العمل .
- قصور المتابعة ، وعدم وجود نظام كفء لتقييم الأداء والمحاسبة .

ولهذا فإن بعض كبار السن الذين يفيدون من خدمات نور وأندية المسنين

يعبرون عن عدم رضاهم عما تقدم من خدمات .

ويهم أن نشير إلى نقطتين مهمتين :

١ - لقد كانت الرعاية المؤسسية - في مراحلها الأولى - تقوم على جهد هواة متطوعين ، بمعاونة بعض المتخصصين المحترفين . وكانت تقدم خدمات متميزة ، وإن كان لجمهور صغير . أما الآن - ومن مدة - فقد أصبحت مسئولية كوادر موظفة متخصصة علميا ومدرية . وإذا كان هذا التحول يوفر فرصا للإفادة في رعاية كبار السن من التقدم العلمى والتنظيمى المذهل ، فهل يسمح باستمرار عنصر التكريس والتفانى اللذين كانا يغلبان فى عطاء المتطوعين ؟ الأمر يحتاج إلى دراسة .

٢ - وبالنسبة للقائمين بالرعاية الرسميين ، حتى الذين أعدوا أكاديميا للعمل الذى يقومون به :

أ - لا يوجد العدد الكافى منهم .

ب - ينقصهم الإعداد والتدريب التجديدى فى التخصص الدقيق الذى يعملون به (رعاية كبار السن) ، فمعظمهم من "الممارسين العامين" .

يبقى من قضايا القائم بالرعاية قضية مهمة ، وهى تتعلق بالقطاع الأهلى والمنظمات غير الحكومية . فالدولة تقلص دورها فى مجال رعاية كبار السن (بالتوقف عن تحمل مسئولية توفير بعض خدمات الرعاية التى يمكن أن يوفرها القطاع الأهلى ، ومن ذلك إدارة دور المسنين وأندية المسنين) . وإذا كان هذا التوجه تبرره تجارب كثير بين الدول المتقدمة ، فإنه لا يتسق مع ضعف القطاع الأهلى فى مصر وجوانب القصور العديدة فيه ، وكلها تحديات تحول دون نموه وتطور قدرته على القيام بدور فعال فى مجال العمل العام . ولهذا فإنه ليس صحيحا أنه حين تتوقف الدولة عن توفير خدمة ما لكبار السن فإن الخدمة

ستقدم عن طريق آخر .

ثالثا : إدارة الرعاية ^(١٥)

تقوم رعاية كبار السن فى بلادنا - ومعظم بلاد العالم - على اقتناع عام غير صريح ، لا يختلف فيه الشخص العادى عن المتخصص ، مفاده أن بلوغ سن التقاعد الإلزامى (٦٠ سنة فى الغالب) يعنى الوصول إلى مرحلة "نهاية العمر" ، وليس أمام من يبلغه غير تهيئة نفسه للرحيل ، وليس هناك ما يمكن أن يفعله الآخرون له سوى مساعدته فى أن يمضى بأقل قدر ممكن من المعاناة والألم .

وينطوى هذا الاقتناع على قدر غير هين من الخطأ والخطر . ويتمثل الخطأ فى تصور كبار السن على أنهم - فى مجموعهم - "طاقة متلاشية" ، لم يعد لديهم ما يمكن أن يقدموه فى مجال النشاط الإنتاجى . وهذا مخالف لما تشير إليه نتائج بحوث علمية رصينة كثيرة ، وتشهد به أوضاع التمتع فى بلاد عديدة ، من أن معظم "أمراض الشيخوخة" قابل للعلاج ، وأن هناك من كبار السن من يستطيع أن يمارس عملا مفيدا لعشرين سنة أو يزيد بعد بلوغ سن التقاعد .

أما الخطر فى هذا الاقتناع فيرجع إلى النظر إلى رعاية كبار السن على أنها "خدمة" تصدر عن الوفاء وبوازع الرحمة ، وليست "حقا" لمسن قدم الكثير وما يزال قادرا على العطاء ، ويمكن أن تستثمر طاقته وإمكاناته فى عمل منتج (لا يتحتم أن يكون من نوع العمل الذى كان يمارسه قبل التقاعد ، وإنما من نوع جديد يؤهل المسن له ويدرب عليه) ، وبهذا تصير رعاية كبار السن جزءا من خطة التنمية الشاملة .

فليس غريبا إذن أن رعاية كبار السن تكاد تكون غائبة من قائمة أولويات المشكلات فى مصر ، وأنها غائبة تماما من الخطاب السياسى الرسمى . وليس

هناك ما يذكّر بوجودها سوى الاحتفال السنوى - فى أول أكتوبر - بيوم كبار السن .

وسواء بالنسبة للمسن الذى يعيش فى أسرة طبيعية أو بديلة (كافلة) ، والمسن الذى يعيش وحده ، والمسن الذى يعيش فى دار المسنين أو مستشفى ، تنطوى رعاية كبار السن فى مصر على بعض جوانب القصور ، فهى - من جهة أولى - لا تقوم على تقدير موضوعى فنى لحاجات المسن ، بقدر ما تعتمد على ما يمكن توفيره من خدمات . وليس من الشائع الاعتماد على مقاييس معتمدة لتقدير الحاجات وترتيبها حسب أولوية كل . وهى - من جهة أخرى - تجرى فى أغلب الأحيان بشكل تجزئى ، أى بدون تكامل أو تنسيق بحيث يمكن تفادى التكرار والتداخل . ولهذا فإنها تقصر عن بلوغ الهدف الأساسى منها ، وهو الاستجابة لحق المسن فى حياة مشبعة كريمة .

ولأن الرعاية تقدم فى صورة اجتهادات فردية لا تكامل ، ولا حتى تنسيق ، بينها ، فإنها تتكلف أكثر مما يلزم ، فضلا عن أنها قد تتداخل أو تتكرر ، وقد تتعارض صورها بعضها مع بعض .

ولهذا فإنه من الضرورى أن تخضع كل حالة "لإدارة خاصة" ، من نوع أو آخر :

- ١- تقدر حاجاتها ، وتعين "حزمة الرعاية" المناسبة لها .
 - ٢- تتابع توفير الخدمات بأكبر درجة ممكنة من الكفاءة والاقتصاد ، وفق خطة مرنة .
 - ٣- تراجع الحالة بين الحين والحين ، لتعدل "حزمة الرعاية" استجابة لما قد يحدث من تغير فى أوضاع المسن وحالته .
- وفى حالة الرعاية المؤسسية (دار المسنين أو النادى أو المستشفى) فإن من الممكن أن يتحقق ذلك عن طريق "فريق الرعاية" (الطبيب ، والأخصائى النفسى

والاجتماعى ، وأخصائى العلاج الطبيعى ، وخبير التغذية ، والمسئول فى المؤسسة ، وغيرهم) .

ولكن الرعاية المؤسسية لا تشمل غير أقل من ١٪ من كل كبار السن فى مصر. وفضلا عن هذا يحول دون توافر الإدارة السليمة للرعاية المؤسسية أن من النادر أن يكون فريق الرعاية كاملا ، لقصور الإمكانيات من جهة ، والتهاون فى توفيره من جهة أخرى .

وحين يتوافر أعضاء فريق الرعاية ، فإنه قد لا يكون هناك حرص كاف من جانبهم - أو بعضهم - على أن يعملوا كفريق . وحين يتوافر فريق الرعاية ويحرص على أن يعمل كفريق ، قد تحول تحيزات التخصص الضيق دون قيام تعاون مثمر .

أما فى حالة الرعاية غير الرسمية ، وهى الحالة الغالبة ، فإن من الممكن أن يشرف على "إدارة الحالة" الطبيب المعالج . وفى هذه الحالة ليس هناك ما يضمن وجود تفاهم مثمر وتعاون كاف من القائمين بالرعاية الآخرين . وفى حالة التأمين الصحى (وهو الترتيب الشائع فى حالة كبار السن الذين سبق لهم العمل فى جهاز الدولة وبعض الجهات الأخرى) فإن توقع أن يتولى الطبيب المعالج "إدارة الحالة" أمر غير واقعى .

أما بالنسبة لتكلفة الرعاية بصورة عامة ، فإنها يمكن أن تقوم على ما توفره ثلاثة مصادر هى :

- ما يتكلفه المسن ، أى نصيبه المباشر من تكلفة الخدمة .
- ما تتحمله جهة تأمينية يشترك فيها المسن .
- ما تتحمله الدولة عن طريق مختلف "شبكات الأمان" : معاش التقاعد ، والتأمين الصحى ، وتأمين الشيخوخة ، والمساعدات المالية والمادية الأخرى .

ويلزم أن يختلف قدر ما يتحمله كل مصدر من المصادر الثلاثة تبعاً لما يستطيع المسن أن يتحمله .

وهناك هوة - غير معبورة أحياناً - بين ما يرد من نصوص فى التشريعات بمختلف مستوياتها (الدستور ، والقرارات الجمهورية والوزارية ، وغيرها) من جهة ، والإجراءات التنفيذية من جهة أخرى . فما يتحقق على أرض الواقع يأتى دون ما تقول به التشريعات ، وربما مختلفاً عنه فى أغلب الحالات ، وأسباب ذلك كثيرة ، وفى المقدمة ما يلى :

١- إن التشريعات تأخذ شكل صياغات مجردة غير محددة ، مما يفتح الباب للاختلاف فى تفسيرها وتحديد ما ترمى إليه .

٢ - إن من يصدرون التشريعات ليسوا من ينفذونها ، وإنما يتولى اتخاذ القرار الإجرائى والتنفيذ جهات أخرى وأشخاص آخرون ، لهم تصوراتهم الخاصة للمطلوب تحقيقه وحماسهم لإنجازه . فضلاً عن هذا ، فإن لكل طرف تحيزات ومصالحه التى يحرص على حمايتها .

٣ - إن التشريع يصدر عن جهة واحدة ، أما التنفيذ فتتولاه جهات تنفيذ عديدة لا يتحتم أن يكون بينها القدر الكافى من التنسيق أو حتى الفهم المشترك .

٤ - إن التشريع لا يكون مصحوباً بتوفير آليات التنفيذ والموارد والإمكانات اللازمة لتحقيق المطلوب ، وقد يتعذر تدبير الحد الكافى منها .

٥ - إن التشريع لا يرتبط بأوضاع مؤسسية مستقرة ، وإنما يصدر عن - أو بجهد - أشخاص يتحمسون له ويسعون لإصداره ، وحين يتركون مراكزهم الوظيفية قد لا يجد من يتحمس لمتابعة العمل على تحقيق ما ينص عليه^(١٦) .

٦ - ولا يقل أهمية عن كل هذا أن ما يوجد من تشريعات لا ينظم غير قليل من أوضاع كبار السن وأحوالهم والمشكلات التي تصادفهم .

خاتمة

على الرغم من الطفرة الهائلة التي شهدتها حركة البحث في مجال رعاية كبار السن ، والنتائج الطيبة التي تحققت في عدد من المجالات ، فما يزال كثير من القضايا المحورية بعيدا عن مركز الاهتمام . وربما كان من أهم أسباب ذلك النظر إلى فئة كبار السن ككتلة أقرب إلى التجانس ، وتوفير الرعاية في شكل ترتيبات عامة وإجراءات شاملة ، من منظور أنها خدمة وليست حقا .

ولتجاوز هذا القصور ، ثمة حاجة إلى التعامل مع كبار السن على أنهم فئة سكانية تنطوي على كثير من التمايز والتباين ، وتوفير الرعاية في صورة "حزم" تقوم على أكبر درجة ممكنة من "التفريد" . وعلى أساس أنها حق أصيل . وهذا يستلزم تفكيك مفهومي "متلقى الرعاية" و"القائم بالرعاية" ، وأساليب تقديم الخدمات .

ولقد قصدنا بهذه الدراسة الإسهام في تحقيق نقله نوعية في أساليب البحث في رعاية كبار السن ، تتمثل في : الدعوة إلى تبني نظرة "عصرية" إلى التعمر وكبار السن ، والفلسفة التي تقوم عليها رعايتهم ، وأساليب الرعاية وآلياتها ، من خلال :

١ - طرح رؤية لفئة كبار السن تبرز تضاريسها والعناصر التي تتكون منها ، والأوضاع التي تعيش فيها ، وخريطة الحاجات .

٢ - تعيين أهم مصادر الرعاية ، أى القائمين بها، رسميين كانوا وغير رسميين ، والإشارة إلى الأنوار التي يقومون بها(مضمون الرعاية وتكاليفها : هل هي مجرد وقت مع المسن ، أو معاونة في تصريف شئون

- الحياة اليومية ، أو إعاشة ورعاية صحية ، أو كل ذلك أو غيره) ،
والإمكانات المتوافرة لهم ، والمشكلات التى تصادفهم .
- ٣ - مناقشة قضية "إدارة الرعاية"، والتأكيد على ضرورة أن تجرى الرعاية على أساس تقدير موضوعى للحاجات وترتيبها فى قائمة أولويات ، وفى صورة "حزم" يراعى فى تشكيلها أكبر درجة ممكنة من التفريد ، وتكون من المرونة بحيث يمكن تعديلها إذا اقتضى ذلك تغير ظروف المستفيد وحالته ، حسب ما يرى من يتحمل مسئولية إدارة الرعاية .

الهوامش والمراجع

- ١ - اختيار سن الستين حدا لفئة كبار السن هو الأكثر ملاءمة وشيوعا .
 - ٢ - عزت حجازى ، قاعدة بيانات كبار السن ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، القسم الأول ، يجرى إعدادها للنشر .
 - ٣ - عزت حجازى ، تعمر السكان فى مصر ، المؤتمر السنوى الخامس للبحوث الاجتماعية ، القاهرة ٢٠-٢٢ أبريل ٢٠٠٢ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ .
 - ٤ - المرجع نفسه .
 - ٥ - المرجع نفسه .
 - ٦ - المرجع نفسه .
 - ٧ - المرجع نفسه .
 - ٨ - Maria Evandrou, Challenging Invisibility of Carers: Mapping Informal Care Nationally, Frank Laczko and Christina R. Victor, (eds.), *Social Policy and Elderly Care*, Hanks (England), Avenbury, 1995 pp. 11-29.
- Jay Ginn and Sara Arber, *Elderly Living at Home: The Relation of Social and Material Resources to Service Use*, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 112-136.
- David R. Phillips, and Alfred C. M. Chan, *National Policies on Aging and Long-term Care in the Asia Pacific: Issues and Challenges*, David R. Phillips and Alfred C. M. Chan (eds.), *Aging and Long-term Care*, Institute of South-east Asia Studies, Singapore, Interational Development Fund, Ottawa, and Thailand Research Fund, Thailand, 2002, pp. 1-22.

٩ - عزت حجازي ، استعراض وتقييم السياسات والبرامج والخدمات الخاصة بالمسنين في المنطقة العربية ، بيروت ، الإسكوا ، ٢٠٠٢ . ج٢ .

Evandrou, op. cit. - ١٠ .

١١ - ثمة أكثر من طريقة لتصنيف القائمين بالرعاية : حسب العدد، والعلاقة بمتلقي الرعاية ، والمهام والأنشطة والأعباء ، وغيرها . ولكننا لا نرى إمكان الإفادة منها هنا لعدم توافر المادة اللازمة .

Ibid. انظر

Frank Laczko and Sallie Noden, *Elder-Care and the Market: Combining Care and Work*, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 30-48. - ١٢

Mike Nolan and Gordon Grant, *Respite Care: Factors Influencing Consumer Perceptions of Quality and Acceptability*, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 49-73. - ١٣

١٤ - عزت حجازي ، الرعاية المؤسسية لكبار السن : دور المسنين ، المجلة الاجتماعية القومية ، مج ٢٨ ، ع ٢ (مايو ٢٠٠١) ، ص ١-٤ .

David Challis et al., *Care Managment*, Laczko and Victor, (eds.), op. cit., pp. 137-162. - ١٥

١٦- نشير هنا إلى تجربة إنشاء "اللجنة العليا لرعاية المسنين" ، برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية ، وعضوية عدد من التنفيذيين (منهم وكلاء وزارات الشؤون الاجتماعية ، والصحة والسكان ، والمالية) ، ورئيس الهيئة القومية للتأمينات ، وبعض الأكاديميين المشتغلين بالبحث في ظاهرة التعمر وكبار السن ، ويمثلين لقطاع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية . وقد أنشئت اللجنة في سنة ١٩٩٧ ، كنقطة مركزية للعمل العام في مجالات التشريع واتخاذ القرار وتنفيذه في رعاية كبار السن ، وسنت فراغا ترتب على عدم وجود سياسة عامة في هذا المجال ، وحققت إنجازات طيبة ، ولكنها - مع الأسف - توقفت عن العمل منذ ثلاث سنوات .

Abstract

ELDERLY CARE: SOME METHODOLOGICAL ISSUES

Ezzat Hegazy

The purpose of this paper is to discuss three methodological issues in the study of elderly-care. The first is that old persons are not a homogenous mass, but a highly differentiated population category. The second question is that care-giving comes from a variety of sources: relatives and non-relatives, informal and formal, volunteers and paid, etc. Their roles, resources and problems need to be determined and dealt with. The third issue is the need for "case management", to determine the "service package" required, makes it available and works to adapt it to the changing circumstances and conditions.

التعمر الديموجرافى الحجم والخصائص والمشكلات*

ناجية حليم **

مقدمة

يعد توزيع السكان بحسب السن من أهم المؤشرات الديموجرافية ذات العلاقة بكافة جوانب التخطيط والتنمية فى أى مجتمع من المجتمعات ؛ وذلك لأن لكل شريحة متطلباتها واحتياجاتها وأساليب رعايتها ومشكلاتها .

ويحدد لنا التوزيع العريض للسن فئات ثلاث هى : فئة الصغار (-١٥ سنة) ، ثم فئة البالغين (١٥-٦٠ سنة) ، ثم فئة المسنين التى تحسب من (٦٥+) على المستوى الدولى ، أما فى مصر فإنها تعبر عن شريحة السكان (٦٠+ سنة) ، حيث إن هذا هو سن الإحالة إلى المعاش (التقاعد) . ويعنى العرض التالى بهذه الفئة الأخيرة متناولاً تطورها من حيث الحجم والخصائص ، وأبرز ما تعانیه من مشكلات ، ومظاهر الاهتمام بها على المستوى الدولى والمحلى .

مصطلح التعمر الديموجرافى

يشير مصطلح التعمر الديموجرافى إلى الزيادة فى شريحة كبار السن (٦٠+) ، مع النقص فى شريحة الصغار (-١٥ سنة) ، واستقرار نسبة الفئات العمرية الوسطى للسكان . ويعتبر المجتمع قُتياً إذا كانت نسبة المسنين (٦٥+) إلى

* تم إلقاء هذا البحث فى المؤتمر السنوى الثالث والثلاثين لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المركز الديموجرافى بالقاهرة ، ١٦-١٨ ديسمبر ، ٢٠٠٢ .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأطفال (- ١٤ سنة) أقل من ١٥٪ ، وإذا كانت النسبة أكثر من ٣٠٪ اعتبر المجتمع معمرًا ^(١) . وبهذا المعنى فإن المجتمع المصرى يعد مجتمعاً قُتياً ؛ نظراً لأن هذه النسبة تصل إلى ١٥٣٪ بحسب بيانات تعداد ١٩٩٦ . ويؤدى ارتفاع متوسط السن عند الميلاد إلى ارتفاع أعداد المسنين . كما يؤدى وجود فارق فى هذا المتوسط بين الذكور والإناث لصالح النساء إلى ازدياد شريحة المسنّات على المسنّين .

وتحسب نسبة الإعالة لكبار السن عن طريق النسبة المئوية للمسنين +٦٥ إلى السكان فى سن الإنتاج (١٥-٦٤ سنة) ، وهى نسبة تشير إلى عبء الإعالة المرتبط بما يتحمله الفرد فى سن الإنتاج لفئة المسنين ^(٢) .

ظاهرة التعمّر الديموجرافى عالمياً ومحلياً

تتشرك دول العالم جميعاً فى ظاهرة التعمّر الديموجرافى ، وإن كان ذلك بنسب متباينة بين الدول المتقدمة والأخرى النامية . وتسجل أعداد المسنين تزايداً مضطرباً ، حيث كان عدد كبار السن (٦٠ +) ٢٠٠ مليون فقط عام ١٩٥٠ ، إلّا أن هذا العدد ارتفع إلى حوالى ٦٠٦ ملايين نسمة عام ١٩٩٩ ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى ١٢٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، وإلى حوالى بليونين عام ٢٠٥٠ ^(٣) . والتزايد مستمر فى شريحة كبار السن فى العالم المتقدم على حساب شريحة صغار السن ؛ نظراً لانخفاض الخصوبة ، والارتفاع المستمر فى توقع الحياة عند الميلاد . وترجع معاشية هذه المجتمعات لهذه الأوضاع السكانية إلى ما يقرب من قرن من الزمان ، بينما لم تبدأ علاقة الدول النامية بهذه الظاهرة إلّا منذ منتصف القرن الحالى .

وتجدر الإشارة إلى أنّ العمر المتوقع عند الولادة فى الدول المتقدمة يصل

إلى ٨٠ سنة فى بعض الدول المتقدمة مثل اليابان ، ويتراوح فى بعضها الآخر ما بين ٧٧-٧٩ سنة كما هو الحال فى كندا ، والنرويج ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا ، والنمسا ، وغيرها ، بينما ينخفض العمر المتوقع عند الولادة فى الدول النامية إلى ٤٦ سنة ، ويصل فى الدول العربية إلى ٦٥ سنة ، بينما يصل فى إفريقيا جنوب الصحراء إلى ٤٨ سنة (٤) .

وتصل نسبة كبار السن إلى إجمالى السكان فى الدول المتقدمة إلى ١٧٪ عام ١٩٩٠ ، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة عام ٢٠٢٥ إلى ٢٥٪ (٥) . ويشير تقرير هام صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (٦) إلى التغيرات التى تشهدها المنطقة العربية بالنسبة للتركيب العمرى للسكان ، والتى تتجلى فيما حدث من انخفاض فى نسبة الأطفال ما دون سن ١٥ سنة من ٤٢٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٨٪ عام ٢٠٠٠ ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى أقل من ٢٩٪ عام ٢٠٢٥ ، يتزامن ذلك مع تزايد نسبة المسنين (٦٠ سنة +) من ٤ر٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦ر٥٪ عام ٢٠٠٠ ، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٨ر٩٪ عام ٢٠٢٥ .

ونظرا لارتفاع متوسط السن عند الميلاد لدى الإناث عنه بين الذكور فإن أعداد ونسب شريحة المسنات على الصعيد العربى تصل إلى ٣٪ فى مقابل ٢ر٦٪ بالنسبة للذكور ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤ر٣٪ للذكور مقابل ٤ر٦٪ للنساء عام ٢٠٢٥ (٧) .

وبالنسبة لمصر ، فإن متوسط السن عند الميلاد ارتفع من ٦٢ سنة للإناث و٥ر٦ سنة للذكور فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٦٩ سنة للإناث و٦ر٥ سنة للذكور فى تعداد ١٩٩٦ ، ثم ارتفعت هذه النسبة فى يناير ٢٠٠٣ إلى ٧١ر٩ سنة للإناث ، فى مقابل ٦٧ر٥ سنة للذكور (٨) . وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع أعداد المسنين

ومناقشة ما جاء فى الجدول السابق رقم (١) توضح بالفعل هذه العلاقة، حيث انخفضت شريحة السكان فى فئة السن (- ١٥ سنة) من ٤٠٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٣٧٫٨٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، وفى المقابل ارتفعت شريحة السكان فى فئة العمر ١٥- أقل من ٦٠ سنة من ٥٣٫٨٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٥٦٫٤٪ فى تعداد ١٩٩٦ . كما ارتفعت شريحة المسنين (٦٠ سنة +) من ٥٦٪ إلى ٨٫٥٪، ويعد هذا الارتفاع طفيفا مقارنة بما كان مقدراً الوصول إليه فى هذا التاريخ ، وهو أن تصل نسبة شريحة المسنين إلى إجمالى السكان إلى ٢٠٪ فى تعداد ١٩٩٦^(١).

ويوضح جدول رقم (٢) ازدياد أعداد المسنين من ٢٫٧ مليون فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٣٫٤ مليون فى تعداد ١٩٩٦ ، ويتوزعها على الفئات العمرية التفصيلية داخل هذه الشريحة يظهر أن النسبة الأكبر تتركز فى فئة السن ٦٠- ٦٥ سنة ، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٤١٫٤٪ من إجمالى المسنين ، و٣٫٣٪ من إجمالى السكان فى تعداد ١٩٨٦ ، واحتفظت تقريبا بنفس النسبة فى تعداد ١٩٩٦ ، وهى ٤١٪ من إجمالى المسنين ، و٢٫٢٪ من إجمالى السكان ، بينما تظل نسبة السكان فى مرحلة السن ٧٥ + ٨٪ فى كل من تعدادى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ، ومع ارتفاع متوسط السن عند الميلاد ترتفع نسبة الشريحة العمرية ٦٥ إلى ٧٠ سنة من ٢٥٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٢٧٫٣٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٧)

توزيع المصنعي (١٠ سنة +) بحسب الفئات العمرية التأسيسية بين تعدادي ١٩٨٦ و ١٩٩٦

سنة التعداد	إجمالي عدد السكان	١٠ -			٢٥ -			٧٥ +			إجمالي المصنعي	
		العدد	% النسبة	% السكان	العدد	% النسبة	% السكان	العدد	% النسبة	% السكان	العدد	% النسبة
١٩٨٦	٤٨٢٥٤٣٨	١١٣١٢١٣	٢٣	٤١	٦٨٢٤٩١	١٤	٤٦	٢٨٥٩١٧	٦	٢٤	٣٧٢١٣٧	٠.٦
١٩٩٦	٥٩٢١٢٩٤	١٣٨٩٩٤	٢٣	٤١	٢٧٧٢٩	٤	١١	٤٦٤٨٥٨	٨	١٣	٢٤١٢٠٩٨	٠.٧

المصدر، ١٩٩٦، ١٦-١٧، C. A. P. M. A. S. : The Statistical Year Book, 1993 - 2000, June 2000, pp.

وتشير بعض التقديرات إلى احتمال أن تصل نسبة كبار السن ٦٠ + إلى ١١٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٢٥ . ومع الاستمرار في انخفاض معدل الوفيات فمن المنتظر أن يصل توقع الحياة عام ٢٠٢٠ إلى ٧٤ر٥ سنة للإناث و٧٠ر٧ سنة للذكور ، وبمتوسط عام للسكان ٧٢ر٦ سنة . هذه التوقعات التي إذا تحققت فسيترتب عليها احتياجات متزايدة يتعين أن تأخذها الجهود الموجهة إلى هذه الشريحة بعين الاعتبار ، حيث سيكون من الصعوبة بمكان تجاهلها بأي حال من الأحوال ^(١١) .

ويوضح الجدول التالي رقم (٣) اتجاه التغير بين الذكور والإناث في تعداد

١٩٩٦ .

جدول رقم (٣)
اتجاهات التغير بين الذكور والإناث
تعداد ١٩٩٦

الفئات العمرية	الذكور %	الإناث %
٦٠ -	٤٢ر٣	٤٢ر٢
٦٥ -	٣٠ر٤	٢٥ر٧
٧٠ -	١٨ر٩	١٨ر٤
٧٥ +	٩	١٣ر٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوبة من بيانات تعداد السكان ١٩٩٦ ،
جدول رقم ١٨ ، ص ١١٠ .

ومن الجدول السابق يبدو تأثير ارتفاع متوسط السن عند المرأة عنه لدى الرجل ، حيث تقترب نسبة الذكور والإناث في فئة السن (٦٠ -) ، ثم تتناقص إلى ٩٪ فقط في فئة العمر ٧٥ + بالنسبة للذكور ، بينما ترتفع إلى ١٣ر٧٪ بين الإناث ، أي أن من كل ١٠٠ ذكر في سن ٦٠ + يعيش منهم ٩ أفراد فقط إلى سن ٧٥ + ، بينما تعيش حتى هذه المرحلة العمرية حوالي ١٤ امرأة لكل مائة أنثى .

ب - توزيع كبار السن بحسب الحالة الزوجية والنوع

يوضح جدول رقم (٤) توزيع نسبة كبار السن (٦٠ +) بحسب الحالة الزوجية والنوع فى تعداد ١٩٩٦ .

جدول رقم (٤)
التوزيع النسبى لكبار السن ٦٠+ بحسب الحالة الزوجية والنوع
تعداد ١٩٩٦

الحالة الزوجية	الذكور %	الإناث %	الإجمالى %
لم يتزوج	٧ر	١٠٠٤ر	٨٧ر
متزوج	٨٧٤ر	٣٢٥٤ر	٦٠٩٩ر
مطلق	٤ر	٩٢ر	٦٥ر
أرمل	١١٤ر	٦٥٤٨ر	٣٧٤٨ر
غير مبین	١ر	٠٢ر	٠١ر
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد السكان ١٩٩٦ . ص ١١٠ .

يوضح الجدول السابق رقم (٤) ارتفاع نسبة المتزوجين من كبار السن ٦٠ + ، وتصل هذه النسبة إلى ٦١٪ من إجمالى المسنين ، إلا أن الفرق كبير بين نسبة المتزوجين من المسنين الذكور ، وهى ٨٧٤ر٪ فى مقابل ٣٢٥ر٪ فقط من الإناث .

وفى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة الأرامل من الذكور إلى ١١٤ر٪ من إجمالى الذكور كبار السن ، فإن هذه النسبة ترتفع لدى الإناث كبار السن إلى ٦٥٤ر٪ ، وهذا ما يوضح الإقبال على وإمكانية الزواج فى كل مرحلة عمرية بالنسبة للرجال ، بينما لا يتيسر ذلك بالنسبة للإناث بنفس المقدار ، ولا تشكل نسبة غير المتزوجين والمطلقين من الذكور أو من الإناث نسبة تذكر . ويؤكد وجود نسبة كبيرة من الأرامل النساء على أهمية التركيز على شريحة النساء فيما يقدم

لكبار السن من خدمات ، حيث إنهن - غالباً - الأكثر أمية ، والأكثر معاناة من الناحية الاقتصادية ، وإذا اقترنت ذلك بعجز أو مرض - وهو أمر وارد - فإن الموقف يصبح أكثر إلحاحاً .

ج - توزيع كبار السن بحسب الحالة التعليمية والنوع

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبي لكبار السن ٦٠ سنة + بحسب الحالة التعليمية والنوع
تعداد ١٩٩٦

الحالة التعليمية	الذكور %	الإناث %	الإجمالي %
أمية	٦١	٨٨.٦	٧٤.٣
يقرأ ويكتب	٢٥.٤	٧.٤	١٦.٧
ابتدائي	٢.٥	١.٠	١.٨
مؤهل أقل من متوسط	١.٢	٣	٠.٨
مؤهل متوسط	٤.٣	١.٦	٣.٠
مؤهل فوق متوسط	٥	٢	٤
الدرجة العلمية الأولى أو ما يعادلها	٤.٨	٩	٢.٨
دبلوم عال	٠.٤	٠.١	٠.٣
ماجستير	١	٠.١	٠.٤
دكتوراه	٢	٠.٣	١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد ١٩٩٦ ، جدول ١٧ ، ص ١٠٧ .

يوضح الجدول السابق رقم (٥) توزيع كبار السن بحسب الحالة التعليمية والنوع في تعداد ١٩٩٦ . وتصل نسبة الأميين بين هذه الفئة إلى ٧٤.٣٪ ، في مقابل ٣١.٦٪ لإجمالي سكان مصر . وقد كانت هذه النسبة عام ١٩٨٦ ٨٠٪ ، في مقابل ٥٠٪ نسبة أمية لإجمالي السكان ، مما يعني تحسناً في كلتا النسبتين. وبالعودة إلى بيانات ١٩٩٦ فإن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع إلى ٨٨.٦٪، في مقابل ٦١٪ بين الذكور. وتجدر الإشارة أيضاً إلى ضالة نسب الإناث إلى الذكور

بالنسبة لباقي المراحل التعليمية ، بداية من شريحة يقرأ ويكتب وحتى الحاصلين على مؤهلات عليا .

د - توزيع كبار السن بحسب النوع والحالة العملية: (داخل قوة العمل وخارج قوة العمل)

توضح الجداول أرقام (٦) ، و (٧) ، و (٨) توزيع كبار السن حسب النوع والحالة العملية .

جدول رقم (٦)

توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع

تعداد ١٩٩٦

الحالة العملية	الذكور	%	إناث	%	الإجمالي	%
داخل قوة العمل	٦٧٠٠٤٩	٣٨	٢٣٤٥٦	١٤	٦٩٣٥٠٥	٢٠٫٤
خارج قوة العمل	١٠٩٤٤٥٥	٦٢	١٦١٦٠١٤	٩٨٫٦	٢٧١٠٤٦٩	٧٩٫٦
غير مبين	٧٨٣	٠٫٤	٩	٠٫٠	٧٩٢	٠٫٤
الإجمالي	١٧٦٥٢٨٧	١٠٠	١٦٢٩٤٧٩	١٠٠	٢٤٠٤٧٦٦	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد ١٩٩٦ ، جدول رقم ١٤ ، ص ص ٩٤-٩٥ .

جدول رقم (٧)

توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع داخل قوة العمل

تعداد ١٩٩٦

الحالة العملية	الذكور	%	إناث	%	الإجمالي	%
صاحب عمل	١٥٥٧٦٥	٢٣٫٢	٤٤٤٠	١٨٫٩	١٦٠٢٠٥	٢٣٫١
يعمل لنفسه	٢٩٢٠١٢	٤٣٫٦	٨٥٧٧	٣٦٫٦	٣٠٠٥٨٩	٤٣٫٣
يعمل بأجر	٢١٦٥٤٠	٣٢٫٣	٨٧٨٢	٣٧٫٤	٢٢٥٢٢٢	٣٢٫٥
يعمل بدون أجر	٥٧٣٢	٩	١٦٥٧	٧٫١	٧٣٨٩	١٫١
الإجمالي	٦٧٠٠٤٩	١٠٠	٢٣٤٥٦	١٠٠	٦٩٣٥٠٥	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد ١٩٩٦ ، جدول رقم ١٤ ، ص ص ٩٤-٩٥ .

جدول رقم (٨)
توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع خارج قوة العمل
تعداد ١٩٩٦

الحالة العملية	الذكور	%	إناث	%	الإجمالي	%
متفرغة للمنزل	-	-	١٠٠.٩٧٢	٦١.٩	١٠٠.٩٧٢	٣٦.٩
زاهد في العمل	٥٠.٨٥٠	٤.٦	-	-	٥٠.٨٥٠	١.٩
بالمعاش	٥٣٨٩٨	٤٩.٢	٨٢٤١٧	٥١	٦٢١٣٩٧	٢٢.٩
مستن لا يعمل	٤٧٢١٧٢	٤٣.٢	٥٠٣٩٠٨	٣١.٢	٩٧٦٠٨٠	٣٦.٠
عاجز عن العمل	٣٢٤٥٣	٣.٠	٢٨٧١٧	١.٨	٦١١٧٠	٢.٣
الإجمالي	١٠٩٤٤٥٥	١٠٠	١٦٦٦٠١٤	١٠٠	٢٧١٠٤٦٩	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعداد ١٩٩٦ ، جدول رقم ١٤ ، ص ٩٤ - ٩٥ .

تتناول الجداول أرقام (٦) ، و(٧) ، و (٨) توزيع كبار السن بحسب الحالة العملية والنوع داخل قوة العمل وخارجها . ومن الجدول رقم (٦) يتضح أن من هم داخل قوة العمل لا تزيد نسبتهم على ٤٠٪ من إجمالي كبار السن ، إلا أن الفارق واضح جدا بين من هم داخل قوة العمل من الذكور ، ومن هم داخل قوة العمل من الإناث ، هذه الفئة الأخيرة لا تتعدى نسبتها ١٤٪ ، في مقابل ٣٨٪ للذكور .

وبدال ذلك مرة أخرى على الاحتمال القوي لمعاناة النساء اقتصادياً ، لاسيما وأن نسبة الأراامل منهن نسبة عالية كما سبق أن ورد في جدول رقم (٤) . كما يوضح الجدول رقم (٧) أن النسبة الغالبة ممن هم داخل قوة العمل يعمل إما لحساب نفسه أو بأجر . أما من هم خارج قوة العمل (جدول رقم ٨) فإنهم إما بالمعاش في حالة الذكور (٤٩.٢٪) ، أو متفرغة للمنزل (٦١.٩٪) بالنسبة للنساء ، والنسبة الباقية إما مستنون أو عاجزون عن العمل . وتؤكد نسبة النساء المتفرغات للمنزل ونسبة من هن بالمعاش - وهي ٥١٪ - مدى ضالة مشاركة

المرأة فى هذا الجيل فى العمل ، ومن ثم احتمال تعرضهن للفقر بصورة أكبر من المسنين الذكور ، وهذا ما تؤكدته نتائج بحث "النساء العائلات لأسر فى العشوائيات" ، إذ إن نسبة كبيرة من النساء اللاتى شملهن المسح الشامل الذى سبق اختيار عينة هذا البحث كنّ من كبار السن والأرامل اللاتى يعانين أشد المعاناة من الفقر والحاجة^(١٦) .

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات هذه الشريحة العمرية

يوضح هذا العرض السابق لظاهرة التعمر الديموجرافى فى مصر أن عدد المسنين تزايد فيما بين التعدادين ، ولكن بنسبة أقل مما كان مقدرا لها . وسواء كانت نسبة الزيادة سريعة أو بطيئة ، فإن هناك ثلاثة ملايين ونصف مليون من يسهمون فى زيادة عبء الإعالة ، وزيادة الطلب على الخدمات فى كافة المجالات: الصحية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

وتسهم هذه الشريحة مع شريحة الأطفال (- ١٥ سنة) فى الضغط على ميزانية الدولة وحجم الإنفاق اللازم لمواجهة المتطلبات والمعاشات والخدمات الأخرى . وفى الوقت الذى تعاني منه الدولة من عدم القدرة على تدبير فرص عمل للشباب ، فإن ارتفاع متوسط العمر ، والاستمرار فى القدرة على الأداء والإنتاج يرتب أهمية وجود فرص عمل لهؤلاء ، طالما كانوا قادرين على العطاء . ويبقى التحدى ماثلاً أمام ما يمكن توفيره لهذه الفئة من خدمات ورعاية فى مقابل مستوى ما يقدم من خدمات ، ومستوى الإشباع والتغطية الذى تحققه هذه الخدمات .

ورغم التوسع - على المستوى المحلى - فى بعض هذه الخدمات ، لاسيما شبكة الضمان الاجتماعى ، إلا أن التساؤل الهام ينور حول مدى التغطية الذى يمكن أن تحققه هذه الشبكة على مستوى جميع المحافظات . وهناك مطلب آخر

هام يرتبط بتقييم مدى التغطية لما يقدم من خدمات ومساعدات فى إطار الارتفاع المستمر فى تكلفة المعيشة ، وزيادة الأعداد المطلوب أن تشملها هذه الخدمات يوماً بعد يوم .

ومما يضيف مزيداً من مشكلات هذه الفئة ما تواجهه من تراجع فى دور الأسرة التقليدى فى رعاية المسن ، وربما الانصراف عن رعايته أو الاهتمام به ؛ وذلك لأسباب تتعلق بعمل كل أفراد الأسرة ، وكثرة تحركهم من مكان لآخر ، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة ، وضيق المساكن ، وأزمة الإسكان . ولهذا التراجع فى دور الأسرة رבוד فعل سلبية كثيرة ومتباينة ، تبدو فى المعاناة النفسية، والعزلة الاجتماعية ، وقلة التقدير الاجتماعى ، وتقلص ما كانوا يقومون به من أنوار فى داخل الأسرة وخارجها .

ومن الأمور الثابتة أن من يعملون بالمهن الحرة غالباً ما يستمررون فى أداء هذه المهن لفترات طويلة بعد سن الستين . ومن الثابت أيضاً أنهم يحتفظون بدرجة عالية من الصحة البدنية والنفسية ، ذلك أن حرمان المسن من الاستمرار فى العطاء الذى يرى نفسه قادراً عليه يعنى أن ممارسة العمل لم تعد حقاً له ، مما يسهم فى الدفع به وسرعة إلى المرض النفسى ، وإلى فقدان الأمل والحماس وحب الحياة ، ومن ثم الموت .

يضاف إلى ماسبق المعاناة من الأمراض المصاحبة لهذه الفترة العمرية ، ونقص القدرة على الرعاية الذاتية للنفس . وينعكس تردى أوضاع الخدمات الصحية - بصورة عامة - على ما يمكن أن تتمتع به هذه الفئة منها . ويؤدى النقص فى الدعم الاقتصادى الموجه إلى هذه الشريحة - لاسيما للنساء - إلى معاناتهن من أجل تبديد الحد الأدنى لاحتياجاتهن . وتؤدى محدودية أنظمة الرعاية الاجتماعية إلى عدم توفير الدعم المادى والاجتماعى للنساء المسنات - لاسيما الأرامل - ومن لا معاش لهن من زوج أو ولد .

الاهتمام الدولي والإقليمي بالمسنين^(١٣)

تعود بداية الاهتمام - على المستوى الدولي - بهذه الشريحة من السكان إلى منتصف القرن العشرين ، ولاسيما بالنسبة للدول المتقدمة التي انعكس تقدمها الاقتصادي على اهتمام أكبر بكل الفئات الاجتماعية والعمرية ، ومن بينها فئة كبار السن . وربما لا يكون الحال كذلك بالنسبة للدول النامية التي تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية ، مما يؤثر على ما تستطيع الميزانيات توفيره من خدمات .

ويتناول العرض التالي تطور هذه الجهود على المستوى الدولي :

- عام ١٩٨١ تكونت الجمعية العالمية للشيخوخة ، وكان هدفها الرئيسي هو وضع خطة عمل تلبي احتياجات هذه الشريحة العمرية .
- وفي عام ١٩٨٢ عقدت الجمعية العالمية للشيخوخة أول اجتماع لها ، واعتمدت في هذا الاجتماع خطة عمل ثميننا الدولية للشيخوخة ، والتي تعد أول وثيقة عالمية تعنى بالمسنين . وركزت على أهمية توفير بيئة مناسبة وخدمات صحية حتى سن متقدمة .
- وفي عام ١٩٩١ صدرت وثيقة أخرى باسم "مبادئ الأمم المتحدة حول المسنين" .
- وفي عام ١٩٩٢ صدر إعلان الأمم المتحدة حول الشيخوخة .
- وفي عام ٢٠٠٢ عقدت "الجمعية العالمية للشيخوخة" اجتماعها الثاني في مدريد بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢/٥٤ في مايو ٢٠٠٢ ، حيث تم في هذا الاجتماع متابعة ما تم تنفيذه من خطة العمل التي سبق الاتفاق على خطوطها العريضة في اللقاء الأول ، والخروج من ذلك بخطة عمل تتوافق مع ما تمليه الظروف والأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية للقرن الحادي والعشرين ، ولعمل خطط عمل إقليمية تدرج

تحت "خطة العمل الدولية للشيخوخة ٢٠٠٢".

وعن طريق اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تم تكوين معلومات عن أوضاع المسنين على المستوى الإقليمي ، كانت هي الموجهات الرئيسية لما تم عمله من خطط إقليمية ، كما تم الاستناد إليها فى وضع "خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢".

وبالإضافة إلى هذه الوثائق الدولية - سابقة الذكر - والتي يمكن أن تكون قادرة على حماية كبار السن ، فإن هناك موثائق أخرى غير مختصة بالمسنن ، ولكنها يمكن أن تسهم مع الأخرى فى توفير الحماية للمسنين وهى :

- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة عام (١٩٤٨) .
- العهد النولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .
- اتفاقية القضاء على التمييز العنصرى عام (١٩٦٥) .
- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة عام (١٩٧٩) .
- إعلان الأمم المتحدة حول الحق فى التنمية عام (١٩٨٦) .
- وعلى المستوى الإقليمي يمكن الإشارة إلى المنجزات التالية ^(١٤) :
- فى عام ١٩٨٩ أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) دراسة حول أوضاع المسنين فى المنطقة العربية ، والخدمات التى تقدم لهم ، ومدى فاعلية هذه الخدمات .
- وفى عام ١٩٩١ صدرت وثيقة باسم "مبادئ الأمم المتحدة حول المسنين" .
- وفى عام ١٩٩٢ صدر إعلان الأمم المتحدة حول الشيخوخة .
- وفى عام ١٩٩٣ عقد فى القاهرة اجتماع خبراء لوضع السياسات والبرامج الخاصة بالمسنين ، واعتبر ما استقر عليه الرأى ونوقش فى هذا اللقاء بمثابة خطة عمل إقليمية .

- وفي عام ١٩٩٧ نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دورة تدريبية في البحرين للمخططين والقيادات العاملة في هذا المجال .
 - وفي عام ١٩٩٨ نظمت حلقة نقاش في تونس ، وأعد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العربي التقرير العربي حول كبار السن ، كما وضع قانونا نموذجيا للاستهداء به في وضع القوانين على مستوى الدول العربية الأعضاء . وتحت شعار "مجتمع لكل الأعمار" أصدر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثلاثة مطبوعات ، تشرح واقع المسنين وما يقدم لهم من خدمات ، كما عقدت ندوة حول رعاية المسنين في دول المجلس ، بالإضافة إلى وضع وثيقة ضمت المبادئ العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية المسنين ، وتم اعتمادها .
 - واعتبر عام ١٩٩٩ عاماً لكبار السن ، وكان لذلك فضل استثارة الوعي تجاه احتياجات هذه الفئة ، وتشكلت لجان ، وعقدت ورش عمل وطنية ، وأعدت تقارير وطنية حول أوضاع المسنين في غالبية الدول العربية ، كما أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً بمناسبة هذه السنة .
 - وفي عام ٢٠٠٠ شكلت الرابطة العربية لجاناً وطنية لكبار السن ، تعنى - في المحل الأول - برسم السياسات ووضع الخطط لحماية ورعاية المسنين .
- وبعد مرور نحو عقد من الزمن على اجتماع فريق الخبراء في القاهرة ، وعقدين على الجمعية العالمية الأولى ، واستعداداً للجمعية العالمية الثالثة ، قامت الأمانة التنفيذية (الإسكوا) بمراجعة وتقييم ما تم تنفيذه على الصعيد العربي منذ خطة عمل ثميننا عام ١٩٨٢ . وذلك من أجل وضع خطة عمل للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، وبالاستناد إلى ما جاء في التقارير الواردة من الحكومات ، ومن خلال

استبيان تم توجيهه إلى الدول العربية ، تم وضع خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، على أن تترسمها كل الدول العربية بما فيها مصر . تضمنت هذه الخطة عدة أهداف عامة تتناول :

- تأكيد دور الأسرة في رعاية المسنين .
- مشاركة المجتمع المدني في هذا المجال .
- تحقيق العدالة والمساواة بين المسنين من الجنسين .
- مكافحة الفقر في أوساط المسنين .
- تحديث نظم الحماية والضمان الاجتماعي .
- تهيئة بيئة خالية من العوائق .
- صحة وتغذية ووقاية وعلاج .

وأشارت الخطة إلى أن قضايا الشيخوخة لازالت لا تجد ما تستحقه من اهتمام مماثل لما يوجه إلى كل من المرأة والطفولة . وأن هناك احتياجات ملحة يمكن تلخيصها في مجالات أربعة :

* يركز المجال الأول على أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية لكبار السن عن طريق تقديم الدعم المادي للفقراء غير المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي ، وتوفير برامج لإعادة تأهيلهم ، وتعزيز قدرتهم الإنتاجية من أجل متابعة العمل المنتج ؛ وذلك لضمان بخل يؤمن حياة كريمة لهم .

* وفي مجال الاهتمام بالجوانب الصحية ، ركزت خطة العمل على خمس نقاط تتناول :

- ١ - تأمين العلاج الصحي بأسعار منخفضة ، ومجانا بالنسبة للمحتاجين ، وتأمين الخدمات الطبية والتمريض في المنازل ، وتوفير عيادات صحية متنقلة لخدمة المناطق الريفية والثانية ، وتأمين الأدوية والألوات السمعية والبصرية

وأطقم الأسنان ... الخ .

٢ - إضافة المواد الخاصة بالمسنين ومشكلاتهم - الاجتماعية والصحية والنفسية - إلى برامج الكليات ، وإلى مناهج الدراسة .

٣ - إنشاء أقسام للمسنين فى المستشفيات وخدمات للطوارئ .

٤ - الاهتمام ببرامج الإرشاد النفسى ، وتعليمهم أساليب الرعاية الذاتية .

٥ - إنشاء خط ساخن لإغاثتهم فى حال الاعتداء عليهم .

* وفى مجال توفير البيانات والمعلومات ، تركّز الاهتمام على أهمية توفير قاعدة بيانات حول أوضاع المسنين ، ومدى كفاية وكفاءة ما يقدم لهم من خدمات. كما أشارت الخطة إلى أهمية تشجيع البحث العلمى حول الشيخوخة ومشكلاتها .

* وفى مجال التوعية ، أشارت الخطة إلى أهمية وضرة صدور مجلات خاصة بالمسنين ، وحملات إعلامية للتوعية والتثقيف .

وتعد هذه الوثيقة برنامج عمل تسعى كل دولة عربية إلى تحقيق ما جاء فيها من متطلبات . وبصورة عامة ، فقد قامت الدول العربية - ومن بينها مصر - بوضع خطط تنمية وطنية خاصة بكبار السن . واتجهت أغلب الدول العربية إلى تأمين معاش التقاعد ، واتساع مظلة الضمان الاجتماعى .

كما اهتمت مصر ودول عربية أخرى بإسخال تخصص أمراض الشيخوخة فى كليات الطب ، وأعطى اهتمام للحملات الإعلامية ، وصدرت فى بعض الدول العربية مجلات خاصة بالمسنين ، كما تبذل جهود فى عدد منها - ومن بينها مصر - لتوفير قاعدة بيانات حول أوضاع المسنين .

وتظل هناك مجالات تحتاج إلى التركيز عليها ربما لم تشملها الخطة سائلة الذكر تحديداً ، وإن جاءت ضمناً تحت ما يسمى بتوفير الأمان والحماية ، وهو

الجانب التشريعى الذى يتعين أن يتناول تجريم إساعة معاملة أعضاء الأسرة أو المجتمع المسنين ، لاسيما فى الجرائم التى ترتكب ضدهم ، ولا يتم الاكتفاء فقط بالخط الساخن الذى سبق الإشارة إليه . كما يتعين الاهتمام بوجود تشريع ملازم بتقديم الدعم من جانب الأبناء - القادرين على ذلك - إلى والديهم .

وفى مجال الرعاية الاقتصادية ، فإن جهدا واهتمامات يتعين أن يتوجه إلى شريحة النساء حيث إنها الأكثر معاناة ، لاسيما فى حالة عدم وجود معاش أو ضمان اجتماعى يساعد على حمايتهن من الحاجة والفقر ، وهذا ما يتعين أن تشمل - فى تحديد ووضوح - استراتيجية مواجهة الفقر .

ورغم أهمية الأسرة وبورها فى رعاية المسن ، فإن تغير أوضاع الأسرة والأنوار التى يقوم بها أعضاؤها ترتب دوراً أكبر للمجتمع فى توفير مؤسسات رعاية المسنين ، ويترتب على ذلك أهمية إنشاء دار مسنين فى كل مدينة جديدة ، واعتبار ذلك خدمة أساسية يتعادل معها إنشاء البنية الأساسية لهذا المجتمع الجديد ، والتى تشمل : الكهرباء ، والماء ، والصرف الصحى ، والشوارع ، والمستشفيات ، والمدارس ، ودور العبادة .

وفى عرف المجتمع الدولى فإن سهولة الحصول على خدمات فعالة للرعاية الصحية ، وتوفير بيئة معيشية صالحة ، وتيسير الحصول على معاش عند التقاعد ، ومشاركة كبار السن فى برامج ثقافية وبرامج للترفيه والرياضة ، والحق فى الرعاية والرفقة من جانب الأبناء والأحفاد ، وبعد كل ذلك شروطاً مسبقة لمناقشة مدى الاقتراب أو الابتعاد عما تنص عليه المواثيق الدولية من حقوق للمواطنين .

كما تظل مناقشة فاعلية ما تتضمنه الخطط المحلية لرعاية المسنين متوقفة على قدرتها على التحول من أهداف نظرية إلى خطط عملية تنص

- وبوضوح - على أسلوب التنفيذ ، وحجم المستهدف تحقيقه ، والميزانيات اللازمة للتنفيذ ، وآليات المتابعة ومعايير التقييم ، وأبرز المشكلات والمعوقات ، وآليات التغلب عليها ، ومواجهتها.

المراجع

- ١ - أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان في مصر ، مؤتمر نحو رعاية متكاملة للمسنين ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢- ٥ مارس ، ١٩٩١ ، ص ١٧ - ١٩ .
- ٢ - أمين سعد زغلول ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .
- ٣ - الاتحاد الإفريقي ، مشروع إطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ .
- ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ ، ص ١٨٦ - ١٨٩ .
- ٥ - أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان في مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
- ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، ص ٥ .
- ٧ - المصدر السابق ، نفس الصفحة .
- ٨ - مجلس الشورى ، المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، تقرير مبدئي ، لجنة الصحة والسكان والبيئة ، مايو ٢٠٠٢ ، ص ٩٨ .
- ٩ - مجلس الشورى ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
- ١٠ - أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان في مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
- ١١ - أمين سعد زغلول ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .
- ١٢ - طيم ، نادية ، النساء العائلات لأسر في العشوائيات ، إطار سحب العينة ، أعمال المؤتمر السنوى الثالث للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٨ .
- ١٣ - انظر :
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، خطة العمل العربية للمسنين حتى عام ٢٠١٢ ، مصدر سابق ، ص ٢-١٢ .
- الاتحاد الإفريقي ، مشروع إطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة ، ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٥-٦ .
- ١٤ - المصدر السابق ، نفس الصفحات .

Abstract

AGING OF THE POPULATION

Nadia Halim

Aging of the population and its characteristics are two of the main aspects in the perspectives of planning and development.

The classification of population according to age is usually done according to three main categories (-15 and 15:60 and 60 or 65+) years old. In Egypt the aged category starts at 60 + years old, since it is the age of retirement although worldwide it starts at (65+) years old.

This article represents the demographic, social and economic characteristics of this category in Egypt. It also deals with the problems they face together with the national and international aspects of concern. On the level of regional concern with aged people, a special interest is given to the content of the "Arabic work plan till the year 2012" to clarify the neglected areas, which are essential to be fulfilled with reference to their various aspects of needs.

نظام الإدارة المحلية فى مصر استطلاع رأى عينة من أعضاء المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية *

هويدا عدلى **

تتناول هذه الورقة عرضاً موجزاً لاستطلاع رأى عينة من أعضاء المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية فى نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وذلك من خلال التعرض إلى لقضيتين أساسيتين : الأولى تتعلق بهيكل النظام المحلى ، والثانية ذات صلة بإداء النظام المحلى . وقد وضع من الاستطلاع أن هناك تحديثات عديدة تواجه نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وأن النجاح فى التغلب عليها مرهون بإدخال تعديلات أساسية على نظام الإدارة المحلية فى علاقته بالحكومة المركزية من ناحية ، وعلاقته بالمجتمع المحلى من ناحية أخرى ، فضلاً عن العلاقات والتفاعلات الداخلية للنظام المحلى .

يعد النظام المحلى فى أى مجتمع هو حلقة الوصل بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية ، وهو القناة التى من خلالها تتم معايشة الجماهير فى مواقع تواجدهم دون الإخلال بوحدة التنظيم الإدارى للدولة . فالدولة حين تسعى إلى إرساء وتدعيم قواعد نظام محلى كفاء وفعال إنما تنطلق من إدراك أن هذا النظام هو وسيلتها المثلى لتحسين أدائها^(١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأخذ بصورة أو بأخرى من صور النظام المحلى

- * موجز لاستطلاع للرأى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية ، إشراف الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، وعضوية الدكتورة هويدا عدلى (الباحث الرئيسى) ، والدكتورة هند طه ، والدكتورة ماجدة عبد الغنى (الخبير الإحصائى) .
- والدكتورة مایسة جمعة ، والدكتور حسن سلامة .
- ** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية .

أصبح ضرورة تفرضها التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم ، والتي أدت لإعادة النظر فى مفهوم دور الحكومة ، من الفاعل الوحيد إلى أحد الفاعلين بجانب آخرين فى المجتمع ، يسهمون معا فى وضع وتنفيذ السياسات العامة وكذلك تقييمها . وهنا يبرز دور النظام المحلى كأحد هؤلاء الفاعلين القادرين على تحقيق التوافق بين الخدمات العامة وخطط التنمية من ناحية ، واحتياجات المجتمعات المحلية من ناحية أخرى ، مما يؤدى إلى إرساء دعائم حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساواة . فالنظام المحلى الكفء الديمقراطى هو أحد أركان الحكم الجيد الأساسية . وهنا يتعين الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين بعض القيم والمعايير التى يطرحها مفهوم الحكم الجيد ، مثل : اللامركزية ، والمشاركة ، والشفافية ، والكفاءة الإدارية والاقتصادية ، وبين النظام المحلى من حيث ما هو منوط به من أنوار ، وأيضا ما هو ملتزم به من قيم ومعايير ^(٧) .

الهدف من الاستطلاع

انطلاقا مما سبق عن أهمية النظام المحلى كأحد أركان ومتطلبات الحكم الجيد ، شرع قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى إجراء استطلاع رأى عن نظام الإدارة المحلية من مصر ، وما يواجهه من تحديات ، بالإضافة إلى إمكانيات تحديثه . والسؤال المركزى فى هذا الاستطلاع هو كيف يمكن تطوير نظام الإدارة المحلية وتفعيله بما يتواءم مع المتغيرات المستجدة محليا ودوليا ، وبما يحقق الكفاءة والمشاركة معا ؟

ومن هذا المنطلق ، يركز الاستطلاع على مجموعتين من القضايا ، تتعلق المجموعة الأولى بالهيكل التنظيمى والترتيبات القانونية الخاصة بنظام الإدارة المحلية . وفى هذا الشأن تثار قضايا هيكل الإدارة المحلية ، والمساواة ، والرقابة ،

وغيرها . وغنى عن البيان أن دراسة الهيكل بكل تعقيداته هو حجر الزاوية فى تطوير وتفعيل الأداء . أما المجموعة الثانية من القضايا فتتعلق بالأداء ، ويندرج تحتها تقييم أداء النظام المحلى بصفة عامة ، وما يواجهه من مشكلات وتحديات ، وأيضا تقييم الأدوار المنوط بها كافة أطراف النظام المحلى ، بدءاً من المستويات العليا للإدارة المحلية (وزارة التنمية المحلية ، المجلس الأعلى للإدارة المحلية ...) ، ومروراً بما يليها من مستويات تنفيذية وشعبية ، وكيفية تفعيل هذه الأنوار بغية تحسين الأداء .

أهم إشكاليات نظام الإدارة المحلية فى مصر

من واقع ما توصلت إليه دراسات عديدة - مثل دراسات المجالس القومية المتخصصة ، ودراسة مجلس الشورى ، وغيرها - يمكن تحديد أهم إشكاليات الإدارة المحلية فى الآتى ^(٣) :

- ١ - العلاقة غير المتوازنة بين الحكومة المركزية والمحليات .
- ٢ - سيادة مناخ من عدم الثقة بين المجالس التنفيذية والمجالس الشعبية ، فضلاً عن الازدواجية فى توزيع الاختصاصات .
- ٣ - ضعف مشاركة المحليات فى التنمية .
- ٤ - ضعف الأداء المحلى بصفة عامة ، نتيجة الافتقار للخبرة الفنية اللازمة ، أو بسبب نقص التدريب ، وكذلك قلة الأجور .
- ٥ - قلة المصادر المالية المخصصة للمطليات .
- ٦ - عدم ملائمة التشريعات القائمة للوفاء بالاحتياجات المحلية التى أصبحت تتسم بالتنوع والتعدد .
- ٧ - ضعف المشاركة الشعبية فى المحليات .

٨ - تعقد هيكل نظام الإدارة المحلية على المستوى الرأسي والأفقى ، مما يعوقه عن أداء دوره .

وفى سبيل التغلب على هذه المشكلات اقترحت بعض تقارير المجالس القومية المتخصصة إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين المحليات والحكومة المركزية، والنظر للمحليات ككيان له استقلالية من ناحية صنع القرار وتنفيذه وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة . كما اقترحت العودة إلى صيغة المجلس الواحد ، وذلك بالجمع بين المجلس الشعبى المنتخِب والمجلس التنفيذى المعين فى مجلس واحد ، مما ييسر التعاون ، ويقضى على الصراع بين المجلسين .

كما طالبت بتعديل نظام الانتخاب الفردى واستبداله بنظام التمثيل النسبى والقائمة ، وذلك لحفز المواطنين على المشاركة فى الانتخابات ، وأخيرا أشارت إلى العمل على زيادة الموارد المالية للمجالس المحلية بالقدر الذى يتناسب مع متطلبات المجتمعات المحلية ، مع مراعاة تبسيط الإجراءات المالية المتبعة ، وتشجيع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية فى تنمية هذه الموارد .

ولم تختلف توصيات لجنة الخدمات بمجلس الشورى اختلافا كبيرا عما أوصت به تقارير المجالس القومية المتخصصة . فقد أوصى مجلس الشورى بضرورة التعاون والتنسيق بين جناحي العمل بكل وحدة محلية (المجلس الشعبى، والمجلس التنفيذى) . كما أشار إلى ضرورة تخفيف الرقابة المركزية وجعلها رقابة وقائية ومعاونة ، بحيث لا تحد من حركة المحليات وانطلاقها فى الابتكار والإبداع ، وأخيرا توفير نظام متكامل للتمويل يشارك فى التنمية بالموارد الذاتية ، أى لا يرتبط بالموازنة العامة ، ولا يعتمد على الموارد المركزية بما يزيد القدرة على تعبئة الموارد المالية محليا .

الإجراءات المنهجية للاستطلاع

عينة الاستطلاع*

نظرا للطبيعة المتخصصة للموضوع ، استقر رأى هيئة البحث على أن تكون عينة الاستطلاع من الجمهور الخاص المهتم بقضية الإدارة المحلية وأبعادها المختلفة ، وأيضا الملم بكافة تفاصيلها بحكم تماسه المباشر معها .

ولذلك تمتثل العينة فى رؤساء المجالس التنفيذية والشعبية المحلية . وقد تم تصميم العينة على عدة مراحل : فى المرحلة الأولى تم اختيار عدد من المحافظات لتمثل التباينات الجغرافية والإقليمية داخل جمهورية مصر العربية ، أى المحافظات الحضرية ، ومحافظات وجه قبلى ، ومحافظات وجه بحرى ، وأيضا محافظات الحدود .

كما روعى فى اختيار محافظات كل منطقة التوزيع الجغرافى لهذه المحافظات ، بمعنى تمثيل الشمال والجنوب - الشرق والغرب . وقد بلغ عدد المحافظات التى وقع عليها الاختيار ١٤ محافظة ، تم التطبيق على ١٣ محافظة فقط ؛ وذلك لعدم موافقة المسؤولين فى محافظة سوهاج على التطبيق على هذه المحافظة .

وقد توزعت المحافظات كالآتى :

- ١ - المحافظات الحضرية : القاهرة ، الإسماعيلية ، الإسكندرية .
- ٢ - محافظات وجه بحرى : الغربية ، القليوبية ، البحيرة ، الدقهلية .
- ٣ - محافظات وجه قبلى : الفيوم ، المنيا ، أسوان .
- ٤ - محافظات الحدود : مرسى مطروح ، البحر الأحمر ، شمال سيناء .

* قام بتصميم العينة الأستاذة الدكتور ناهد صالحي ، المستشار بقسم بحوث واستطلاعات الرأى العام ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية .

أما المرحلة الثانية فقد عنيت بتمثيل وحدات الإدارة المحلية المختلفة :
حي ، قرية ، مركز ، مدينة .

وفى هذه المرحلة تم الجمع بين أسلوبى الحصر والعينة ، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه على مستوى المركز لم يكن هناك مجالس تنفيذية وشعبية ، وإذا وجد فهو مجلس المدينة . لذلك تم استبعاد هذا المستوى .

تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل على المدن والأحياء نظرا لصغر عددها . أما أسلوب العينة فقد طبق على الوحدات المحلية القروية ؛ نظرا لضخامة عددها ، والذي وصل فى بعض المحافظات إلى ما يزيد على ٧٠ وحدة قروية فى المحافظة الواحدة (مثل محافظات المنيا ، والدقهلية ، والبحيرة ، وغيرها) .

وقد تم استخدام العينة العشوائية المنتظمة فى اختيار هذه الوحدات القروية من خلال قيام الإحصائى المسئول عن البحث بتصميم معادلة لاختيار هذه القرى .

وصف العينة

بلغ حجم العينة ٤٢٠ مفردة ، وهم رؤساء المجالس التنفيذية والشعبية المحلية فى ١٣ محافظة فى الوحدات المحلية المختلفة (مدينة ، حي ، قرية) .
توزعت العينة على المحافظات كالآتى :

توزيع العينة وفقا للمحافظات*

المحافظات	ك	%
القاهرة	٥٧	١٣,٦
المنيا	٣٣	٧,٩
الفيوم	٢٤	٥,٧
الإسماعيلية	٢٤	٥,٧
الغربية	٣٣	٧,٩
القليوبية	٣١	٧,٤
الجيزة	٤٣	١٠,٢
أسيوط	٣٦	٦,٢
شمال سيناء	٢٨	٦,٧
البحر الأحمر	١٤	٣,٣
الدقهلية	٦١	١٤,٥
مرسى مطروح	٢٨	٦,٧
الإسكندرية	١٨	٤,٣
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

وعلى صعيد الريف والحضر بلغت عينة الحضر ٢٩٤ مفردة بنسبة ٧٠٪ من حجم العينة الكلية في حين كان حجم عينة الريف ١٢٦ مفردة بنسبة ٣٠٪ .

أما على مستوى المجالس التنفيذية والشعبية فقد كانت نسبة عينة المجالس التنفيذية ٥٠,٧٪ من العينة الكلية (أى ٢١٣ مفردة) و٤٩,٣٪ بالنسبة للمجالس الشعبية (أى ٢٠٧ مفردة) .

وأخيرا مثلت العينة ثلاثة مستويات محلية وهى المدينة بنسبة ٤٨,٦٪ والحي بنسبة ٢١,٤٪ والقرية ٣٠٪ .

* قام بالمساعدة فى تصميم العينة واختيارها بكتورة ماجدة عبد الغنى ، الخبير الإحصائى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وعلى هذا يمكن القول إن العينة تمثل عدداً من المتغيرات مثل الأقاليم المختلفة (وجه بحرى ، وجه قبلى ، محافظات حضرية ، محافظات حدود) ، والريف والحضر ، بالإضافة إلى المجالس التنفيذية والشعبية ، والمستويات المختلفة للإدارة المحلية (مدينة ، قرية ، حي)* .

إعداد الأداة

فى البداية تم وضع القضايا محل الجدل فى الموضوع فى صورة محاور . وقد تمت بلورة هذه المحاور فى ضوء مفهوم الحكم الجيد ، حيث تم التركيز على قضايا المركزية واللامركزية ، والكفاءة الإدارية والاقتصادية ، والمشاركة ، والرقابة ، والشفافية .

وبعد ذلك تم تحويل كل محور إلى مجموعة من الأسئلة المفتوحة التى تم إغلاق بعضها من واقع الدراسات السابقة ، وترك البعض الآخر مفتوحاً إلى حين تجريب الاستمارة وإجراء التجربة الاستطلاعية .

وتلا ذلك عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين ؛ وذلك لإبداء الرأى فيها ومدى صلاحيتها لقياس ماهى معدة لقياسه ** .

وبعد انتهاء عملية التحكيم وإبخال مانتج عنها من تعديلات على الاستمارة ، بدأت عملية تجريب الاستمارة وذلك على مرحلتين : فى المرحلة الأولى تم تجربتها على أربع مفردات ، وفى المرحلة الثانية - وبعد إبخال

* تم استبعاد مستوى المركز لعدم وجود مجالس تنفيذية وشعبية فى هذا المستوى .
** قام بتحكيم الاستمارة :

- الدكتور ناهد صالح ، أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- المستشار سري صيام ، مساعد وزير العدل لشئون التشريع .
- المستشار جابر الراغى ، المستشار بوزارة العدل .
- الدكتور أحمد زايد ، أستاذ علم الاجتماع السياسى ، جامعة القاهرة ، ووكيل كلية الآداب للدراسات العليا .
- الدكتور سيف عبد الفتاح ، أستاذ العلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

التعديلات المتعلقة بالمرحلة الأولى - تم تجريدها على عينة أكبر بلغت ١١ مفردة . وقد أسفرت كلتا المرحلتين من التجريب عن إدخال عديد من التعديلات على الاستثمار ، بعضها متعلق بصياغة بعض الأسئلة ، والبعض الآخر متصل بإضافة أسئلة جديدة ، مثل إضافة سؤال عن دور وزير التنمية المحلية وذلك بعد ظهور وزارة للتنمية المحلية في التعديل الوزاري ١٩٩٩ . كذلك أضيف سؤال عن أنسب الجهات التي لها الحق في حل المجالس الشعبية المحلية . وأخيرا تم إغلاق عديد من الأسئلة المفتوحة .

وقد تم إجراء التجربة الاستطلاعية على ٧٩ مفردة من أساتذة الجامعات، خاصة في أقسام العلوم السياسية والقانون الإداري بكليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية ، وبعض مستشاري القضاء الإداري ، وأيضا بعض العاملين في الإدارة المحلية ، وذلك في الفترة من أول يناير ٢٠٠٠ حتى نهاية مارس ٢٠٠٠ .

وقد ترتب على إجراء هذه التجربة إدخال تعديلات طفيفة أخيرة على الاستثمار .

وتجدر الإشارة إلى أن الأداة المطبقة في هذا الاستطلاع هي الاستبيان الذي يسلم للمبحوث ثم يعود الباحث الميداني لاسترداده بعد وقت محدد . وبدأ التطبيق الميداني في سبتمبر ٢٠٠١ وانتهى في آخر يناير ٢٠٠٢ . وقد واجهت عملية جمع البيانات صعوبة أساسية ، وهي : ضيق وقت العينة ، وتردد الباحث الميداني على المبحوث عدة مرات لاستلام الاستثمار .

نتائج الاستطلاع

تنقسم نتائج الاستطلاع إلى شقين : شق خاص بهيكل الإدارة المحلية ، وشق آخر خاص بأداء النظام المحلي .

(أولا : هيكل الإدارة المحلية

تعد قضية الهيكل من أهم القضايا ذات الأهمية ، بل والأولية فى تقييم أداء أى نظام أو مؤسسة ، فكفاءة الأداء تتوقف - إلى حد كبير - على الهيكل وكيفية بنائه .

يقوم هيكل الإدارة المحلية على أساس نظام المجلسين (مجلس تنفيذى ، ومجلس شعبى) . كما تنتشر وحدات الإدارة المحلية فى خمس وحدات إدارية (المحافظة ، المركز ، المدينة ، الحى ، القرية) . وقد أثار هيكل الإدارة المحلية بهذا الشكل (المستويات الخمسة ونظام المجلسين) جدلا واسعا بين الباحثين والمهتمين . فقد رأى عديد من الدراسات أن هيكل الإدارة المحلية الراهن يتسم بالتعقد على المستوى الأفقى والرأسى . كما أن العلاقة بين المجلسين - الشعبى والتنفيذى - ليست علاقة تعاونية ، ولكنها علاقة يشوبها الصراع . ولذلك ظهر اقتراح ينادى بدمج المجلس الشعبى والتنفيذى فى مجلس واحد يضم معينين ومنتخبين . كما أشارت بعض الدراسات إلى كثرة المستويات الخمسة ، مما يؤدى إلى مزيد من التضخم البيروقراطى ، ويحد من الفاعلية ، وأنه يمكن إلغاء مستوى أو أكثر^(١).

وقد عُنِى هذا المحور باستطلاع رأى العينة فى أفضل صيغ هيكل الإدارة المحلية وكذلك مستوياتها . كما اهتم بالتعرف على رأى العينة فى أفضل السبل لشغل موقع المحافظ ومدة بقائه فى موقعه ، فضلا عن أنسب الجهات التى لها الحق فى حل المجالس الشعبية المحلية ، وأخيرا الانتخابات المحلية بوصفها القناة التى تؤدى إلى وصول أعضاء المجالس الشعبية لمواقعهم .

طريقة شغل منصب المحافظ

مما لاشك فيه أن كيفية وصول أعضاء التنظيمات المحلية لمناصبهم مسألة

لاتخص التنظيمات المحلية وحدها وإنما تهم النظام السياسى ككل ، فأسلوب التجنيد يحدد علاقة السلطات المحلية بالمواطنين والمسالك المتاحة أمامهم للإسهام فى شئونهم المحلية .

وفى هذا الإطار ، تم طرح قضية أفضل السبل لشغل منصب المحافظ هل التعيين ، أم الانتخاب ؟ وقد مالت الاستجابات بدرجة كبيرة لتأييد التعيين ، إذ اختار هذا البند مايقرب من ثلاثة أرباع العينة (٧٣ر٦٪ من العينة) . وقد كانت استجابات أعضاء المجالس التنفيذية أكثر ميلا لهذا الأسلوب ، إذ تم اختياره من قبل ٥٧ر٩٪ من إجمالى أعضاء المجالس التنفيذية ، مقابل ٤٢ر٦٪ من إجمالى أعضاء المجالس الشعبية ، والمفارقة المثيرة للدهشة أنه لم تظهر اختلافات ذات شأن فى مبررات تأييد التعيين بين أعضاء المجالس الشعبية وأعضاء المجالس التنفيذية .

فقد أشار ٨٧ر٢٪ من إجمالى العينة التنفيذية إلى أن التعيين يؤدى إلى اختيار العناصر الأكثر كفاءة ، مقابل ٧٧ر٧٪ لأعضاء المجالس الشعبية . أما المبرر الثانى لتأييد التعيين فهو أن العملية الانتخابية لاتأتى بأفضل العناصر ، وقد اختار هذا البند ٧٠ر٩٪ من أعضاء الفئة التنفيذية ، مقابل ٧٣ر١٪ من أعضاء الفئة الشعبية . ولم يختلف الوضع فى بند أن التعيين يعفى المحافظ من ضغوط الناخبين ، إذ تم اختياره من قبل ٦٣٪ من أعضاء المجالس التنفيذية ، مقابل ٤٤ر٦٪ من أعضاء المجالس الشعبية .

وربما يعود هذا الاتفاق غير المتوقع بين الشعبين والتنفيذيين حول مبررات تأييد التعيين إلى الخبرات الشخصية لأعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية ، ودرابتهم بالأوضاع التعليمية والثقافية لأبناء مجتمعاتهم المحلية ، ومدى قدرتهم على اختيار المرشح الأفضل .

مدة بقاء المحافظ في موقعه

رغم موافقة ثلاثة أرباع العينة على تعيين المحافظ ، فإن ما يقرب من نصف العينة (٤٨٪) كانوا مع تعيين المحافظ في منصبه مدة واحدة (ست سنوات) . ويتضح الاتفاق أيضا في هذه القضية بين التنفيذيين (٥٠-٧٠٪) والشعبيين (٤٩٪) . وهذا يشير إلى ميل نسبة كبيرة من العينة - تصل للنصف - إلى عدم احتكار الفرد الواحد لمنصبه فترة طويلة من الزمن ، وضرورة التجديد وما يترتب على ذلك من ابتكار وإبداع .

هيكل الإدارة المحلية : صيغة المجلسين / المجلس الواحد

يقوم هيكل الإدارة المحلية - كما سبقت الإشارة - على أساس وجود مجلسين : تنفيذي معين ، وشعبي منتخب ، وجدير بالذكر أن الأخذ بهذا النظام يعود إلى قانون الإدارة المحلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ الذي أخذ بفكرة ثنائية المجالس المحلية وفصل العناصر المنتخبة عن العناصر المعينة . أما قبل ذلك فقد كان النظام المطبق هو نظام المجلس الواحد الذي يجمع المعينين والمنتخبين معا . ولذلك كان من المهم سؤال العينة عن أفضل صيغ هيكل الإدارة المحلية هل نظام المجلسين ، أم المجلس الواحد ، خاصة وأن المجالس القومية المتخصصة كانت قد اقترحت العودة لصيغة المجلس الواحد بغية القضاء على الصراعات بين المجلسين التنفيذى ، والشعبى .

وقد وضع من نتائج الاستطلاع أن حوالى ثلاثة أرباع العينة مع الحفاظ على صيغة المجلسين فى حين لم يوافق على فكرة العودة للمجلس الواحد الذى يضم معينين ومنتخبين سوى ربع العينة . وقد بلغت نسبة الموافقة على الحفاظ على صيغة المجلسين ٥٤٪ لدى المجالس الشعبية و٤٥٪ لدى المجالس التنفيذية .

ويمكن فهم هذه النتيجة فى ضوء ما يتردد حول سيطرة المجالس التنفيذية على مقدرات الأمور داخل المحليات بدعوى افتقار المجالس الشعبية المنتخبة للإمكانات والقدرات الضرورية ، وما يترتب على ذلك - إذا تم تبني صيغة المجلس الواحد - من مزيد من السيطرة ، بل ومزيد من الصراع .

حل المجالس الشعبية المحلية

تعد قضية حل المجالس الشعبية المحلية من القضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسألة والرقابة . ومما لا شك فيه أن إحدى ضمانات المسألة هي الاطمئنان للجهة المنوط بها المسألة من حيث حيادها ونزاهتها . ولذلك تم توجيه سؤال للجنة عن أنسب الجهات التى من حقها حل المجالس الشعبية المحلية .

أشار ٤١٩٪ من اللجنة إلى أن الجهة القضائية هي أنسب من يتولى مهمة حل المجالس الشعبية المحلية ، فى حين احتل رئيس الوزراء كجهة لها هذا الحق المرتبة الأخيرة (١٠٧٪ من إجمالى اللجنة) . تختلف هذه النتيجة تماما عن الواقع الراهن الذى يعطى سلطة حل المجالس الشعبية المحلية لرئيس مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التنمية المحلية . ولعل انخفاض نسبة المؤيدين لحق رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن يكشف عن قدر من عدم الرضا عن استمرار هذا الوضع .

وعلى العكس ، فإن ارتفاع نسبة المؤيدين لحق السلطة القضائية فى الحل يتماشى ومنطق الأمور ، خاصة وأنها مجالس شعبية منتخبة يتعين أن تتولى جهة محايدة الفصل فى مسألة حلها .

كما لوحظ أن ٦٠٢٪ ممن اختاروا السلطة القضائية كانوا من أعضاء المجالس الشعبية ، مقابل ٣٩٨٪ للمجالس التنفيذية . وهذا أمر طبيعى ، فاضطلاع السلطة القضائية بهذه المهمة يضمن للمجالس الشعبية الحيدة فى الحكم .

كان الفساد على رأس الأسباب الدافعة لحل المجالس الشعبية المحلية ، إذ ذكر هذا البند من قبل ٧٧,١٪ من العينة ، تلاه عدم القيام بالأنوار المنوطة بها هذه المجالس ٥٦,٩٪ ، والصراعات الداخلية ٤٩,٥٪ . وقد تصدر بعد الفساد اختيارات أعضاء المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية .

مستويات الإدارة المحلية

أثارت قضية مستويات الإدارة المحلية جدلا واسعا ، فرغم أهمية تمثيل كل مستوى إدارى من الناحية النظرية ، فإن الأمر مختلف من الناحية الواقعية ، فالمستويات الخمسة ليست كلها فاعلة . وقد وضع هذا فى ورقة غير منشورة لرئيس لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية بمجلس الشعب ، اقترح فيها تقليص مستويات الإدارة المحلية لثلاث مستويات (محافظة ، مدينة ، قرية) ^(٥) . ولذلك تم سؤال العينة حول هذه القضية ، وقد رأى ٦٥,٢٪ من إجمالى العينة الإبقاء على المستويات الخمسة ، مقابل ٢٥,٥٪ كانوا مع تقليصها . ويلاحظ أن هناك اتفاقا بين التنفيذيين والشعبيين على ضرورة الإبقاء على الوضع القائم (٦٥,٣٪ للتنفيذيين ، و٦٥,٢٪ للشعبيين) ، وربما يكون مرد ذلك خشية العينة - وهم من العاملين فى النظام المحلى - من تقليص أعدادهم بتقليص مستويات الإدارة المحلية .

الانتخابات المحلية

شهد النظام المحلى عدة نظم انتخابية : نظام القوائم الحزبية ، ونظام الانتخاب الفردى ، ونظام يجمع بين القوائم الحزبية والانتخاب الفردى . ولذلك تم توجيه سؤال للعينة عن أفضل النظم الانتخابية . وقد كان حوالى نصف العينة (٥٠,٧٪ من إجمالى العينة) مع النظام الفردى ، مقابل ٢٩٪ مع نظام القائمة ، و١٩,٨٪

مع الجمع بين النظامين . ومما لاشك فيه أن تأييد النظام الفردى يرجع إلى أنه النظام الذى ييسر معرفة برنامج المرشح قبل اختياره ، وتحديد تاريخه الخدمى السابق لصالح المجتمع المحلى . فضلا عن الأحكام المتتالية للمحكمة الدستورية العليا ببطان الانتخابات على أساس القائمة الحزبية ، وأيضا الجمع بين القوائم الحزبية والانتخاب الفردى فى ١٩٨٧ و١٩٩٦ على التوالى . ويمكن القول أيضا فى هذا الشأن إن المتغير الأساسى فى نجاح القوائم الحزبية هو وجود أحزاب سياسية قوية وفعالة فى الشارع المصرى وقادرة على المنافسة .

ثانيا : أداء النظام المحلى

تعد قضية تقييم الأداء - أداء أى مؤسسة أو نظام - من القضايا المحورية فى عالم اليوم ، والتي من خلالها يتم الحكم على مدى كفاءة المؤسسة أو النظام فى تحقيق ما هو منوط به من أهداف ومهام ، ولذلك يتردد الحديث كثيرا عن تصميم معايير لقياس الكفاءة والحكم على الجودة . وعلى هذا يسعى هذا المحور إلى مناقشة أهم التحديات التى تواجه نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وكذلك أنوار الفاعلين المختلفين ، وكيفية تفعيلها ؛ بغية التغلب على هذه التحديات . كما يعنى هذا المحور أيضا بمناقشة قضايا أخرى ذات ارتباط وثيق بالأداء ، مثل دور المحليات فى التنمية ، والقضايا المرتبطة بذلك ، مثل قضية التمويل ، والمشكلات بين المحافظات وبعضها البعض وداخل كل محافظة .

التحديات والمشكلات التى تواجه نظام الإدارة المحلية

كانت مشكلة التمويل على رأس التحديات التى تواجه نظام الإدارة المحلية من وجهة نظر ٧٥٪ من إجمالى العينة . ومما لاشك فيه أن هذا الرأى يحمل فى طياته مشكلة أخرى ، وهى العجز عن تعبئة الموارد المالية على المستوى المحلى .

ومن ناحية أخرى ، فإنه يعكس طبيعة العلاقة المتأزمة بين الحكومة المركزية والمحليات .

كما برزت مشكلات أخرى متعلقة بسلبية المواطن وعدم تعاونه مع الأجهزة المحلية (٥٦ر٤٪) ، والمركزية الشديدة فى توزيع الاختصاصات لصالح الحكومة المركزية على حساب المحليات (٥١٪) .

وهكذا يتضح أن نظام الإدارة المحلية فى مصر يواجه نوعيات محددة من المشكلات : أولاها تتعلق بطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات ، وثانيتهما تتصل ببيناميات التفاعل داخل نظام الإدارة المحلية ، وثالثتها ذات صلة بعلاقة المحليات بالمواطن .

ومن ناحية أخرى ، فقد وضع مدى ارتباط المشكلات ببعضها البعض ، فمشكلة نقص الموارد المالية لاتنفصل عن مشكلة العلاقة بالحكومة المركزية ، وأيضا ضعف المشاركة الشعبية .

وقد اتفق أعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية على أهمية مشكلة قلة الموارد المالية المخصصة للمحليات ، فقد ذكر هذه المشكلة ٧٧٪ من عينة المجالس التنفيذية ، و٧٤ر٧٪ من عينة المجالس الشعبية .

كيفية حل مشكلة التمويل

أشار أكثر من ثلاثة أرباع العينة إلى أن حل مشكلة التمويل يكمن فى تفعيل دور القطاع الخاص (٨٠ر٢٪) ، وكذلك دور المجتمع المدنى فى قيادة عملية التنمية (٧٠ر٧٪) ، سواء تمثل هذا المجتمع فى جمعيات رجال الأعمال ومنظماتهم المختلفة ، أو فى الجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المجتمعات . وفى الواقع أن هذا رأى يتوافق مع ماتمر به كافة المجتمعات من إعادة النظر فى دور الدولة ، وحصر دورها فى المجال التنظيمى ودون الإنتاجى ، وأيضا التعويل على دور أكثر

نشاطا للمجتمع المدني والقطاع الخاص . إلا أن تفعيل نور المجتمع المدني في هذا المضمار مرهون بوضع عدد من الأطر القانونية والتنظيمية التي تيسر من حركة هذا المجتمع ، وتدفعه للإسهام في تنمية المجتمع . ثم توالت المقترحات ، ودارت حول توسيع سلطة المحليات في إدارة مواردها المالية ، وأيضا ابتداء أساليب جديدة في تعبئة الموارد المحلية . والأمر الجدير بالذكر هنا أن العينة لم تنشر إطلاقا إلى ضرورة زيادة الحكومة المركزية للمخصصات الممنوحة للمحليات ، وربما يكون مرد ذلك إدراك العينة ما تواجهه الحكومة المركزية من ضغوط تمنعها من ذلك .

ورغم التوافق الواضح بين المجالس الشعبية والتنفيذية على ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية المحليات وإعادة النظر في العلاقة بين الوحدات المحلية والخزانة العامة للدولة ، فإن الاختلاف كان واضحا في طرق تعبئة الموارد المالية محليا ، وخاصة ما يتعلق برفع الرسوم المحلية ، إذ لم يحظ هذا الاقتراح بموافقة كبيرة من المجالس الشعبية مقارنة بالتنفيذية . وقد يكون مبرر ذلك خشية المجالس الشعبية والتي تم انتخابها من قبل المواطنين من إثقال كاهل المواطنين بأعباء جديدة .

التفعيل ، الأنوار

يتعدد الفاعلون في نظام الإدارة المحلية ، ويتوزع بينهم الأنوار كل وفقا لموقعه . ولذلك كان من المهم - بعد السؤال عن التحديات والمشكلات التي تواجه الإدارة المحلية - الانتقال إلى كيفية مواجهة هذه المشكلات من خلال تقييم أنوار الفاعلين المختلفين وتحديد المطلوب لتفعيل هذه الأنوار .

دور المجلس الأعلى للإدارة المحلية

رغم إنشاء المجلس الأعلى للإدارة المحلية منذ عام ١٩٨١ ، فإنه لم يمارس أية اختصاصات فعلية ، وظلت الاختصاصات فى يد مجلس المحافظين ، فى حين أن المجلس الأعلى للإدارة المحلية يمثل خطوة أكثر تقدما وديمقراطية ، إذ إنه يمثل - بجانب التنفيذيين - أعضاء المجالس الشعبية .

وقد أوضحت نتائج الاستطلاع أن حوالى ثلاثة أرباع العينة مع تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية من خلال جعل قراراته ملزمة .

وزارة التنمية المحلية

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن تفعيل وزارة التنمية المحلية مرهون بالتنسيق بين المحافظات والوزارات المركزية (٧٦٢٪ من إجمالى العينة) ، وبرقابة نشاط الوحدات المحلية (٥١٩٪) ، إذن هناك تعديل كبير على الدور التنسيقى والرقابى للوزارة .

دور المحافظ

أشارت نسبة كبيرة من العينة إلى أن تفعيل دور المحافظ مرهون بتوسيع وتعضيد صلاحياته من خلال منحه حق الرقابة على كافة المرافق الحكومية داخل محافظته (٧٢٦٪ من إجمالى العينة) ، وأن تكون اختصاصاته أصلية ومستمدة من الدستور وليست مفوضة (٧١٧٪) . وهذه مقترحات تتطلب - بلاشك - إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية من ناحية ، والنظام المحلى من ناحية أخرى ، وتفترض أيضا إجراء بعض التعديلات القانونية .

دور المجالس التنفيذية المحلية فى المدن والقرى والاحياء

تمثل المجالس التنفيذية المحلية الأداة التنفيذية للمحليات ، فهى المنوط بها تنفيذ

السياسات المحلية فى المستويات المختلفة للنظام المحلى . وقد أشار ٧٠٪ من العينة إلى أن تفعيل هذه المجالس يحتاج لإجراء إصلاح وظيفى يقوم على أساس معايير الكفاءة والنشاط والفاعلية ، كما برز مقترح التدريب المستمر بهدف رفع الكفاءة الفنية والإدارية والتنظيمية (٦٥٢٪) . وغنى عن البيان ارتباط تلك المسألة بقضية الإصلاح الوظيفى المطروحة سلفا . فضلا عن ذلك برزت آراء تقيد بضرورة توسيع صلاحيات المجالس التنفيذية .

كيفية تفعيل المجالس الشعبية المحلية

تختص المجالس الشعبية المحلية وفقا لقانون الإدارة المحلية بالرقابة على مختلف المرافق والأعمال فى نطاق المحافظة . هذا فضلا عن اختصاصات أخرى . وقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى الحاجة لتدريب أعضاء المجالس الشعبية المحلية بما يؤدي إلى رفع كفاءتهم وتمكينهم من أداء دورهم (٧٤٣٪ من إجمالى العينة) . وفى مرتبة تالية وضع قواعد واضحة تكفل التعاون والتنسيق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية (٧١٢٪) .

رغم وجود شبه اتفاق حول ضرورة تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية ووزارة التنمية المحلية والمحافظ والمجالس التنفيذية بين أعضاء المجالس التنفيذية وأعضاء المجالس الشعبية ، فإن الاختلاف وضع فى قضية المجالس الشعبية ، ففى حين كان مقترح ضرورة إعادة الاستجواب للمجالس الشعبية على رأس مقترحات عينة المجالس الشعبية ، فإن هذا المقترح لم يحظ إلا بموافقة ٩٩٪ من أعضاء المجالس التنفيذية ، مما يؤكد طبيعة العلاقة الصراعية بين المجالس التنفيذية والشعبية .

دور المحيطات فى التنمية

كان تقييم ٧٥٥٪ من إجمالى العينة لدور المحيطات فى التنمية أنه فعال إلى حد ما ، فى حين أن من أشاروا إلى أنه فعال كانت نسبتهم ٣٦٤٪ . وقد وضع الخلاف فى هذه القضية بين المجالس التنفيذية والشعبية ، إذ كان تقييم المجالس الشعبية لدور المحيطات فى التنمية أقل إيجابية من عينة المجالس التنفيذية . وهذا أمر مبرر فى ضوء أن عبء التنمية يقع - بالأساس- على عاتق المجالس التنفيذية المحلية .

وإذ لك تم توجيه سؤال للعينة عن كيفية زيادة فاعلية دور المحيطات فى التنمية ، وكان على رأس المقترحات التأكيد على ضرورة النزول بالتخطيط إلى مستوى القرية المصرية (٧٣٦٪) من إجمالى العينة ، وذلك دليل على الاقتناع بضرورة تبني منهج التخطيط القاعدى .

والأمر المؤكد أن تفعيل إسهام المحيطات فى التنمية لا يمكن أن يتحقق بفعالية وكفاءة إلا إذا توافرت مجموعة من الإمكانيات لدى النظام المحلى ، مثل الإمكانيات المالية والبشرية لوحدات الإدارة المحلية ، وبالدرجة التى تمكن هذه الوحدات من التحرك بصورة منتظمة ومتطورة ، وأيضاً التدقيق فى اختيار العناصر التى يوكل إليها قيادة العمل المحلى ، بحيث تكون من العناصر التى تجمع بين الخبرة الفنية من ناحية ، وتفهم طبيعة المحافظة التى تمارس فيها مسئولياتها من ناحية أخرى .

وعلى هذا ، يتضح أن تعظيم دور المحيطات فى التنمية مرهون فى الواقع بالتعامل بنجاح مع كافة المشكلات التى تواجه الإدارة المحلية ، سواء مايتعلق منها بالتمويل ، أو التدريب ، أو الاختيار ، أو غيره .

مشكلة الحدود بين المحافظات

يقوم التقسيم الحالى للمحافظات على أنقاض التقسيم السابق لمجالس المديرىات ، فلم يطرأ عليه تغيير يذكر ، مما أدى إلى عدم ملائمة للتطور الاجتماعى والعمرانى والاقتصادى الحالى . ويلاحظ على التقسيم الحالى :

١ - التفاوت الكبير بين المحافظات وبعضها البعض من حيث عدد السكان والكثافة السكانية ، مما سبب المعاناة لبعض المحافظات بسبب ضيق رقعتها ، فى حين تجاورها محافظات لديها امتدادات صالحة للتوسع العمرانى والزراعى .

٢ - التقسيم الطولى لمحافظات وادى النيل والوادى الجديد ، مما أوجد مساحات شاسعة من الأراضى فيما بينها لم تستغل حتى الآن .

٣ - عدم وجود منافذ لمحافظات الوجه القبلى على البحر الأحمر . وقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى الحاجة لإعادة رسم الحدود ، إذ طالب بذلك ٦٩٣٪ من إجمالى العينة . فهناك حاجة ملحة لإعادة رسم الحدود بين محافظات الوجه البحرى وبعضها البعض ، ومحافظات الوجه القبلى فيما بينها وبين محافظة البحر الأحمر ، وكذلك المحافظات الحدودية .

وعن أسباب تعديل الحدود بين المحافظات ، دارت الاستجابات حول وجود تداخل فى الحدود بين بعض المحافظات ، مما يستدعى تعديل هذه الحدود ، مما يؤدى إلى زيادة نصيب المحافظات من الخدمات ، وبالتالي تحقيق التنمية .

كما برزت آراء طالبت بإعادة تعديل الحدود بين المحافظات على أساس التفاوت القائم فعلا بين المحافظات فى الكثافة السكانية والمساحة ، فضلا عن ضرورة فتح منافذ لبعض محافظات الصعيد على البحر الأحمر .

مشكلة المحافظات ذات المدينة الواحدة فى المحيطات

نظرا للطبيعة الخاصة للمحافظات ذات المدينة الواحدة ، والتي هى - فى غالبيتها- عواصم ، برز رأى ينادى بضرورة أفراد باب خاص فى قانون الإدارة المحلية لهذه المحافظات مثلما هو الحال فى لندن وباريس . فهذه المحافظات مكسدة بمقار الوزارات والهيئات والمرافق القومية المركزية ، فضلا عما يترتب على هذا التكس من مشاكل على وجه العموم ، ومشاكل متعلقة بالإدارة المحلية لهذه المحافظات على وجه الخصوص ، مثل عدم التنسيق بين المشروعات المركزية والمشروعات التى تقوم بها المحيطات فى هذه المحافظات .

وقد أشار ٦٤٩٪ من إجمالى العينة إلى ضرورة وضع نظام خاص للإدارة المحلية للمحافظات ذات المدينة الواحدة .

وقد برروا ضرورة ذلك بخصوصية هذه المحافظات من حيث أهميتها وكذلك مشاكلها .

الخاتمة

يتضح مما سبق تعدد القضايا التى ناقشها استطلاع الرأى محاولا الوصول - من خلالها - إلى نتائج تسهم فى ترشيد عملية صنع القرار فيما يخص النظام المحلى . كما يلاحظ اتفاق كثير من هذه النتائج مع ماتوصلت إليه بعض الدراسات الأخرى التى قامت بها هيئات ومؤسسات بحثية .

فقد تعددت قضايا الهيكل ، واختلفت الآراء حول جزئياتها ، فعلى حين كان هناك اتفاق كبير على استمرار هيكل الإدارة المحلية كما هو مجلسين (واحد معين ، والآخر منتخب) وخمسة مستويات ، وأيضا بالنسبة لتعيين المحافظ وأسلوب الانتخابات المحلية ، كان هناك تأييد كبير أيضا لإسخال بعض التعديلات ، مثل، تحديد مدة بقاء المحافظ بست سنوات فقط ، وأيضا تحويل

السلطة القضائية حق حل المجالس الشعبية المحلية . أما على مستوى الأداء ، فقد كان هناك ميل أكبر لإحداث تغييرات أساسية فى النظام المحلى جوهرها إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات (أى قضية المركزية /اللامركزية) ، وما يترتب على ذلك من توسيع صلاحيات المحافظين والمجالس التنفيذية فى كل المستويات ، هذا من ناحية ، وأيضا إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين المجالس التنفيذية والمجالس الشعبية ، وذلك بتعزيز دور الأخيرة فى صنع القرار وفى الرقابة من ناحية أخرى .

وأخيرا لابد من التنبيه إلى عدة أمور يستلزم وضعها فى الاعتبار لتفعيل دور المحليات فى عمليات التنمية .

- إدخال تعديلات أساسية على قانون الإدارة المحلية تضمن علاقة تعاونية وصحية بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية .
- تحديد المشكلات الأساسية التى تواجه الفاعلين فى النظام المحلى ، بدءا من المجلس الأعلى للإدارة المحلية ، وانتهاء بالمجالس التنفيذية فى القرى والأحياء . والأمر المثير للدهشة أن المشكلة الأساسية التى تواجه معظم بل وكل الفاعلين فى الإدارة المحلية عدم منحهم الصلاحيات الكافية للعمل .
- رفع الكفاءة الإدارية والفنية أمر لاغنى عنه لإصلاح نظام الإدارة المحلية ، وأيضا التدريب المستمر لهذه القيادات ؛ وذلك لأن الحديث عن توسيع الصلاحيات والاختصاصات يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة والنزاهة والشفافية . وهذا لن يتوفر بدون وضع معايير رشيدة وموضوعية للاختيار ، ونظام تدريبي متكامل ، وآليات فعالة للمساءلة .
- إشراك المحليات فى وضع خطط التنمية فى كافة المراحل ، بدءا من التخطيط ، ومرورا بالتنفيذ ، وانتهاء بالمتابعة والتقييم بما يحقق فى النهاية

المشاركة القاعدية .

- النظر في الحدود بين المحافظات ، سواء كانت محافظات الوجه القبلى ، أو البحرى ، أو الحدود ، بما يوفر منافذ لها وأيضاً موارد يمكن استغلالها .

المراجع

- ١ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٦٦ - ٦٧ .
- ٢ - انظر المزيد عن الحكم الجيد
Stoker, G., Governance as Theory : Five propositions, *International Social Science*, March, 1998, 16-18.
- وأيضاً شعراوي ، سلوى ، مفهوم إدارة شئون الدولة و المجتمع ، إشكاليات نظرية فى شعراوي ، سلوى (محرر) إدارة شئون الدولة والمجتمع ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، ٢٠٠١ .
- ٣ - المجالس القومية المتخصصة ، دراسة عن تطوير وتعديل قانون الإدارة المحلية ، النورة الخامسة ٨٤-١٩٨٥ ، ص ص ٣٨٧-٣٨٨ .
- مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن الإدارة المحلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٨-٤٣ .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تشكيل المجالس المحلية واختصاصاتها ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة النورة الخامسة ١٩٨٤/١٩٨٥ .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الجهود الذاتية وبورها فى التنمية المحلية ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، النورة الخامسة ١٩٨٤/١٩٨٥ .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، سياسة تمويل الحكم المحلى ، القاهرة المجالس القومية المخصصة ، النورة الثامنة ١٩٨٧/١٩٨٨ .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تمويل وحدات الحكم المحلى ، القاهرة ، المجالس القومية المخصصة ، النورة السادسة ١٩٨٥/١٩٨٦ .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الإدارة المحلية والتنمية الاقليمية ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، النورة السابعة عشر ، ١٩٩٧ .
- مجلس الشورى ، فلسفة الحكم المحلى وبوره فى التنمية الإقليمية ، التقرير: (٢٣) ، القاهرة ١٩٩٢ .

٤ - انظر المزيد :

- طولان ، أماني ، المتغيرات المؤثرة في فاعلية الإدارة المحلية في الريف المصري ، في غانم، السيد ، (محرر) ، السياسة والنظام المحلى في مصر ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ٥٦١ .

- عبد الوهاب ، سمير، العلاقات المركزية والمحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية في شعراوي ، سلوى ، (محرر) ، الإدارة المحلية ، الأغراض والتحديات ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، ١٩٩٩ .

٥ - انظر مذكرة رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية لمجلس الشعب عن اقتراحات تطوير الإدارة المحلية ، ورقة غير منشورة . وكذلك اقتراحات وتوصيات مجلس الشورى بشأن نظام الإدارة المحلية ، ورقة غير منشورة .

Abstract

THE LOCAL ADMINISTRATION IN EGYPT
AN OPINION POLL

Howaida Adly

This article is a resumé of a report on an opinion poll, dealt with the local administration in Egypt .

The objective of this poll is to explore the challenges facing the local administration in Egypt and to raise some suggestion for coping with these challenges.

The poll dealt with two main issues in details, the structure of local administration and its performance

The results show the need to introduce some changes concerning the relationship between the local system on the one hand and government on the other.

Results showed the necessity to reinforce the criteria of good governance such as decentralization, accountability, efficiency and transparency.

أساليب مواجهة المشقة وبعض متغيرات الشخصية الارتباطات والمنبئات

سميحة نصر *

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة وبعض متغيرات الشخصية ، كما حاولت التعرف على أكثر السمات التي تسهم في التنبؤ بأساليب مواجهة المشقة . وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ١٦٨ مفردة ، واعتمدت على عدد من مقياس الشخصية ، ومقياس لأساليب المواجهة والمشقة ، كما استخدمت الدراسة معاملات الارتباط وتحليل الانحدار المتدرج ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين أساليب مواجهة المشقة وبعض من متغيرات الشخصية التي درست ، كما كشفت الدراسة أيضا عن أن متغيرات الشخصية التي تناولتها هذه الدراسة تعد عوامل منبئة باستراتيجيات المواجهة مع اختلاف في درجة الإسهام لكل متغير من هذه المتغيرات .

أولا : مشكلة البحث وأهميتها

تتور بحوث المشقة حول مثيرات المشقة Stress ، وأساليب المواجهة Coping styles ، والعوامل المؤدية إلى زيادتها أو التغلب عليها ، وتكتسب هذه البحوث أهمية خاصة في فهم مشكلات ، عالمنا المعاصر وهمومه ، من أجل العمل على التكيف Adaptation مع هذه المشكلات أو التعايش معها عند الحوادث الدنيا من الصحة النفسية . وإذلك فقد كتب أحد علماء النفس يصف عمليات المواجهة للمشقة في علاقتها بالحياة المعاصرة قائلا : " لا تعد هذه المواجهة ضرورية للحياة

* خبير أول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية التربوية • المجلد الحادي والأربعون • العدد الثالث • سبتمبر ٢٠٠٤ .

فقط ، ولكنها ترتقى بنوعية حياتنا ، وتضفى عليها معنى . ولذلك فإن الحياة التى تحقق درجة من الكمال هى حياة تعكس سلسلة متصلة من المواجهة الإيجابية لضغوط الحياة^(١) . ولذلك فإذا تمكنا من خلال البحث العلمى من فهم الأساليب المختلفة لمواجهة المشقة ، والعوامل المرتبطة بهذه الأساليب ، فإن ذلك سوف يمكننا من أن نفهم الطريق إلى الحياة النفسية الصحية ، أو الحياة الخصبة ذات النوعية الجيدة .

وفى ضوء هذه الأهمية التى تحظى بها بحوث المشقة وأساليب المواجهة ، تتحدد مشكلة هذا البحث ، الذى يحاول أن يلقى الضوء على العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة وبعض سمات الشخصية . وقد تبلورت هذه المشكلة فى ضوء الفكر النظرى الذى تنور فى فلكه بحوث أساليب مواجهة المشقة . ولقد اتجهت هذه البحوث - لفترة طويلة من الوقت - نحو دراسة أساليب مواجهة ضغوط الحياة دراسة موقفية فى ضوء القول بأن أساليب مواجهة ضغوط الحياة هى أساليب طارئة تتغير بتغير الموقف . وكانت هذه البحوث الموقفية تقوم على فرض نظرى يرتبط بتغير استراتيجيات المواجهة بتغير طبيعة الأحداث المثيرة للمشقة التى يتعرض لها الفرد . ولذلك فقد حاولت أن تعتمد على مقاييس توضح كيف يستجيب الأفراد إلى حادثة بعينها تكون مثيرة للمشقة بالنسبة لهم ، مع تحديد الأساليب أو الاستراتيجيات التى يواجه بها الأفراد هذه الحادثة . وهذه الأساليب والاستراتيجيات تختلف بالطبع إذا انتقلنا إلى حادثة أخرى .

أما البحوث الحديثة فإنها تحاول أن تقوم على فرض مختلف ، يفترض أن الأفراد يمكن أن يستجيبوا استجابات تكيفية أو نمطية Typical ، ومن ثم ينظر إلى أساليب مواجهة ضغوط الحياة على أنها يمكن أن تكون مرتبطة بالاستعدادات . وفى ضوء ذلك فإن سلوك مواجهة الضغوط يمكن أن يأخذ طابع

السمة Trait ، أو يتصف بخصائصها ، أى أنه يتسم بسمتين : الأولى أن تكون ثابتة عبر الوقت ، والثانية أن تكون متسقة عبر المواقف والسياقات المختلفة . وترتب على ذلك إمكانية افتراض أن تكون استراتيجيات التعامل مع ضغوط الحياة هي نفسها الاستراتيجيات التي يستخدمها الشخص في التعامل مع مواقف الحياة الأخرى . وهنا تتحول هذه الاستراتيجيات إلى ما يشبه السمات الدائمة ، وهي ترتبط بسمات الشخصية ارتباطا كبيرا ^(٧) .

ولا يعنى ذلك أن العلاقة بين سمات الشخصية وبين استراتيجيات التعامل مع ضغوط الحياة هي علاقة خطية ، فقد أكدت الدراسات أن هذه العلاقة قد تتغير بتغير العوامل المحيطة بالشخص الذي تقع عليه المشقة ، فالسن قد يلعب دورا هاما في تغير هذه العلاقة ، حيث يصبح كبار السن أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الحياتية في وجود سمات معينة ^(٨) ، والظروف التي يمر بها الفرد بمرحلة عمرية كمرحلة المراهقة ^(٩) ، أو مروره بظرف خاص ، مثل تعاطي المخدرات التي قد تضاعف من المشقة ، وتجعل أساليب المواجهة بطيئة ، رغم توافر ظروف شخصية معينة ^(١٠) ، والظروف المحيطة بالشخص بعامة ، مثل ظروفه الأسرية ، والموارد المتاحة في بيئته كالمساندة الاجتماعية Social Support ^(١١) .

ومن المتوقع أن يؤدي هذا الطرح البحثي والنظري إلى بحث العلاقة بين أساليب مواجهة الضغوط والسمات التي تأخذ طابع الثبات والاستقرار في البنية النفسية للفرد ، وأهمها سمات الشخصية . وفي ضوء ذلك يمكن طرح أسئلة بحثية على النحو التالي :

* هل هناك علاقة بين أساليب مواجهة الضغوط وسمات الشخصية ؟ هل تفرض سمات الشخصية التي تميز الفرد اختيارات خاصة فيما يتصل باستراتيجيات أو آليات مواجهة المشقة ؟

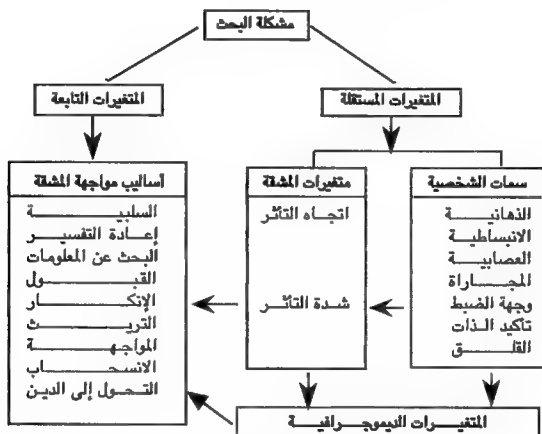
* هل تتغير أساليب المواجهة مع تغير المثيرات الباعثة على المشقة

؟ Stressful Stimuli

وتشكل هذه الأسئلة لب مشكلة هذا البحث ، حيث نحاول أن نستكشف

طبيعة العلاقة بين مجموعة من السمات الشخصية وبين أساليب مواجهة المشقة .

على نحو ما يوضحه الشكل التالي :



شكل رقم (١)

الإطار التصوري لمشكلة البحث

ولا شك أنه لدراسة هذه المشكلة أهمية نظرية وتطبيقية ، فهي تضيف إلى

بحوث المشقة ، كما أنها تفسر الطريقة التي يتكيف بها الأفراد مع المشقة ، وهو

تفسير يفيد الجوانب التطبيقية في الموضوع .

ثانيا : مفاهيم الدراسة

أساليب المواجهة

ينظر إليها فى إطار الدراسة الحالية على أنها مجموعة من العمليات أو النشاطات أو الاستراتيجيات سلوكية/معرفية التى يسعى من خلالها الفرد لمواجهة الموقف الضاغط محل المشكلة ، أو لتخفيف التوتر الانفعالى المترتب عليها . وتشمل استراتيجيات أو أساليب المواجهة خمس مجموعات فرعية هى :

- أ - الاستراتيجيات السلوكية الموجهة نحو مصدر المشكلة .
- ب - الاستراتيجيات السلوكية الموجهة نحو الانفعال .
- ج - الاستراتيجيات المعرفية الموجهة نحو مصدر المشكلة .
- د - الاستراتيجيات المعرفية الموجهة نحو الانفعال .
- هـ - الاستراتيجيات المختلطة (السلوكية المعرفية) .

ثالثا : الدراسات السابقة

يمكن أن نتتبع الدراسات السابقة عبر ثلاثة محاور :

١ - اتجهت دراسات عديدة نحو بحث العلاقة بين استراتيجيات مواجهة الضغوط والشخصية بصفة عامة ، ومن أبرز هذه الدراسات الدراسة التى قام بها ويليامز Williams وكلاارك Clark سنة ١٩٩٨ ، حيث درسا أسباب التعاطى للكحوليات وعلاقتها بسمات الشخصية وأساليب المواجهة ، حيث أكدا على أن التعلم الاجتماعى Social Learning لتعاطى الكحوليات يعد سببا من أسباب التعاطى ، كما أن سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة يعدان من العوامل التى يمكن أن تعزى إليها زيادة الاستهداف لتعاطى الكحوليات ^(٨) .

كما حاول بلانتشارد Blanchard وآخرون سنة ١٩٩٩ دراسة نموذج التنظيم الانفعالى المرتبط بالتعاطى لدى الفصامين ، حيث ركزوا على سمات

الشخصية بوجه عام ، واستراتيجيات المواجهة ، مفترضين أن استراتيجيات المواجهة اللااتوافقية maladaptive coping ، وسمات الوجدان السلبي ، وسوء التوافق ترتبط بتعاطي المخدرات ، بينما السمات الوجدانية الإيجابية لا ترتبط بالتعاطي . وقد جاءت النتائج مدعمة لهذا الافتراض ، حيث اتضح أن الأفراد المرتفعين على السمات الوجدانية السلبية كانوا أكثر تعرضاً للنتائج السلبية ، وأقل استخداماً لاستراتيجيات المواجهة الفعالة ^(٨) .

في حين أشار فيدلير Fiedler وآخرون سنة ٢٠٠٠ - من خلال نتائج دراستهم التي أجريت على ٤٥ من الجنود الأمريكيين الأسوياء أثناء حرب الخليج ، و ٣٥ من الجنود الذين يعانون من زملة أعراض التعب المزمنة chronic Fatigue syndrome - إلى وجود فروق جوهرية بين مجموعة الجنود الأسوياء والمرضى فى سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة والتغيرات الكيميائية ، حيث اتضح أن العينة المرضية لديها تغيرات كيميائية واضحة ، ويستخدمون أساليب مواجهة سلبية ، وتختلف سمات شخصياتهم عن مجموعة الأسوياء . كما أكدوا على أن الشخصية ، واستراتيجيات المواجهة السلبية ، وضغوط الحياة بعد الحرب ، والضغوط البيئية أثناء الحرب ، كل هذه تعد متغيرات ذات فاعلية ومنبئة بالاضطرابات الوظيفية الجسمية لدى الجنود ^(٩) .

بينما أكد هيبى Hueppe ويولج Uhlig وفوجلينج Vogel song وشمكير Schmucker سنة ٢٠٠٠ من خلال دراستهم على سمات الشخصية وأساليب المواجهة والمزاج لدى مجموعة من المرضى المقبلين على إجراء جراحة بالعمود الفقري ، حيث طبق عليهم بطارية الشخصية (FPI-R) ، ومقياس مواجهة المشقة ، بالإضافة إلى بعض المقاييس الفيزيولوجية والمزاجية ، وقد تم مقارنة نتائج هذه المجموعة المرضية بمجموعة أخرى سيتم إجراء أنواع أخرى من

الجراحة عليهم . وقد كشفت النتائج عن عدم وجود فروق جوهرية بين المجموعتين فى سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة والمتغيرات النفسية (١٠) .
ولم نعثرفى الدراسات العربية - على حد علمنا - على دراسة واحدة من هذا النوع من البحوث التى اهتمت بالعلاقة بين استراتيجيات المواجهة والشخصية بصفة عامة .

٢ - وفى مقابل هذا النوع من الدراسات ، حاولت دراسات أخرى التركيز على علاقة استراتيجيات المواجهة بمتغير واحد من متغيرات الشخصية . ومن المتغيرات التى حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين متغير مفهوم الذات وتأكيد الذات وتقدير الذات ، حيث درس توماكا Tomaka وآخرون سنة ١٩٩٩ سمة التوكيدية باعتبارها من العوامل المنبئة باستراتيجيات الاستجابة للضغوط التى قد تتعرض لها الإناث ، حيث اعتبروا أن التوكيدية متغير وسيط بين المشقة واستراتيجيات مواجهتها . فاختر الباحثون السيدات مرتفعات ومنخفضات التوكيدية من حيث الكيفية التى يواجهن بها المشقة ، وتقييمهن المعرفى لمثيرات المشقة ، حيث اتضح أن السيدات مرتفعات التوكيدية يقيمن مثيرات المشقة باعتبارها تحديا ، فى حين أن منخفضات التوكيدية يقيمن مثيرات المشقة باعتبارها مثيرات للتهديد ، وأنهن يواجهن المشقة من خلال الانفعالات السلبية (١١) .

وحاول كل من ماك فارلاند Mc Farland والورو Alvaro سنة ٢٠٠٠ أن يوضحا أثر الدافعية على مواجهة الأحداث الصدمية من خلال إدراك الفرد لذاته ، موضحين أن هناك دراسات أربع اهتمت بآثر الدافع لتحسين الذات على التكيف مع أحداث الحياة الضاغطة : أوضحت الدراسة الأولى أن المعرضين لأحداث الحياة الضاغطة يكونون أكثر تشابها من غيرهم فى تعليقاتهم الذاتية

للأحداث الضاغطة ، وأوضحت الثانية أن المعرضين للأحداث الصدمة الضاغطة يقدمون تحسينات لنواتهم من خلال التقليل من التعليل السببي . وفى الدراستين الثالثة والرابعة تم استخدام أثر الخبرات المهددة فى علاقاتها بأساليب مواجهة الضغط ، حيث اتضح أن المشاعر الذاتية المرتبطة بالتهديد تلعب دورا سببيا فى حث الأفراد على تحسين الذات . وبشكل عام ، فإن نتائج هذه الدراسات توضح أن إدراك الفرد للذات باعتبارها شيئا إيجابيا (تحسين الذات أو تجملها) تعد من العوامل التى يمكن أن تساعد الأفراد على مواجهة التهديدات والضغط المرتبطة بالخبرات الحياتية ^(١٦) .

وركز كل من وايز Weiss ولا لوند Lalonde سنة ٢٠٠١ على دراسة توكيد الذات فى علاقته بأساليب مواجهة سوء المعاملة الجنسية ، حيث تم اختيار عينة مكونة من ١٢٠ طالبة جامعية ، وتراوح أعمارهن بين ١٩ و ٢٥ سنة ، تم دراسة استجابتهن لمجموعة من المتغيرات الموقفية ، وطبقت عليهن بطارية مواجهة لضغوط الحياة ، ومقياس لبعض السيناريوهات التى تتناول الانتهاك الجنسى ، ومقياس لتوكيد الذات ، حيث أوضحت النتائج أن هناك علاقة جوهرية بين الاستجابة التوكيدية وأساليب المواجهة ^(١٧) .

وحاول ليندين Linden وآخرون سنة ٢٠٠٣ التعرض لاستراتيجيات مواجهة الغضب ، باعتبار أن الغضب واحد من جوانب المشقة التى قد يتعرض لها الأفراد ، حيث أوضحوا أن هناك دراسات عديدة اهتمت بتناول طرق مواجهة الغضب ، سواء الداخلى أو الخارجى ، حيث حاولوا فى هذه الدراسة أن يقدموا تفسيرات توضح طبيعة أساليب مواجهة الغضب لدى عينة من المراهقين والراشدين الطلاب وعلاقتها بالسلوك التوكيدى والبحث عن المساندة ، واستراتيجية التجنب ، واستراتيجية التأمل ، حيث أوضحت النتائج أن هناك

فروقاً بين الذكور والإناث فى استخدام أساليب مواجهة الغضب ، حيث إن الإناث يستخدمن مدى واسعاً من استراتيجيات المواجهة بالمقارنة بالذكور^(١٤). وعلى المستوى العربى ، اهتم "عماد مخيمر" سنة ١٩٩٧ بالمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية باعتبارهما متغيرات وسيطية فى العلاقة بين ضغوط الحياة والأعراض الاكتئابية لدى الشباب الجامعى ، واشتملت الدراسة على ٧٥ طالبا ، و٩٦ طالبة جامعية تتراوح أعمارهم ما بين ١٩ و ٢٤ سنة ، واستخدم الباحث استبيان الصلابة النفسية ، ومقياس الإمداد بالعلاقات الاجتماعية ، ومقياس أحداث الحياة الضاغطة . وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق بين الذكور والإناث على متغيرات الدراسة الثلاثة ، وكشفت النتائج أيضا عن أن كلا من الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية كمفاتيح وسيطة من شأنها أن تعدل من العلاقة بين ضغوط الحياة والأعراض الاكتئابية ، خاصة لدى عينة الإناث . كما أوضحت أيضا ارتباط أحداث الحياة الضاغطة بالاكتئاب لدى الجنسين ، وإن كان أعلى لدى الذكور^(١٥) .

فى حين ركز جمعة يوسف سنة ١٩٩٧ على دراسة نمط السلوك (أ) باعتباره إحدى سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة لدى عينتين من الفصاميين والأسوياء ، طبقت الدراسة على عينة قوامها ٦٠ مبحثاً من الذكور الراشدين (٢٠ فصاميا ، و ٢٠ من الأسوياء) ، تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٤٥ سنة ، بمتوسط عمرى ٢٨ر٤٥ سنة وانحراف معيارى ٧ر١٨ سنة ، وقد طبق عليهم مقياس نمط السلوك (أ) ومقياس استراتيجيات المواجهة . وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق دالة بين الأسوياء والفصاميين فى نمط السلوك (أ) ، والمواجهة المرتكزة على المشكلة ، والمرتكزة على الانفعال . كما أوضحت النتائج وجود ارتباط دال إحصائيا بين نمط السلوك (أ) وكل من

المواجهة المرتكزة على المشكلة والمرتكزة على الانفعال لدى عينة القصاصيين فقط^(١٦) .

٢ - وهناك فئة أخرى من الدراسات مالت إلى توسيع نطاق البحوث للتركيز على دراسة عدد أكبر من متغيرات الشخصية في علاقتها باستراتيجيات المواجهة للضغوط الحياتية ، ومن هذه الدراسات دراسة تموشى Timothy وآخرين سنة ١٩٩٩ ، حيث قاموا بدراسة حول ضغوط العمل ، وبناء على فرض مؤداه أن استجابة المديرين للتغيرات التى تطرأ على المؤسسات تتأثر بسمات الشخصية ، وهى : وجهة الضبط ، وكفاءة الذات ، وتقدير الذات ، والانفتاح على الخبرة ، وتحمل الغموض ، والمخاطرة . وقد تم جمع البيانات من خلال ست مؤسسات تضم ٥١٤ مديرا . وكشفت نتائج الدراسة من خلال التحليل العاملى عن إمكانية تصنيف هذه السمات إلى عاملين ، وهما : مفهوم الذات الإيجابية ، ومخاطرة تحمل الغموض ، وأن كلا من العاملين قد ارتبط - بشكل جوهري - بالقدرة على تحمل ضغوط التغيرات التى تطرأ على العمل واستراتيجيات مواجهتها^(١٧) .

وفى إطار ضغوط الحياة اليومية وطرق مواجهتها وعلاقتها بسمات الشخصية أجري ديفيد David سنة ١٩٩٩ دراسة عن دور سمات الشخصية الخمس الكبرى ، وطرق مواجهة ضغوط الحياة اليومية . وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه يمكن التنبؤ باستراتيجيات مواجهة الضغوط من خلال سمات العصائية والانبساطية والانفتاح على الخبرة وبقطة الضمير^(١٨) . وأوضحت الدراسة التى أجراها كالاهاان Callahan سنة ٢٠٠٠ بهدف التعرف على دور العوامل الشخصية ، وأساليب مواجهة الضغوط لدى عينة من المرضى باضطرابات مزاجية (TMD) ، وزملة أعراض اضطراب الألم العصبى

الزمن ، حيث طبق عليهم اختبار الصلابة النفسية ؛ ومقياس منغصات الحياة ، وبطارية استراتيجيات المواجهة ، ومقياس العصائية ، واختبار التفاؤل ، والاكتئاب ، وإدراك الألم . وقد أوضحت نتائج التحليل العاملي وجود أربعة عوامل تميز بين المجموعتين ، وهى : عامل الهروب - العصائية ، وعامل الألم ، وعامل الصلابة النفسية ، وعامل حل المشكلات - التفاؤل . كما أكدت هذه النتائج على دور العوامل النفسية فى مواجهة المرض ، ومدى فاعليتها - بشكل خاص - لدى عينة المرضى عن عينة الأسوياء^(١٩) .

كما قام ليساكير Lysaker وآخرون سنة ٢٠٠٣ بدراسة حاولوا فيها التعرف على ارتباط العصائية ، والانبساط ، والسماحة بالأعراض المرضية واستراتيجيات مواجهة الضغوط لدى عينة من الفصامين (ن = ٥٩) ، وتمت مقارنتهم بمجموعة من الأسوياء (ن = ١٧١) كمجموعة ضابطة ، حيث أوضحت النتائج أن الفصامين قد حصلوا على مستويات مرتفعة فى العصائية ، ومستويات منخفضة فى كل من الانبساطية والسماحة ، ومالوا إلى استخدام استراتيجية التجنب باعتبارها استراتيجية لمواجهة الضغوط . وأكدت نتائج هذه الدراسة على أهمية سمات الشخصية فى فهم استراتيجيات المواجهة^(٢٠) .

ولم تكن سمات الشخصية ومتغيراتها بعيدة عن نطاق اهتمام الدراسات العربية فى علاقتها باستراتيجيات مواجهة الضغوط ، فقد حاول "لطفى عبد الباسط إبراهيم" سنة ١٩٩٤ دراسة عمليات تحمل الضغوط فى علاقتها بعدد من المتغيرات النفسية لدى المعلمين ، حيث بلغت عينة الدراسة ١٩٠ معلما ومعلمة من معلمى المدارس الإعدادية والثانوية والمعاهد الأزهرية ، تم تصنيفهم إلى ثلاث فئات عمرية ، وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج ، كان أهمها وجود أثر دال لعمليات التحمل الموجهة نحو المشكلة ، وأن الجنس يتفاعل مع السن على العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، وبرهنت النتائج على وجود علاقة بين

عدد من متغيرات الشخصية متمثلة في الثقة بالنفس ، والعصابية ، وتقدير الذات ، واستراتيجيات تحمل الضغوط ^(٢١).

كما كان هناك تركيز على سمتي التفاؤل والتشاؤم باعتبارهما من السمات التي قد ترتبط باستراتيجيات مواجهة الضغوط ، حيث كشفت دراسة بدر الأنصاري سنة ١٩٩٨ عن وجود علاقة إيجابية مرتقعة بين النظرة التفاؤلية للمستقبل والسعادة الحالية ، مؤكداً أن التفاؤل يرتبط - بشكل إيجابي - بقدرة الفرد على إدراك الضغوط ومواجهتها ، واستخدام الفرد للمواجهة الفعالة ، وإعادة تفسير الموقف بشكل إيجابي ، والنظرة الإيجابية للمواقف الضاغطة ، والبحث عن الدعم الاجتماعي ، وحل المشكلات بنجاح ، كما ارتبط التفاؤل أيضاً بضبط النفس وتقدير الذات ، والانبساط ، والتوافق النفسي والاجتماعي والجسمي ^(٢٢).

ويمكن أن نستخلص من عرض الدراسات السابقة ما يلي :

- ١ - إن بحوث مواجهة الضغوط الحياتية تتجه - بشكل واضح - نحو توسيع المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار عند بحث العلاقة بين أساليب المواجهة والشخصية .
- ٢ - إن هذه البحوث تتجه نحو دراسة عينات مختلفة من البشر العاديين ، أو من المجموعات ذات الظروف الخاصة ، أو التي تتعرض لظروف مشقة من نوع خاص .
- ٣ - إن أساليب مواجهة ضغوط الحياة تختلف باختلاف سمات الشخصية ، وتختلف هذه العلاقة بين أساليب المواجهة وسمات الشخصية بتغير ظروف عديدة ، كالحالة المرضية ، أو السن ، أو الحالة الأسرية ، أو النوع .
- ٤ - انصب اهتمام بعض الدراسات العربية على دراسة العلاقة بين إحدى سمات الشخصية واستراتيجيات مواجهة الضغوط ، بينما مالت دراسات

أخرى إلى دراسة إحدى الاستراتيجيات فى علاقتها ببعض سمات الشخصية ، وبذلك فلا توجد دراسات تدرس مجموعة من السمات فى علاقتها بمجموعة من أساليب المواجهة - فى حدود علم الباحثة - باستثناء دراسة لطفى عبد الباسط عام ١٩٩٤ .

٥ - اهتمت معظم الدراسات العربية - فى حدود علم الباحثة - بالعلاقة بين سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة ، ولم تهتم بالتعرف على دور سمات الشخصية فى التنبؤ باستراتيجيات المواجهة ، باستثناء الدراسة السابق الإشارة إليها . الأمر الذى دفعنا فى دراستنا الحالية إلى الاهتمام بالكشف عن دور سمات الشخصية فى التنبؤ باستراتيجيات المواجهة .

رابعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - فروض الدراسة

ويمكن ترجمة مشكلة الدراسة إلى عدد من الفروض الصفرية على النحو التالى :

أ - لا تؤثر متغيرات النوع (ذكور وإناث) والسن والتعليم فى العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة وسمات الشخصية .

ب - لا توجد علاقة دالة بين عمليات تحمل الضغوط وعدد من متغيرات الشخصية كما تتمثل فى الذهانىة ، والعصاىية ، والانبساطية ، وتاكيد الذات ، والقلق ووجهة الضبط .

ج - لاتسهم سمات الشخصية فى تباين عمليات تحمل الضغوط لدى عينة البحث .

٢ - عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من مدينة القاهرة الكبرى وفقاً للخطوات التالية :

١ - اختيار عدد من مناطق القاهرة الكبرى بطريقة عشوائية منتظمة ، وهى

- مناطق : الدقي ، والعمرانية ، ومدينة نصر ، والوايلي .
- ٢ - تحديد شارع رئيسي في كل منطقة ، وعدد المباني التي تقع فيه .
- ٣ - اختيار عدد من المباني داخل الشارع بالطريقة العشوائية المنتظمة .
- ٤ - اختيار أسرة من داخل كل مبنى ، بحيث تتوزع من حالة إلى أخرى حسب طوابق المبنى .
- ٥ - تم التطبيق على رب الأسرة ، أوربة الأسرة ، أو الابن الأكبر .
- ٦ - ولما كانت هذه الدراسة قد حددت المتغيرات التحليلية كمتغيرات وسيطة مثل : النوع ، والسن ، والحالة التعليمية ، فقد روعي تمثيل هذه المتغيرات . ولذلك فقد تم اختيار نصف العينة من الذكور ، ونصفها الآخر من الإناث ، بحيث تمثل داخل كل فئة المتغيرات الأخرى مثل : التعليم ، والسن ، وجدول رقم (١) يوضح خصائص العينة .
- ٧ - بلغ إجمالي الباحثين الذين تمت مقابلتهم ١٨٠ مبحوثا (٤٥ مبحوثا من كل منطقة) ، وقد تم استبعاد ١٢ مفردة لعدم استكمال كل الاختيارات ، وقد بلغ الحجم النهائي للعينة ١٦٨ مفردة من الذكور والإناث .

جدول رقم (١)

خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	ك	%
السن (٢٠-٤٠)	٨٩	٥٣ر
(٤٠-٦٠)	٧٩	٤٧ر
إجمالي	١٦٨	١٠٠
النوع نكـور	٩٥	٥٦ر٥
إنـاث	٧٣	٤٣ر٥
إجمالي	١٦٨	١٠٠
التعليم الفئة الأدنى	٥٨	٣٤ر٦
الفئة الأعلى	١١٠	٦٥ر٤
إجمالي	١٦٨	١٠٠

٣ - أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الأدوات التالية :

- ١ - مقياس إيزنك للشخصية EPQ (إعداد سويف) .
- ٢ - مقياس عمليات تحمل الضغوط (إعداد لطفى عبد الباسط) .
- ٣ - تأكيد الذات (إعداد الباحثة) .
- ٤ - مقياس وجهة الضبط (إعداد علاء كفاوى) .
- ٥ - مقياس القلق كسمة (إعداد أحمد عبد الخالق) .
- ٦ - مقياس القلق كحالة (إعداد أحمد عبد الخالق) .

٤ - النتائج

قامت الباحثة بحساب ثبات المقاييس بطريقة إعادة التطبيق على عينة من ٣٠ مفردة ، وقد كانت معظم معاملات الارتباط مقبولة ومرتفعة ، كما تشير جميعها إلى إمكانية التعامل مع المقاييس بدرجة كبيرة من الثقة من حيث اتساقها فى التعامل مع الظاهرة المقصود قياسها .

كما تم حساب ثبات المقاييس بالقسمة النصفية ، وكانت معاملات ارتباطها مرتفعة ، وهى كما يوضحها جدول رقم (٢) ، و جدول رقم (٣) .

٥ - الصديق

فقد اعتمدنا مبدئيا على أن أدوات الدراسة من المقاييس التى يشيع استخدامها ، وتتميز بصديق مرتفع ، ولها صديق معروف .

جدول رقم (٢)

معاملات ثبات مقياس مواجهة الضغوط

المقاييس	الثبات	إعادة التطبيق			القسم النصفية		
		كلية	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث
السلبية وإوم الذات	٧٥	٧٦	٧٢	٧٥	٧٥	٦٩	٦٧
الانسحاب	٧٩	٨٠	٧٧	٨٠	٨٠	٦٥	٧٧
البحث عن المعلومات	٨٠	٧١	٧٤	٧٣	٧٤	٧٥	٧٥
إعادة التفسير	٦٩	٧٠	٧٣	٦٥	٦٩	٧٦	٧٦
التفكير الرغبي	٧٧	٧١	٧٢	٧٠	٧٢	٧٥	٧٥
التحول إلى الدين	٧٥	٧٣	٧٥	٧٦	٧٤	٧٠	٧٠
التفيس الانفعالي	٧٦	٧١	٧٢	٦٩	٧٤	٧٢	٧٢
القبول	٧١	٧٣	٦٩	٧٧	٧٣	٧٣	٧٣
التريث الموجه	٧٠	٦٩	٧٣	٧٠	٧٠	٧٠	٧٣
الإنكار	٧٩	٨٠	٨١	٧٥	٧٩	٧٧	٧٧
المواجهة النشطة	٨٢	٧٧	٧٩	٧٣	٧٧	٧٧	٧٨

جدول رقم (٣)

معاملات ثبات مقياس الشخصية

المقاييس	الثبات	إعادة التطبيق			القسم النصفية		
		كلية	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث
وجهة الضبط	٦٩	٦٥	٦٧	٧٠	٧٢	٧٣	٧٣
الذمانيّة	٨٢	٧٩	٧١	٨١	٨٢	٧٩	٧٩
الانبساطية	٨٦	٨٩	٨٩	٧٧	٧٥	٧٣	٧٣
العصابية	٨٥	٨٨	٩٠	٨٠	٧٧	٧٥	٧٥
الميل إلى المجازاة	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٤	٨٣	٨٣
تأكيد الذات	٧٢	٧٣	٧٢	٦٢	٦٥	٦٧	٦٧
القلق كسمة	٧٤	٧٢	٧٥	٧٥	٧٣	٧٦	٧٦
القلق كحالة	٧٧	٧٦	٧٧	٧٠	٧١	٧٠	٧٠

٦ - الأساليب الإحصائية

وللتحقق من صحة الفروض فقد اعتمدت الدراسة الحالية على الأساليب الإحصائية التالية :

أ - حساب اختبار "T" للوقوف على دلالة الفروق على مستوى النوع ، والسن، والتعليم .

ب - معاملات الارتباط (بيرسون) .

ج - تحليل الانحدار التدريجي .

خامسا: نتائج الدراسة

١ - الفروق بين المجموعات

للكشف عن الفروق بين الجنسين باختلاف النوع والمستوى التعليمي والمستويات العمرية تم إجراء اختبار "ت" بين : مجموعة الذكور والإناث ، والمجموعات العمرية ، والمستويات التعليمية . للوقوف على الفروق لدى كل مجموعة على عمليات أو استراتيجيات تحمل ومواجهة الضغوط . وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، سواء على مستوى الجنس (ذكور، إناث) ، أو المستوى التعليمي (متوسطي التعليم ، مرتفعي التعليم) ، أو الفئات العمرية (٢٠-٤٠) (٤٠-٦٠) ، الأمر الذي جعلنا نتعامل مع العينة الكلية لإجراء تحليلاتنا التالية . وقد تتفق هذه النتيجة مع ماتوصل إليه إبراهيم عبد الباسط سنة ١٩٩٤ ، وتختلف مع ماتوصلت إليه دراسة نجية سنة ٢٠٠١، وربما يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف العينات واختلاف الأدوات .

٢ - معاملات الارتباط (بيرسون)

أ - أسفرت النتائج عن تحقيق جزئي للفرض الخاص بالعلاقة بين سمات

الشخصية وبين استراتيجيات تحمل الضغوط . وتشير نتائج معاملات الارتباط - والتي يوضحها جدول رقم (٤) - إلى أن هناك ارتباطا إيجابيا جوهريا عند مستوى ٠.١ بين كل من الذهانية واستراتيجية السلبية ، ولوم الذات ، وإعادة التفسير دال إحصائيا عند مستوى ٠.٥ ، وباستراتيجية الإنكار عند مستوى ٠.١ وارتبطت بالتنفيس عند مستوى ٠.٥ .

فالشخص الذى لديه الاستعداد الذهاني هو شخص دائم الشعور بالعداء تجاه الآخرين ، وعدم التعاطف معهم ، ومتبلد وجدانيا ، ودائم التمرکز حول ذاته ، مما قد يدفعه ذلك - عندما يواجه بموقف ضاغط - إلى محاولة تخفيف هذه الضغوط ، وإلى القيام بعمليات معرفية موجهة نحو المشكلة ، كالرفض أو الإنكار . فقد يتنكر الفرد لكل ما يحدث حوله محاولة منه فى التحليق فى الخيال ، أو يحاول القيام بعمليات سلوكية موجهة نحو الانفعال كمحاولة إعادة التفسير . فالتفسير الإيجابى ماهو إلا جهود معرفية يسعى من خلالها الفرد إلى تحويل الموقف الضاغط فى إطار إيجابى يقضى ذلك بتغيير أهدافه أو تعديلها ، وقد تبدو العملية موجهة نحو الانفعال ، إلا أن إعادة التقدير غالبا ما تقود الفرد إلى أن يسترد أفعال نشطة موجهة نحو مصدر المشكلة ، ومحاولة من الفرد ذى الاستعداد الذهاني فى التأمل وإعادة التفسير ، أو قد يدفعه التبلد إلى السلبية وقيامه بأنشطة أخرى - كالنوم ومشاهدة التلفزيون والتزهد - لتخفيف أو إزالة الآثار الانفعالية المترتبة على المشكلة .

جدول رقم (٤)

معاملات الارتباط بين سمات الشخصية وإساليب مواجهة المشقة

وجهة الضغط	الذهانية	الانسيابية	المعاصرة	للمواجهة	تأكيد الذات	القلق	الحزن	التأثير
السلبية	٠.٧٥	٠.٣٢*	٠.٩٨	٠.١٥*	٠.٨٦	٠.١٩٣**	٠.٧٨	٠.١٦- ٠.٥٨
الانسيابية	٠.٢٢	٠.١٣	٠.٢٠-	٠.٧٣	٠.٠٥-	٠.١٢٨	٠.٢٦	٠.٣٧- ٠.٣١
البحث عن المعلومات	٠.٤٠-	٠.١٨	٠.٤٧	٠.١٥*	٠.١٢-	٠.٠٥٠	٠.٣٧	٠.٧٨ ٠.٢٢*
إعادة التفسير	٠.٠٩	٠.٢١٩**	٠.١٥*	٠.٦٣	٠.٨٦-	٠.٢٠٥**	٠.١٧	٠.٠٥- ٠.١٩
التفكير الراجعي	٠.٥٣	٠.٠٦-	٠.٢٢-	٠.٥٢	٠.٥٨-	٠.٢٢	٠.٠٢-	٠.٤٢ ٠.٢٧
التحول إلى الدين	٠.٢٢-	٠.٢٠	٠.٠١-	٠.١٩٧*	٠.١٢٥	٠.٢٢	٠.٥١-	٠.٨٢ ٠.٠٣
التفكير	٠.٠٢-	٠.١٦*	٠.٧٣	٠.٥٢	٠.١١-	٠.٨٧-	٠.٦٥	٠.١٦- ٠.١٢٥
القبول	٠.٠١	٠.٢٠	٠.١٦*	٠.١٠-	٠.١٠٦	٠.٥١-	٠.٢٨	٠.٠٣ ٠.٤٣
التربية	٠.٥٤-	٠.٩١-	٠.٨٩	٠.٥٢-	٠.٧٥	٠.١١٤	٠.١٧٩*	٠.٨٧- ٠.٢٠٨**
الإنكار	٠.٢٦	٠.٣٦٤**	٠.٤٣-	٠.١٩٩*	٠.٢٦٥	٠.٨١-	٠.٢٧	٠.١٦ ٠.٩٢
المواجهة	٠.٨٧	٠.٠٣-	٠.٠٢-	٠.١٧١*	٠.٢٢-	٠.١٦١*	٠.٨٢-	٠.٧٨ ٠.٢٨

* دال عند مستوى ٠.٥

** دال عند مستوى ٠.١

*** دال عند مستوى ٠.٠١

وفي سياق ذلك ، فقد حاول كل من بيه Beh وهارود Harrod

سنة ١٩٩٨ دراسة الاستجابات الفيزيولوجية لدى مرتفعى الذهانية فى علاقاتها بالمواجهة السلبية والإيجابية ، وقد توصلا - من خلال دراستهما - إلى أن الأفراد نوى الدرجات المرتفعة على الذهانية ويستخدمون استراتيجيات إيجابية فى مواجهة الضغوط تكون لديهم الاستشارة السمتاوية أعلى من نوى الذهانية المنخفضة ، ويستخدمون استراتيجيات المواجهة السلبية ، مما يؤكد على الدور الفسيولوجى فى كل من الذهانية والمواجهة الفعالة^(٣).

فى حين أظهرت الدراسة التى قام بها موريللى Morelli سنة

٢٠٠٠ وجود علاقة ارتباطية سلبية بين الذهانية وصعوبة التعبير عن المشاعر ، بينما وجدت علاقة جوهرية إيجابية بين العصائية والاستراتيجيات المرتكزة على الانفعال . كما أوضحت النتائج أن المقاييس الخاصة بالذهانية والعصائية وصعوبة التعبير عن المشاعر قد ميزت - بشكل جوهري - بين الذكور نوى البلوغ الطبيعي والذكور نوى البلوغ غير الطبيعي^(٢٤).

ب - وكشفت النتائج عن ارتباط سلبي دال إحصائيا عند مستوى ٥٠ ر بين كل من الانبساطية واستراتيجية إعادة التفسير ، كما ارتبطت الانبساطية ارتباطا إيجابيا جوهريا دالا إحصائيا عند مستوى ٠١ ر باستراتيجية القبول ، فالشخص المنبسط الذي يتسم بأنه يحتاج إلى أناس حوله يتحدث معهم ، ويسعى إلى التصرف بون ترو ، ويأخذ الأمور ببساطة ، يحب التغيير عادة ، ودائم الحركة والنشاط ، وينفعل بسرعة ، فهو شخص متقلب لا يسيطر على انفعالاته بصفة عامة . فقد يدفعه قلبه المزاجي وعدم سيطرته على انفعالاته إلى الميل إلى عدم إعادة التفسير ، فهو لا يسعى إلى تحويل الموقف الضاغط في اتجاه إيجابي يقوده إلى تغيير أهدافه وتعديلها ، أو إعادة التقدير التي تدفعه إلى أن يسترد أفعالا نشطة توجه نحو مصدر المشكلة ، ولكنه يظل موجها باستراتيجيات مرتكزة على الانفعال ، كاستراتيجية القبول والاستسلام ، وهو نشاط معرفي يقود الفرد نحو الواقع ومعاشته والاعتراف به ، ويتضمن الاعتراف بالغياب الحالي لاستراتيجية ما فعله لحل الموقف .

واتفقت هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها كل من ديفيد David وسولز Suls سنة ١٩٩٩ ، حيث أوضحت دراستهما وجود ارتباط

إيجابى بين كل من الانبساطية واستراتيجيات القبول والتفيس والتدين والتجنب^(٢٠) .

فى حين لم تتفق هذه النتيجة التى توصلنا إليها فى دراستنا مع نتائج الدراسة التى قام بها ريتسب Rutsep وآخرون سنة ٢٠٠٠ ، حيث أكدت نتائج دراستهم على ارتباط الانبساطية باستراتيجية المواجهة المرتكزة على المشكلة . وربما يرجع ذلك إلى اختلاف العينات واختلاف الأنواع^(٢١) .

جـ - كما تشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة موجبة بين العصابية وكل من استراتيجية الإنكار دالة إحصائيا عند مستوى ٠.١ ، واستراتيجية السلبية واوم الذات عند مستوى ٠.٥ ، وارتبطت كذلك العصابية ارتباطا سلبيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠.١ باستراتيجية التحول إلى الدين ، ويكل من استراتيجية البحث عن المعلومات ، والتريث والإنكار والمواجهة عند مستوى ٠.٥ ، فالشخص العصائى غير متزن بطبعه ، وعند تعرضه لآى ضغط يستثيره فيؤدى به إلى زيادة توتره وقلقه وانفعاله المفرط الذى ربما يدفعه إلى عمليات معرفية موجهة نحو المشكلة ، كرفض أو إنكار للمشكلة ، وكما تبدو فى انخفاض جهده فى التعامل مع الموقف الضاغط ، والإفراط فى ممارسة أنشطة أخرى ، كالنوم ومشاهدة التليفزيون والتعرف على أصدقاء جدد ، بغرض تخفيف أو إزالة الآثار المترتبة على المشكلة ، ويندفع ، ولا يجبر ذاته على الانتظار للوقت المناسب ، فهو لا يتريث ، ولا يقوم بأية أفعال موجهة - بشكل مباشر - نحو المشكلة ، ولا يحاول تغيير أهدافه أو تعديلها بغرض حلها والتخلص من الضاغط .

وفى هذا الإطار أظهرت دراسة كل من ماك كير وكوستا

Mc Care & Costa سنة ١٩٨٦ أن هناك تأثيرا للعصابية والانبساطية على ميكانيزمات تحمل الضغوط ، وأن الأفراد مرتفعي العصابية يستجيبون بطريقة أقل توافقا ، وأنهم أكثر استثارة للألم الانفعالي عن منخفضي العصابية ؛ وإذ ذلك فإنهم يقومون بنشاط معرفي يسعون خلاله إلى تجاهل خطورة الموقف ، بل ورفض الاعتراف بما حدث ، والعمل وكأنه شيء لم يكن^(٣٧).

كما أوضحت دراسة لطفى عبد الباسط سنة ١٩٩٤ وجود علاقة بين عدد من متغيرات الشخصية متمثلة في : الثقة بالنفس ، والعصابية ، وتقدير الذات ، واستراتيجيات المواجهة^(٣٨).

في حين أوضحت دراسة يوهارا سنة ١٩٩٩ ارتباط سمة الانبساطية باستراتيجية المواجهة المرتكزة على المشكلة ، بينما ارتبطت العصابية باستراتيجية المواجهة المرتكزة على الانفعال^(٣٩).

وأكد جيلبوا Gilboa سنة ١٩٩٩ على ما توصل إليه يوهارا ، حيث أكد على ارتباط المواجهة الناجحة بكل من الانبساطية والتفاؤل وتقوية الذات ، بينما ارتبطت المواجهة السلبية بكل من العصابية والقلق الاجتماعي^(٤٠).

وكشفت دراسة ليساكير Lysaker سنة ٢٠٠٣ عن أن الفصامين قد حصلوا على مستويات مرتفعة في العصابية ، ومستويات منخفضة في الانبساطية والسماحة ، ومالوا إلى استخدام استراتيجية التجنب باعتبارها استراتيجية لمواجهة الضغوط . وأكدت الدراسة على أهمية سمات الشخصية في فهم استراتيجيات المواجهة^(٤١).

د - كما أوضحت النتائج أيضا ارتباط سمة المجازاة الاجتماعية باستراتيجية

الإنكار ارتباطا سلبيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ ، فقد يميل الشخص الذي لديه الميل إلى المجارة للمعايير الاجتماعية السائدة ، وعدم التمرد إلى محاولة التخفيف من آثار الموقف الضاغط ، فيدفعه ذلك إلى عمليات معرفية لمواجهة المشكلة متمثلة في عدم رفضه أو إنكاره للمشكلة ، أو تجاهل خطورة الموقف ، بل ورفض الاعتراف بما يحدث ، والعمل وكأن شيئا لم يحدث ، بل ويتجه نحو ممارسة أنشطة أخرى في حياته .

هـ - في حين كشفت النتائج عن ارتباط سمة تأكيد الذات بكل من استراتيجية إعادة التفسير والسلبية ولوم الذات ارتباطا سلبيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ . كذلك ارتبط تأكيد الذات بكل من استراتيجية المواجهة والتأثر ارتباطا إيجابيا دالا إحصائيا عند مستوى ٠.٥ ، فالشخص الذي يستطيع تأكيد ذاته هو شخص قادر على التعبير عن الانفعال والتعبيرات الدالة على الاستحسان والتقبل ، وحب الاستطلاع ، والاهتمام ، والحب ، والود ، والمشاركة ، والصداقة والإعجاب ، وقادر على التعبير الانفعالي ، مما قد يدفعه إلى مواجهة أى موقف ضاغط من خلال عمليات معرفية موجهة نحو المشكلة ، فلا يلجأ إلى إعادة التفسير كاستراتيجية من استراتيجيات مواجهة المشقة التي قد يسعى إليها الشخص ذو تأكيد الذات المنخفض محولا الموقف الضاغط في إطار يفضي بتغيير أهدافه أو تعديلها . وقد تبدو العملية موجهة نحو الانفعال ، إلا أن إعادة التقدير تقود الفرد إلى أفعال نشطة توجه نحو المشكلة ومحاولة التأمل وإعادة التفسير . ولا يلجأ الشخص ذو تأكيد الذات المرتفع إلى لوم الذات ، ولكنه يلجأ إلى المواجهة النشطة الفعالة لمواجهة المشكلة ، والعمل على حلها ، والتخلص من الضاغط والمشقة الناتجة عنه . واتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه

توماكا سنة ١٩٩٩ ، حيث أكد - من خلال دراسته - أن السيدات مرتفعات التوكيدية يستطعن تقييم مثيرات المشقة باعتبارها تحديا ، فى حين أن منخفضات التوكيدية يقيمن مثيرات المشقة باعتبارها مثيرات للتهديد ، ومرتفعات التوكيدية يمررن بخبرة أقل من المشقة والانفعال السلبي ، ولكنهن أكثر انفعالا إيجابيا ^(٣٦) .

و - وأوضحت النتائج وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٥ ر بين سمة القلق واستراتيجية التريث . فالشخص القلق يميل إلى إدراك المواقف الضاغطة أو العصبية على أنها خطرة ومهددة ، أى يميل إلى تأويل مدى واسع من المواقف على أنها خطرة ومهددة ، ودائما ما يشعر الشخص القلق بالتوتر والخشية والعصبية والانزعاج ، كما يتصف بتنشيط جهازه العصبى الذاتى وزيادة تنبيهه ، مما قد يدفعه ذلك عند مواجهة أى موقف ضاغط إلى القلق الشديد والشعور بالخطر والتهديد ، فهو لا يستطيع أن يتريث أو يتابع المشكلة وحلها ، أو الانتظار للوقت المناسب فيتوجه نحو الاستراتيجيات المرتكزة على الانفعال . وتتفق هذه النتيجة التى توصلنا إليها مع الدراسة التى قام بها فان لينثى Van Lenthé وآخرون سنة ١٩٩٨ ، والتى أكدت على وجود علاقة إيجابية بين استراتيجيات المواجهة المرتكزة على الانفعال وبعض سمات الشخصية كالقلق والتصلب ^(٣٧) .

وكما أوضح جيلبوا Gilboa سنة ١٩٩٩ وآخرون أن المواجهة السلبية لضغوط الحياة ترتبط إيجابيا بالقلق الاجتماعى ^(٣٨) .

ز - ومن جهة أخرى ، فالبرغم من أن العلاقة بين وجهة الضبط واستراتيجيات تحمل ومواجهة المشقة لم تصل إلى أى مستوى من مستويات الدلالة ، فإن النتائج تشير إلى أن هناك علاقة سلبية بين وجهة الضبط واستراتيجية

البحث عن المعلومات .

ح - كما أسفرت النتائج عن وجود ارتباط إيجابي دال إحصائياً عند مستوى ٠.١ بين كل من شدة التأثير بالأحداث المثيرة للمشقة واستراتيجية البحث عن المعلومات ، فكلما زاد تأثير الأحداث المثيرة للمشقة زاد استخدام الأفراد لاستراتيجية المواجهة المتمثلة في البحث عن معلومات . وبالنظر في هذه النتيجة نجد أنه من المنطقي أنه كلما زاد تأثير الفرد بالحدث الذي يثير المشقة لديه حاول أن يبحث عن معلومات تجعله يتمكن من تخفيف حدة هذا الحدث عليه ، وبالتالي فإن الفرد في هذه الحالة يتبنى استراتيجية متركزة على المشكلة ، فالمشكلة في هذه الحالة هي محور اهتمامه وعاندها راجع عليه ، ومن ثم تنشط الجوانب المعرفية التي تكفل لهذا الفرد معرفة أكثر بالجوانب المختلفة للمشكلة ، فيسعى إلى حلها، فشدة التأثير جعلت المشكلة هي بؤرة التفكير لدى الفرد .

كما ارتبطت شدة التأثير بالترتبط ارتباطاً إيجابياً دالاً إحصائياً عند مستوى ٠.١ ، وترتبط هذه النتيجة بالنتيجة السابقة ، والتي اتضح من خلالها أن هناك سعياً من قبل الأفراد للتركيز على المشكلة ، والترتبط في هذه الحالة هو الخطوة التي تسبق بحث الفرد عن المعلومات لحل المشكلات ومواجهة الضغوط التي تواجهه .

وفي ضوء النتائج السابقة ، والتي تشير إلى وجود ارتباط دال بين عدد من متغيرات الشخصية قيد البحث واستراتيجيات تحمل ومواجهة المشقة ، فقد سعى البحث إلى التعرف على أهم السمات التي تسهم في التنبؤ باستراتيجيات مواجهة المشقة .

٣ - نتائج تحليل الانحدار المتدرج والارتباط المتعدد

وجدير بالذكر أن معامل الارتباط البسيط بين أى متغيرين لا يكشف عما إذا كان الارتباط بين كليهما هو دالة لارتباط حقيقى بينهما ، أو دالة لارتباط كل منهما بمتغير آخر أو أكثر ، الأمر الذى يدفع لإجراء معالجة إحصائية أخرى ، يمكن من خلالها عزل تأثير المتغيرات الأخرى عند الكشف عن طبيعة الارتباط بين متغير وآخر ، وهذا هو ما يتيح استخدام تحليل الانحدار الخطى . كذلك يحتاج الأمر فى ظل تعدد الارتباطات بهذا الشكل إلى التعرف على حجم الإسهام المتراكم الذى تضيفه الاختبارات الأخرى فى تبين كل متغير ، الأمر الذى تكشف عنه معاملات الارتباط المتعدد .

وهذا الإجراء الإحصائى يمكن من الوقوف على العلاقة الخطية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كما أنه يمكن من خلال حساب معامل الانحدار المتعدد الوقوف على مدى إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة فى الدرجة على المتغير التابع استراتيجياً تلو الأخرى .

١ - علاقة الأداء على مقياس العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة (استراتيجيات مواجهة وتحمل الضغوط) بالأداء على مقاييس الشخصية من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

كشفت النتائج عن وجود متغيرات فاعلة أو منبئة بدرجة العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، والتى يوضحها جدول رقم (٥) ، أن ٢٩٪ من التباين فى درجة المواجهة النشطة يفسرها متغير العصائية ، حيث يسهم بنحو ٨٠٪ فى تبين درجة المواجهة النشطة باعتبارها أحد الأساليب السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، أى أنها فاعلة فى تبين المواجهة النشطة بالسلب ، أى أن التغير فى درجة المواجهة النشطة يمكن إرجاعه

إلى متغير العصابية ، بمعنى أن الزيادة فى درجة العصابية تقلل من
المواجهة النشطة ، وقلة العصابية تحفز على المواجهة النشطة .
أما عن المتغير الآخر الذى يسهم فى التنبؤ بالعمليات السلوكية
الموجهة نحو المشكلة ، فقد كشفت النتائج عن متغير شدة التأثير بالضغط
الحياتية ، حيث نجد أن ٤٣٪ من التباين فى درجة التريث يفسرها متغير
شدة التأثير ، حيث يسهم بنحو ٢٢٪ فى تباين درجة التريث باعتبارها
أحد الأساليب السلوكية الموجهة نحو المشكلة ، أى أنها فاعلة فى تباين
التريث ، أى أن التفسير فى درجة التريث يمكن إرجاعه إلى متغير شدة
التأثير .

جدول رقم (5)

يوضح نتائج الانحدار التدريجي لمغيرات الشخصية ذات الأثر الدال
في التبديلات تحمل ومواجهة الضغوط

عمليات تحمل الضغوط	المغيرات التأيمية	المغيرات للمستقلة	الارتباط المعتمد الاسهم	درجة	ر	قيمة ف
العمليات السلوكية الموجهة نحو المشكلة	المواجهة البسيطة التربيت	العصائية	١٧١	٠.٨٠-	٠.٢٩	*٤٩٩٥
العمليات السلوكية* الموجهة نحو الانفعالات	التفيس السليبية	الذهانية الذهانية تأكيد الذات	١٦٥ ٢٢٩ ٢٨٢	٠.١١٦ ٠.٢٢٢ ٠.٢٠٣-	٠.٢٧ ٠.٤٣ ٠.٧٩	*٤٦٦٤ **٩٢٣٧ **٧١٦٦
العمليات المعرفية الموجهة نحو المشكلة	إعادة التفسير الإنكار	الذهانية تأكيد الذات الذهانية المجازاة الاجتماعية	٢١٨ ٢٨٢ ٣٦٤ ٣٩١	٠.٢٠١ ٠.١٩٧ ٠.٢٢٣ ٠.٧٨-	٠.٨٠ ٠.١٥٣ ٠.٧٨-	**٨٣٣٧ **٧١٥٥ **٢٥٣١٨ **١٤٨٦٢
العمليات المعرفية** الموجهة نحو الجوانب الانفعالية	القبول أو الاستسلام	العصائية	١٦٥	٠.٨٧	٠.٢٧	*٤٦٥٨
العمليات المعرفية والسلوكية المختلطة	التحول إلى الدين البحث عن المعلومات	العصائية شدة التأثير وجهة الضبط المجازاة الاجتماعية	١٩١ ٢٢٣ ٢٧٩ ٣٢٦	٠.٩٠- ٠.٢٣ ٠.٩٧- ٠.٧٩	٠.٣٧ ٠.١٠٦ ٠.٩٧ ٠.٧٩	**٦٣١٦ **٨٦٧١ **٦٩٧٦ **٤٨٩

* لم تظهر من خلال تحليل الانحدار أي متغيرات فاعلة على استراتيجية الانسحاب ، وهي إحدى العمليات السلوكية
للموجهة نحو الانفعال .

** لم تظهر أي متغيرات فاعلة في تبين استراتيجية التفكير الراجبي التي تعتبر إحدى الاستراتيجيات المعرفية الموجهة
نحو الجوانب الانفعالية .

ب - علاقة الأداء على مقياس العمليات السلوكية الموجهة نحو الانفعال بالأداء على مقاييس الشخصية وشدة التأثير وحدوثه من خلال الارتباط المتعدد

أظهرت النتائج - التي يوضحها الجدول السابق - وجود بعض المتغيرات الفاعلة في العمليات السلوكية الموجهة نحو الانفعال ، وأن ٢٧٪ من التباين في درجة التنفيس يفسرها متغير الذهانية ، حيث يسهم بنحو ١١٦ ر في تباين الدرجة على أسلوب التنفيس باعتبارها أحد الأساليب السلوكية الموجهة نحو الانفعال .

أما المتغير الثانى الذى كشفت عنه النتائج متغير الذهانية وتأكيد الذات ، حيث نجد أن ٧٩٪ من التباين في درجة السلبية يفسرها هذان المتغيران ، حيث يسهم الأول - الذهانية - بنحو ٢٢٨ ر ، ويسهم الثانى - تأكيد الذات - بنحو ٢٠٣ ر ، أى يسهم بشكل سلبى ، ويعنى ذلك أن التغير في درجة السلبية يمكن إرجاعه إلى هذين المتغيرين .

ج - علاقة الأداء على مقياس العمليات المعرفية الموجهة نحو المشكلة ، والأداء على مقاييس الشخصية ، وشدة التأثير ، وحدوث المشكلة من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

أوضحت النتائج وجود عدد من المتغيرات الفاعلة في العمليات المعرفية الموجهة نحو المشكلة ، ومن هذه الأساليب إعادة التفسير ، الإنكار ، فقد اتضح أن ٨٪ من التباين على الدرجة على مقياس إعادة التفسير يفسرها الدرجة على كل من الذهانية وتأكيد الذات ، حيث أسهم الأول بنسبة ٢٠١ ر ، والثانى بنسبة ١٩٧ ر ، أى أن أى تغير في الدرجة في أسلوب إعادة التفسير يمكن إرجاعه إلى متغير الذهانية وتأكيد الذات .

وقد كشفت النتائج أيضا عن وجود متغيرات فاعلة في استراتيجية

الإنكار باعتبارها إحدى الاستراتيجيات المعرفية الموجهة نحو المشكلة ، حيث نجد أن ١٥٣ من التباين في الدرجة على مقياس الإنكار يفسرها الدرجة على كل من مقياس الذهان والميل إلى المجارة الاجتماعية ، حيث يسهم الأول بنسبة ٢٢٢ر ، والثاني يسهم بنسبة ٧٨ر ، أى أن الذهان وانخفاض الدرجة على متغير الميل إلى المجارة الاجتماعية يسهم في تباين الدرجة على مقياس الإنكار .

د - علاقة الأداء على مقياس العمليات المعرفية الموجهة نحو الجوانب الانفعالية بالأداء على مقاييس الشخصية وشدة التأثير للضغوط الحياتية وحدثها من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

تشير نتائج الدراسة أيضا إلى وجود متغير من متغيرات الدراسة الفاعلة في العمليات المعرفية الموجهة نحو الجوانب الانفعالية ، فإن ٢٧ر٪ من التباين على الدرجة على مقياس القبول أو الاستسلام تفسرها الدرجة على مقياس العصائية ، حيث يسهم بنسبة ٨٧ر ، ويعنى ذلك أن أى تغير في درجة القبول أو الاستسلام للموقف الضاغط يمكن إرجاعه إلى متغير العصائية.

هـ - علاقة الأداء على مقياس العمليات السلوكية المعرفية المختلطة بالأداء على مقاييس الشخصية وشدة التأثير للضغوط الحياتية والحدث من خلال الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار

أوضحت نتائج الدراسة - التى يوضحها الجدول السابق- وجود متغير من متغيرات الشخصية فاعل في أحد هذه الأساليب المختلطة ، حيث نجد أن ٢٧ر٪ من التباين في الدرجة على أسلوب التحول إلى الدين تفسرها الدرجة على مقياس العصائية ، حيث يسهم بنسبة ٩٠ر في

التباين ، أى أن أى تغير فى التحول إلى الدين يمكن إرجاعه إلى متغير العصائية .

أما المتغير الثانى ، وهو البحث عن المعلومات ، فقد كشفت النتائج عن وجود ثلاثة متغيرات فاعلة فى البحث عن المعلومات ، وأن ١٠.٦٪ من التباين تفسرها الدرجة على مقياس البحث عن المعلومات ، فقد أسهم المتغير الأول - شدة التأثير - بنسبة ٠.٢٣ ر ، وأسهم الثانى - وجهة الضبط - بنسبة ٠.٩٧ ر ، وأسهم الثالث - المجازاة الاجتماعية - بنسبة ٠.٧٩ ر ، أى أن أى تغير فى الدرجة على مقياس البحث عن المعلومات يمكن إرجاعه إلى شدة التأثير فى الموقف الضاغط ، وإلى وجهة الضبط الخارجية وإلى الميل إلى المجازاة الاجتماعية .

خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تبحث فى العلاقة بين أساليب مواجهة المشقة (أو ضغوط الحياة) وبين بعض سمات الشخصية مثل : الذهانية ، والعصائية ، والانبساطية ، والمجازاة الاجتماعية ، وتأكيد الذات ، ووجهة الضبط ، والقلق كسمة ، والقلق كحالة ، على افتراض أن هذه العلاقة يمكن أن تتعدل من خلال متغيرات : السن ، والنوع ، والتعليم . وقد كشفت النتائج عن تحقيق جزئى للعلاقة بين سمات الشخصية واستراتيجيات تحمل المشقة . فقد ارتبطت الذهانية ارتباطا إيجابيا باستراتيجية السلبية ولوم الذات ، وارتبطت العصائية والمجازاة الاجتماعية ارتباطا إيجابيا باستراتيجية الإنكار ، وارتبطت سمة تأكيد الذات باستراتيجية إعادة التفسير ارتباطا سلبيا ، فى حين كانت العلاقات غير دالة بالنسبة لبقية سمات الشخصية (كالانبساطية ، والقلق ، ووجهة الضبط) ، ولم تتعدل هذه

العلاقة بمتغيرات السن والتعليم والنوع ، حيث لم تظهر أية فروق على هذه المتغيرات .

وفى البحث عن أكثر العوامل الفاعلة أو المنبئة بهذه العلاقة ، اتضح أن كل متغيرات الشخصية التى درست تعد عوامل منبئة باستراتيجيات المواجهة ، مع اختلاف بينها فى درجة الإسهام الذى تسهم به فى التنبؤ بالعلاقة ، وكانت الذهانية من أكثر المتغيرات التى تنبئ بالعمليات السلوكية التى توجه نحو الانفعال ، حيث اتضح أنها تسهم فى التنبؤ باستراتيجيات أو عمليات التنفيس والسلبية ، كما أنها تسهم فى التنبؤ باستراتيجيات المواجهة المعرفية التى توجه نحو المشكلة ، حيث اتضح أنها تسهم فى التنبؤ بعملية إعادة التفسير .

وتشير هذه النتائج إلى إمكانيات فتح مجال للبحث فى الموضوع مستقبلا ، حيث يمكن دراسة سمة معينة كالذهانية أو العصابية ونوعية خاصة من الاستراتيجيات . كما يمكن دراسة هذا الشكل من العلاقة بين متغيرات الشخصية وبين استراتيجيات مواجهة المشقة لدى فئات معينة كالمراة العاملة أو المديرين ، أو فى ظروف خاصة كالتعرض للحمل لدى المراة ، أو التعرض للعنف الأسرى أو العنف الثقافى .

المراجع

- Snyder, C. R. *Coping: The Psychology of What Works*. New York: Oxford. - ١
Oxford University Press, 1999.
- David W., James, P. David, & Jerry Suls, "Personality, Affectivity, and Coping" in C. R. Snyder, *Coping the Psychology of What Works*, New York, Oxford, 1999, pp. 119-140. - ٢
- Oi-Ling, Siu, Paul E., Cary. L., Age Differences in Coping and Locus of Control: A Study of Managerial Stress in Hong Kong. *Psychology and Aging*. vol. 16, No. 14, 2001, pp. 707-710. - ٣
- Bruce E. Compas, Jennifer. K. Connor-Smith, Heidi Saltzman, Alexandra Harding Thomases & Martha E. Wadsworth, Coping with Stress during Childhood and Adolescence Problems, Progress, and Potential in Theory and Research. *Psychological Bulletin*. vol. 127, No. 1, 2001, pp. 87-127. - ٤
- Williams, A., Clark D., Alcohol Consumption in University Students: The Role of Reasons for Drinking, Coping Strategies, Expectancies and Personality Traits, *Addictive Behaviors*. vol. 23, No. 3, 1998, pp. 371-378. - ٥
- David, K., Lew Hardy & Cary L. Cooper, Do Resources Bolster Does Coping Buffer Stress: an Organizational Study with Negative Affectivity. *Journal of Occupational Health Psychology*, vol. 2, No. 2, 1997, pp. 118-133. - ٦
- Williams, A., Clark D., op. cit. - ٧
- Blanchard, J., Squires D., Henry T., Horan W. P., Bogenschutz M., Lauriello J., & Bustillo, J., Examining an Affect Regulation Model of Substance Abuse in Schizophrenia. The Role of Traits and Coping. *Journal of Nervous and Mental Disease*. vol. 187, No. 2, 1999, pp. 72-79. - ٨
- Fiedler, N.; Lange, G.; Tiersky, L.; Deluca, J.; Policastro, T., Kelly-Mc Neil, K.; McWilliams, R.; Korn, L. & Natelson, B., Stressors, Personality Traits, and Coping of Gulf War Veterans with Chronic Fatigue. *Journal of Psychosomatic Research*, vol. 48, No. 6, 2000, pp. 525-535. - ٩
- Hueppe, M.; Uhlig T., Vogelsang, H., Schmucker, P., Personality Traits, Coping-Styles, and Mood in Patients Awaiting Lumbar. Disc Surgery. *Journal of Clinical Psychology*, vol. 56 1, 2000, pp. 119-130. - ١٠
- Tomaka, Joe; Rebecca, P.; Kimberly, S.; Colotia, M.; Concha, J., Herrald, M. Assertiveness Predicts Threat and Challenge Reactions to Potential Stress among Women. *Journal of Personality & Social Psychology*, vol. 76, No. 6, 1999, pp. 1008-1021. - ١١
- Mc Farland, C.; Alvaro, C. The Impact of Motivation on Temporal Comparisons: Coping with Traumatic Events by Perceiving Personal Growth. *Journal of Personality & Social Psychology*. vol. 79, No. 3, 2000, pp. 327-343. - ١٢
- Weiss, D. S., Lalonde, R. N. Responses of Female Undergraduates to Scenarios of Sexual Harassment by Male Professors and Teaching Assistants. *Canada*

dian Journal of Behavioural Science, vol. 33, No. 3, 2001, pp. 148-163.

Linden, W., Hogan, B.; Rutledge, T.; Chawla, A.; Lenz, J., Leung, D., There is-١٤
More to Anger Coping than "in" or "out", *Emotion*, vol. 3, No.3, 2003, pp. 12-
29.

١٥- مخيم ، عماد ، الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية متغيرات وسيطة في العلاقة بين ضغط
الحياة وأعراض الاكتئاب لدى شباب الجامعة ، *المجلة المصرية للدراسات النفسية* ، المجلد ٧ ،
العدد ١٧ ، ١٩٩٧ ، من ص ١٠٣-١٢٨ .

١٦- يوسف ، جمعة ، الفروق بين القصاصين والأسوياء الذكور في نمط السلوك (١) واستراتيجيات
مواجهة الضغوط ، *مجلة الآداب والطب الإنسانية* ، مجلد ٢٦ ، عدد ٢ ، ١٩٩٧ ، من ص
١١-٥٩ .

Timothy A., Judge, Carl J., Thoresen; Vladimir Pucik, & Theresa M. Wel- ١٧
bourne Managerial Coping with Organizational Change: A Dispositional
Perspective. *Journal of Applied Psychology*. vol. 84, No. 1, 1999, pp. 107-
122.

David, JP, Suls J., Coping Efforts in Daily Life: Role of Big Five Traits and ١٨
Problem Appraisals. *Journal of Personality*, vol. 67, No. 2, 1999, pp. 265-294.

Callahan, C. D. Stress, Coping, and Personality Hardiness in Patients with ١٩
Temporomandibular Disorders, *Rehabilitation Psychology*. vol. 45, No.1,
2000, pp. 38-48.

Lysaker PH, Wilt MA; Plascak-Hallberg CD, Brenner CA; Clements CA Per- ٢٠
sonality Dimensions in Schizophrenia: Associations with Symptoms and Cop-
ing. *Journal of Nervous and Mental Disease*, vol. 191, No. 2, 2003, pp. 80-86.

٢١- إبراهيم ، لطفى عبد الباسط ، عمليات تحمل الضغوط في علاقتها بعدد من المتغيرات النفسية
لدى المعلمين ، *مجلة مركز البحوث التربوية* ، جامعة قطر ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ،
يناير ، ١٩٩٤ ، من ص ٩٥-١٢٧ .

٢٢- الأنصاري ، بدر محمد . التفاضل والتشاقم : المفهوم والقياس والمتعلقات ، الكويت : جامعة
الكويت ، مجلس النشر العلمي ، لجنة التأليف والتعريب والنشر ، ١٩٩٨ .

Beh HC, Harrod ME . "Physiological Responses in High-Subjects during Ac- ٢٣
tive and Passive Coping". International of Psychophysiology: *Official Journal*
of the International Organization of Psychophysiology. vol. 28, No. 3, 1998,
pp. 291-300.

Morelli G., De Gennaro L., Ferrara M., Dondero F., Lombardo F., Gandiri L . ٢٤
Psychosocial Factors and Male Seminal Parameters. *Biological Psychology*,
vol. 53, No. 1, 2000, pp. 1-11.

David JP., Suls J., Coping Efforts in Daily Life: Role of Big Five Traits and ٢٥
Problem Appraisals. *Journal of Personality*, vol. 67, No. 2, 1999, pp. 265-294.

Rutsep T., Kallasmaa T., Pulver A., Gross paju K., Personality as a Predictor of ٢٦
Coping Efforts in Patients with Multiple Sclerosis. *Multiple Sclerosis: Clinical*
and Laboratory Research, vol. 6, No. 6, 2000, pp. 397-402.

Mc Care, R., R., Costa, P., T., Personality, Coping, and Coping Effectiveness in ٢٧
an Adult Sample, *Journal of Personality*, vol. 34, 1966, pp. 385-405.

- ٢٨- إبراهيم ، لطفى عبدالباسط ، مرجع سابق .
- ٢٩- Uehara, T., Sakado, K., Sakado, M., Sato, T., Someya, T., Relationship Between Stress Coping and Personality in Patients with Major Depressive Disorder. *Psychotherapy and Psychosomatics*, vol. 68, No.1, 1999, pp. 26-30.
- ٣٠- Gilboa, D., Bisk, L., Montag, L., Tsur, H., Personality Traits and Psychosocial Adjustment with Burns. *Journal of Burn Care & Rehabilitation*, vol. 20, No. 4, 1999, pp. 340-346.
- ٣١- Lysaker PH, et al., op. cit.
- ٣٢- Tomaka, Joe; et al., op. cit.
- ٣٣- Van Lenthe F J., Snel J., Twisk JW; Van Mechelen W., Kemper Hc. Coping, Personality and Development of a Central Pattern of Body Fat from Youth into Young Adulthood: The Amsterdam Growth and Health Study. *Journal of the International Association for the Study of Obesity*, vol. 22, No. 9, 1998, pp. 861-868.
- ٣٤- Gilboa, D., et al., op. cit.

Abstract

THE COPING PROCESSES AND SOME PERSONALITY TRAITS CORRELATIONS AND PREDICTORS Samiha Nasr

The study aims at investigating the relation between coping processes and some personality traits that leads to identify the traits that might predict the coping processes. The study was undertaken on a sample of 168 respondents. It used different personality scales as well as scales of stress and coping processes. Correlations and step-wise regression were used to detect the relations between independent and dependent variables. The results revealed that the traits included in the study are predictors of coping processes.

الاستجابة للضغوط البيئية لدى عينة من الأطفال

المقيمين بالقرب من الطرق السريعة *

هالة رمضان **

اهتمت الدراسات حديثا برؤود أفعال الأفراد تجاه الظروف البيئية كمصادر للضغوط ، حيث تتراكم لدى الأفراد - مع مرور الزمن - الآثار المزعجة لتلك الظروف ، مما يؤدى بدوره إلى التعب المعرفى ، وهو ما يولد الإحساس بالضغوط لدى الفرد .

ويتعين على الأفراد التكيف لهذه الضغوط البيئية ، وإن كان ذلك يستهلك طاقاتهم السيكلوجية بدرجة مرتفعة ، خاصة إذا لم يكن فى استطاعتهم التحكم فى مصادر هذه الضغوط البيئية .

ومن تلك المثيرات - على سبيل المثال - ضوضاء النقل السريع ، وهى الضوضاء التى تسببها المشاحنات وسيارات نقل الركاب والسيارات الخاصة والدراجات البخارية ، وبلا شك فإن هذه الضوضاء تؤثر على السائقين والأفراد الذين يعملون أو يسكنون بالقرب من الطرق السريعة .

* ملخص رسالة بكثرواه ، قسم الدراسات النفسية ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

** باحثة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

ويتضح ذلك التأثير بشدة عند الأطفال ، حيث تتزايد أعداد المراهقين والأطفال فى مختلف أنحاء العالم الذين يتعرضون لخطر مستويات الصوت المرتفعة بطرق مختلفة .

وهذا ما انتهت إليه عدة دراسات أجريت على عينات من الأطفال الذين يعيشون إلى جوار المطارات ، أو الذين يعانون من ضوضاء الحضر .

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الاعتبارات التالية :

- الشريحة الإنسانية التى تناولتها الدراسة الحالية وهى الأطفال ، حيث إنهم يمثلون البنية الأساسية للمجتمع ، كما تعتمد صحتهم النفسية على مقدار ما يتحقق لهم من توافق نفسى وتربوى واجتماعى .
- ندرة الدراسات العربية التى تناولت الظروف الفيزيائية للسكن وتأثيرها على صحة الطفل الجسمية والنفسية .
- خطورة التعرض للضغوط لفترات طويلة أو مزمنة ، حيث إن كل كائن بشرى يمكنه احتمال الضغوط حتى مستوى معين منها فقط . ولهذه الضغوط تأثير تراكمى على الفرد ، ويؤدى استمرار هذه الضغوط إلى إضعاف كفاءة الفرد فى العمل ، وإلى حالات القلق والاستثارة ، ومن ثم التأثير على قدرة الفرد على التكيف مع المواقف الجديدة .
- أشارت الإحصاءات - التى أوردها تقارير الأمم المتحدة وبرامج حماية البيئة - إلى أن هناك مليارا وسبعمئة ألف طفل فى العالم مهددون بأخطار تلوث البيئة ، وتكون الصورة أكثر إزعاجا عندما نعلم أن من هذا العدد مليارا وأربعمئة ألف طفل من دول العالم الثالث ، وحده ، ويتسبب هذا التلوث فى وفاة ١٤ مليون طفل سنويا دون سن الخامسة فى دول العالم الثالث ،

بالإضافة إلى إصابة ثلاثة ملايين آخرين بإعاقات مختلفة خطيرة ، فضلا عن الصعوبات التي تواجه بقية أطفال العالم الأحياء .

أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة الحالية فيما يلي :

- ١ - التعرف على الفروق القائمة بين عينة من الأطفال المقيمين على الطريق السريع (كمصدر للضغوط البيئية) وبين عينة أخرى من الأطفال المقيمين بمناطق حضرية أخرى بعيدة عن الطريق السريع ، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الحالية ، وهي : الاستجابة النفسية للضغوط ، والشكاوى الجسمية ، وسمات القلق والعنوان .
- ٢ - الكشف عن الاختلافات في الاستجابة النفسية والجسمية للتعرض المزمن والمستمر للضغوط البيئية بين مجموعتين من الأطفال : إحداهما في مرحلة السن (٩-١٢ عاما) ، والأخرى في مرحلة السن (١٣-١٦ عاما) .

تساؤلات الدراسة

- في ضوء ما كشفت عنه الدراسات السابقة التي اهتمت بالسكن على الطرق السريعة ، وما ينتج عنه من ظروف بيئية ضاغطة ومزمنة ، وفي ضوء الأطر النظرية لموضوع الدراسة الحالية ، أمكن تحديد تساؤلات الدراسة كالآتي :
- ١ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستجابة للضغوط النفسية ، والشكاوى الجسمية ، وسمات (القلق والعنوانية) بين عينة الأطفال المقيمين بجوار الطرق السريعة وبين عينة الأطفال المقيمين بمناطق بعيدة عن الطرق السريعة ؟
 - ٢ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة الحالية ، وهي:

الاستجابة للضغوط النفسية ، والشكاوى الجسمية ، وسمتى القلق والعنوانية ، بين عينة الأطفال المقيمين بجوار الطرق السريعة فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وعينة الأطفال فى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) ؟

٣ - هل توجد فروق فى متغيرات الدراسة الحالية (الاستجابة للضغوط النفسية ، والشكاوى الجسمية ، وسمتى القلق والعنوانية) بين عينة الأطفال المقيمين بمناطق بعيدة عن الطرق السريعة فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وفى الفئة العمرية (١٣-١٦ عاما) ؟

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً : أدوات الدراسة

تكونت أدوات الدراسة من :

١ - استمارة بيانات أولية :

هدفت إلى التعرف على البيانات الأساسية للطفل والام ، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأسئلة التى من شأنها أن تخلق جواً من الألفة بين الباحثة وبين الطفل والام .

٢ - اختبار القلق : الحالة / السمة للأطفال :

ويقيس كلا من سمة وحالة القلق لدى الأطفال .

٣ - اختبار اليد الإسقاطى :

ويهدف إلى التنبؤ بالسلوك العدوانى المكشوف .

٤ - مقياس الاستجابة للضغوط : لقياس الاستجابة للضغوط النفسية .

٥ - مقياس الشكاوى الجسمية : لقياس الشكاوى الجسمية لدى الأطفال .

ثانياً: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى: وتتكون من الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع ، بحيث لا تقل مدة الإقامة عن عام على الأقل ، وأن يقع منزل الطفل بصورة مباشرة على الطريق السريع - طريق مصر الإسكندرية الزراعى - فى الجزء المار منه بمدينة طنطا .

واشتملت تلك المجموعة على ١٠٠ طفل من الذكور والإناث ، ممن تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦ عاماً . وقسمت تلك المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين تبعاً للمرحلة العمرية :

أ - مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٢ عاماً .

ب - مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاماً .

المجموعة الثانية : وتتكون من مجموعة الأطفال المقيمين بمدينة طنطا بمناطق سكنية بعيدة عن الطريق السريع وخالية من أية مصادر مزمنة للضوضاء ، ولا تقل مدة إقامتهم فى مسكنهم الدائم عن عام على الأقل .

واشتملت تلك المجموعة على ١٠٠ طفل من الذكور والإناث ، ممن تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦ عاماً . وقسمت تلك المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين تبعاً للمرحلة العمرية :

أ - مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٢ عاماً .

ب - مجموعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاماً .

ثالثاً: إجراءات التطبيق

تم تطبيق أدوات الدراسة فى جلسة تطبيق فردى بمنازل الأطفال فى ضوء تعليمات كل مقياس ، وذلك بعد التأكد - أولاً - من انطباق شروط الاختيار

المحددة سلفا قبل البدء بالتطبيق .

وقد حاولت الباحثة تطبيق أدوات الدراسة تبعا لترتيب واحد ، حيث تبدأ بتطبيق استمارة البيانات أولا بهدف كسب الألفة مع الطفل ومع الأم ، ثم يليه تطبيق مقياس (الاسمة/الحالة للقلق) ، حيث لاحظت الباحثة ظهور التملل سريعا عند الطفل عند تطبيقه لذلك المقياس على الرغم من قصره . ثم يليه تطبيق مقياس الاستجابة للضغوط ، ومقياس الشكاوى الجسمية ، حيث إن بنودهما كانت باللغة الدارجة ، وتدور حول الموضوعات التي تجذب انتباه الطفل . وفي النهاية ينتهي التطبيق بمقياس اختبار اليد ، حيث إنه كان من أكثر الاختبارات جذبا للإجابة عليه لدى الأطفال .

نتائج الدراسة

انتهت نتائج الدراسة إلى الآتي :

١ - عدم وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع ومتوسط درجات أطفال العينة الضابطة على كل من : مقياس الاستجابة للضغوط النفسية ، ومقياس الشكاوى الجسمية ، ومقياس سمة القلق .

٢ - اتضح وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع ومتوسط درجات أطفال العينة الضابطة على مقياس العدوان . وقد كانت الفروق في اتجاه الأطفال المقيمين على الطريق السريع .

٣ - ظهور فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع في الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، ومتوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع في الفئة العمرية (١٢-١٦ عاما) على كل من : مقياس الاستجابة للضغوط النفسية ، ومقياس الشكاوى الجسمية ، ومقياس

سمة/حالة القلق ، وقد كانت الفروق جميعها فى اتجاه مجموعة الأطفال فى الفئة العمرية (١٢-١٦ عاما) .

فى حين أوضحت النتائج عدم وجود فروق جوهرية فى متوسط درجات الأطفال المقيمين على الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، ومتوسط درجات أطفال نفس المجموعة فى الفئة العمرية (١٢-١٦ عاما) على مقياس العدوانية .

٤ - لم يتضح وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين بعيدا عن الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، ومتوسط درجات الأطفال المقيمين بعيدا عن الطريق السريع فى الفئة العمرية (١٢-١٦ عاما) على كل من مقياس الشكاوى الجسمية ، ومقياس سمة/حالة القلق ومقياس العدوان . فى حين أوضحت النتائج وجود فروق جوهرية بين متوسط درجات الأطفال المقيمين بعيدا عن الطريق السريع فى الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وبين متوسط درجات الأطفال فى نفس المجموعة فى الفئة العمرية (١٢-١٦ عاما) فى الاستجابة للضغوط النفسية .

ويمكننا أن نستخلص من نتائج الدراسة السابق عرضها أن أكثر المتغيرات وضوحا لدى عينة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع هى العدوانية .

فقد أشار العديد من الدراسات إلى أن العدوان عندما يكون هو الاستجابة المسيطرة على سلوك الفرد ، فإن ذلك يزيد من مستوى الاستثارة لديه ، ويزيد أيضا من كثافة السلوك العدوانى ، وعلى هذا فإن الضوضاء المعرض لها الطفل بشكل مزمن عندما تزيد من مستوى الاستثارة لدى الفرد لمدى معين ، فإن العدوانية ترتفع لديه لنفس المدى .

كما يمكن أن يؤدي التعرض لتلوث الهواء إلى جعل الفرد أكثر استعداداً للمشاحنة . كما انتهت النتائج أيضا إلى عدم وجود فروق واضحة بين مجموعتي الأطفال الضابطة والتجريبية في الاستجابة للضغط ، والشكاوى الجسمية ، وسمة وحالة القلق لدى الطفل .

ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء مدى إدراك مصدر الخطورة لدى الأطفال ، حيث إن ثمة علاقة بين إدراك مصدر الخطورة وبين الآثار السلبية للمصدر .

فقد أوضحت إحدى الدراسات التي هدفت إلى معرفة الارتباط بين إدراك الفرد لمصادر الضغوط البيئية (الضوضاء ، تلوث الهواء ، الزحام) وبين تقارير الأفراد بالآثار السلبية لتلك المصادر ، أنه كلما كان أدراك الفرد بخطورة مصادر الضغط أعلى كلما ظهرت عليه الآثار السلبية لتلك الضغوط بدرجة أكبر .

وهو ما يتفق مع ملاحظات الباحثة أثناء موقف التطبيق وتفاعلها مع آباء وأمهات الأطفال ، حيث كانت شكاوى الأم والأب من السكن قرب الطريق السريع واضحة جدا بالنسبة لشكاوى الأطفال التي لم تكن على درجة كبيرة من الوضوح .

كما اتسقت تلك النتيجة مع نتيجة الدراسة التي تشير إلى وجود فروق جوهرية بين الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع في الفئة العمرية (٩-١٢ عاما) ، وعينة الأطفال في نفس المجموعة من الفئة العمرية بين (١٣-١٦ عاما) في اتجاه مجموعة الأطفال الأكبر سنا .

وتضيف الباحثة ملاحظتها أثناء تفاعلها مع الأطفال المقيمين على الطريق السريع ومع آبائهم وأمهاتهم في موقف التطبيق ، أن هؤلاء الأطفال يتمتعون بدرجة مرتفعة من الحماية الزائدة من الأم والأب مقارنة بمجموعة أطفال العينة

الضابطة .

فعلى سبيل المثال ، تقوم الأم أو الأب عادة بتوصيل طفلها إلى مدرسته أو إلى سيارة المدرسة ، رغم أن عمره الزمنى يسمح بتحمل تلك المسئولية ، ولا يكلف الأب أو الأم الابن بتحمل بعض المسئوليات التى يمكن أن يتحملها من هم فى مثل أعمارهم ، كشراء بعض احتياجات المنزل ، والغالبية منهم لا تسمح للابن أو الابنة بالخروج بمفردهما أو برفقة بعض القرناء ، ويقرر الأب أو الأم أن تلك الحماية الزائدة بسبب خوف الأم أو الأب على الابن من التعرض للمخاطر أو الحوادث التى يمكن أن يتعرضوا لها بسبب قرب المسكن من الطريق السريع .

ومن ثم يمكن أن يؤدي ذلك الاهتمام والحماية الزائدة من الأم والأب إلى عدم وضوح الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين مجموعتى الدراسة من الأطفال فى متغيرات الدراسة (الاستجابة للضغط ، والشكاوى الجسمية ، وسمة/حالة القلق) .

ويمكننا الانتهاء - بوجه عام - مما سبق إلى أن أكثر المتغيرات وضوحا لدى عينة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع هى العدوانية ، بينما اختفت الفروق بين مجموعتى الأطفال الضابطة والتجريبية فى الاستجابة للضغط والشكاوى الجسمية وسمة وحالة القلق .

كما أشارت النتائج إلى أن مجموعة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع الأكبر سنا ، وتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ عاما، كانوا أكثر استجابة للضغط النفسية ، واتضح لديهم الشكاوى الجسمية بدرجة أكثر ارتفاعا ، كما ارتفعت لديهم درجة القلق (سمة وحالة) ، وذلك بالمقارنة بمجموعة الأطفال المقيمين بالقرب من الطريق السريع الأصغر سنا ، وتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٢ عاما .

مؤتمر

الإصلاح الهيكلي والتحول في المنظمات والأعمال

ابتسام الجعفراوى *

عقد مؤتمر الإصلاح الهيكلي والتحول في المنظمات والأعمال في الفترة من الثالث إلى السادس من سبتمبر ٢٠٠٣ بمدينة كمبردج بإنجلترا . نظمت المؤتمر مدرسة أشكروفت لإدارة الأعمال Ashcroft International Business School بالتعاون مع منتدى أثينا للسياسات Athenian Policy Forum.

وشارك في المؤتمر باحثون من كل من : إنجلترا ، والولايات المتحدة ، وأسبانيا ، وفرنسا ، واليونان ، وكندا ، وبلجيكا ، ومصر ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وسنغافورة ، وإستراليا .

وقد تم خلال المؤتمر تبادل الخبرات والرأى من خلال عرض عدد من تجارب كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، قدمها باحثون من الدول السابق الإشارة إليها . وتميز المؤتمر بكثافة المادة العلمية المقدمة ، والتي تنوعت ما بين محاضرات رئيسية ، وورش عمل ، وجلسات لمناقشة الأوراق المقدمة من المشاركين . وقد عرضت الأخيرة في جلسات موازية (متزامنة) ؛ نظراً لتعددتها،

• خبير ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية الاقتصادية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤

حيث بلغ إجمالي الأوراق العلمية المقدمة نحو ٣٠ ورقة علمية ، وبلغ إجمالي عدد جلسات المؤتمر نحو أربع عشرة جلسة موزعة كالتالى :

الجلسة الأولى : المعرفة : محاور التباين والالتقاء .

الجلسة الثانية : بعض قضايا الحكومة الإيماجية

الجلسة الثالثة : قضايا التكامل الاقتصادى .

الجلسة الرابعة : الاقتصاديات الانتقالية .

الجلسة الخامسة : التخلف والتنمية .

الجلسة السادسة : محاضرة رئيسية حول : البحث المستفيض عن التنمية

الجلسة السابعة : ورشة عمل حول : نحو فهم للتحويل المؤسسى فى إطار أخلاقى .

الجلسة الثامنة : محاضرة رئيسية عن التجارة ، والاستثمارات الأجنبية ، والإنتاج المشترك عابر الحدود .

الجلسة التاسعة : قضايا تنموية .

الجلسة العاشرة : الكفاءة التنافسية .

الجلسة الحادية عشرة : محاضرة رئيسية عن التحويل نحو اللامركزية فى الإدارة المالية ، دراسة حالة بلغاريا .

الجلسة الثانية عشرة : الهيئات الفاعلة فى التغيير .

الجلسة الثالثة عشرة : إصلاح الحكومات والمنظمات .

الجلسة الرابعة عشرة : جلسة ختامية عن الإصلاح الهيكلى والمؤسسى .

وقد عكست الأوراق المقدمة التوجهات البحثية فى المناطق المختلفة من العالم ، والتي ارتبطت بدورها بمستوى التقدم فى أنظمة الحكم ، والإدارة ، والعلوم والتكنولوجيا . واهتم الباحثون فى الدول المتقدمة بدراسة موضوعات

مثل : تحرير التجارة ، والتكامل الاقتصادى (خاصة بين دول الاتحاد الاوروبى) ، والتنافسية والإنفاق على البحوث والتطوير ، والعودة ومجتمع المعلومات ، وأيضا التطور الذى لحق بعلم الاقتصاد ، خاصة فى اتصاله بالعلوم الأخرى من خلال دراسة لأعمال الباحثين الحاصلين على جائزة نوبل .

وأوضحت الدراسات المقدمة الاتجاه نحو مزيد من التعاون والتكامل ، ليس فقط بين دول أوروبا الغربية وبعضها البعض ، وإنما أيضا بين دول أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية من خلال نظام موحد للمعلومات والتعاون البحثى بين دول جانبي القارة .

كما امتد اهتمام باحثى الدول المتقدمة إلى دراسة بعض قضايا دول الجنوب ، وهو الاهتمام الذى عكس - فى جانب منه - كيفية الاستفادة من الفرص المتاحة أمام الدول المتقدمة لتوسيع أسواقها فى هذه الدول النامية ، وذلك سواء فيما يتعلق بالسلع والخدمات التقليدية ، أو بدراسة الطلب على الخدمات التعليمية فى بعض هذه الدول النامية ؛ بهدف دراسة إمكانيات التعاون وفتح قنوات تعليمية معها .

وقد أوضحت الأوراق تشابه مشكلات دول العالم النامى وبعض دول أوروبا الشرقية التى تمر بمرحلة تحول . ومن أهم المشكلات التى تم تناولها مشكلات: الاقتصاد الخفى ، والفساد ، والبطالة ، وأزمة النمو ، ومشكلات فتح الأسواق ، والتحرير المالى .

كما تعرضت الدراسات لقضايا أداء القطاع العام والتخصيصية فى دول مثل : الصين ، واليونان. وقد أوضحت هذه الدراسات تشابه المشكلات مع تلك السائدة فى دول العالم النامى بصفة عامة ، ومنها مصر ، من قبيل : ضعف الأداء ، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع ، والتى ارتبطت - فى بعض

الأحيان - بحالات الفساد الإدارى .

وأكد المشاركون على أهمية الإصلاح المؤسسى وإصلاح نظم الحكم خلال فترات التحول بما يتواءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية العالمية خلال القرن الحادى والعشرين . كما كان هناك اتجاه للتأكيد على اختلاف الظروف الداخلية والخارجية للدول المختلفة ، مما يتطلب مرونة فى صياغة سياسات الإصلاح والتنمية لتتفق مع طبيعة كل دولة ، بالإضافة إلى الحاجة للتعديل والتطوير المستمر لهذه السياسات بما يتلاءم مع الاحتياجات والظروف المتغيرة لكل دولة .

فهم التعمّر: رؤى نقدية وكونية *

عرض كتاب

أحمد حسين **

يقع الكتاب الراهن فيما يقرب من مائتي صفحة ، وليس له مقدمة أو خاتمة ، ولكن الكاتب يخصص الفصلين الأول والأخير ليقوما بمهمة التقديم للأفكار ثم ختامها . ويضم الكتاب اثني عشر فصلا ، يختص الأول منها ببيان أهمية وملامح الجدل المعاصر حول مفهوم التعمّر ، ومرجعيات الاختلاف بين الباحثين حيال مفاهيم كالتعمّر والمعمرين والخصائص البيولوجية والاجتماعية والسمات النفسية المصاحبة للمرحلة ، بينما يرصد الفصل الثاني الاتجاهات الاجتماعية إزاء ظاهرة التعمّر في مختلف الثقافات وما إذا كانت توجد ملامح معينة تخصها في كل سياق ثقافي . ثم يلقي الفصل الثالث نظرة نقدية حول علم الديموجرافيا وموقفه من كبار السن ، والقيم الاجتماعية المهيمنة التي تؤثر في معارفنا الديموجرافية حول قضايا مختلفة ، كالحجم المتزايد للمسنين ، ومعدلات الإعالة

Gail wilson: Understanding Old Age, Critical and Global Perspectives, London, Sage Publications, 2000.

.. باحث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

والتحول الديموجرافى . ويتناول الفصل الرابع بعض القضايا السياسية المرتبطة بالمسنين ، وأهمها وزنهم وتوجهاتهم الانتخابية ، وي طرح تفسيرات للتزايد المستمر فى حجم مشاركتهم السياسية مقابل انخفاض حجم مشاركة الشباب والبالغين . ويركز الفصل الخامس على تأثير قوى العولة وما تفرزه من تحولات على أوضاع المسنين . ثم يوضح الفصل السادس ملمحا آخر من تجليات العولة والتغير الاقتصادى مثلأ فى أنماط هجرة المسنين بفعل الظروف الدولية والمحلية المحيطة ويوصفها - أى الهجرة - تمثل تحديا لما يسود من أفكار عن ضعف المسنين وسلبيتهم وعدم قدرتهم على التكيف الاجتماعى . أما الفصل السابع فيعرض للمعاشات التى يحصل عليها المسن بوصفها من أهم المصادر الداعمة التى يتكىء عليها فى حياته ، ويتضمن مقارنات عن أحجامها واستدامتها وكفايتها فى سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة . ويتصدى الفصل الثامن لأهم الأفكار الشائعة التى تبرر عدم استدامة الدعم المقدم للخدمات الصحية التى يحصل عليها المسن بدعوى وجوب إعادة جدولتها أو إعادة توزيعها . أما الفصلان العاشر والحادى عشر فيناقشان تفصيلا أنساق الخدمات المقدمة للمسنين ، وأنماط الرعاية المؤسسية التى يحتاج إليها كل فريق منهم ، والخدمات المقدمة للمرضى والعاجزين ، بل وأنماط التأهيل والإعداد الموجهة للعاملين مع المسنين ومقدمى الرعاية والقائمين عليها بوجه خاص . أما الفصل الثانى عشر والأخير فيطرح رؤى نقدية لجمل الخطابات العلمية المهيمنة فى دراسات المسنين ، من زاوية وسائطها المنهجية ، ومرجعياتها النظرية والتفسيرية التى تعتمد عليها ، والتوجهات التى تقترحها لمعالجة الظاهرة . ولعل السؤال الذى يتبادر إلى الذهن حال قراءة هذا الكتاب مفاده أين يقع على خريطة الكتابات المتاحة فى مجال المسنين ، وما يمكن أن يضيفه إلى الحصاد المعرفى المتراكم

الآن ، وما هي أيضا مجالات تحيز الباحث للنموذج الغربي والأمريكي معا بمضامينه القيمية والأيدولوجية المختلفة ؟ ورغم أن الكتاب قد يجيب فقط على بعض التساؤلات المهمة ، في حين يتجاهل قضايا أخرى لا تقل أهمية عن الطرح المقدم ، إلا أن أحد أهم ما يقدمه هو محاولة تعميق ما هو سائد من معارف سطحية حول ظاهرة التعمر بوجه عام ، وتحليل المشكلات المرتبطة بهذه المرحلة العمرية . كما يطرح - في أماكن غير قليلة - المنهجيات الشائعة ، وما تركز عليه من أطر ومفاهيم حول تعريف "المسنين" .

المسنين : لغة ومعنى

عندما يطرح الكاتب ما هو المقصود بكلمة المسنين يشير إلى ثراء اللغة الإنجليزية بمتراصفات كثيرة لوصف هؤلاء الأفراد : فهناك كبار السن "The Aging" ، أو "The Old" ، وهناك كبار السن "old Age" ، وهناك المحالون "Pensioners" ، وهناك أيضا الكبار "The Elderly" ، ولكن الكاتب يشير إلى أن كلمة "The Old" ، أي كبار السن ، لاتعد تعبيراً مهنذباً لوصف هؤلاء الأفراد في الثقافة الغربية ، ولكن يصطلح على تسميتهم "The Elderly" باعتبارها أكثر تأدباً وملاءمة. ويشير - في هذه السياق - إلى شيوع كلمة "Senior Citizen" ليقصد بها المسن في ظل الثقافة الأمريكية تحديداً في مقابل ندرة استخدامها في إنجلترا . ويشير هنا إلى مسح قومي أجرته منظمة المسوخ الأوروبية ESO عن المسنين في أوروبا ، سنّـل المسنون خلاله عن التسمية التي يفضلونها، فجاءت كلمة "Senior Citizen" على قمة الاختيارات . ويعرّف التعمر بأنه حالة ما بعد سن الخامسة والستين في مجتمعات كثيرة . ويأخذ الباحث على كثير من الباحثين وضع المسنين جميعاً في فئة واحدة قائلاً:

"إنه لمن قبيل التبسيط الزائد للأمور تعريف هؤلاء البشر بالنظر إلى سمة واحدة فقط من سماتهم وهى العمر ؛ كما أن كبر السن ليست حالة استاتيكية ثابتة ، إن هذه المفاهيم الجمعية تتجاهل ما قد يوجد بين المسنين من تباينات شديدة فى النوع والطبقة والسلالة والعمر ، ولذا فإن الذين يطلقون مصطلح "المسنين" The Old على المجموع ربما يتجاهلون هذه التباينات .

ويشير الكاتب إلى أن مجتمعات قليلة جداً فى العالم هى التى يتمتع فيها غالبية المسنين (نذكروا أو إناثا) بالحالة الصحية والاجتماعية المرغوبة ، ولكن من ناحية أخرى لا يجب الافتراض بأن التمتع بحالة من التعمّر الجيد يمثل حالة طبيعية أو ثابتة أو مطلقة ؛ وذلك لأن خصائص مثل الضعف والتغير فى الحالة الفيزيائية تعد مؤشرات طبيعية لكبر السن ، ولكن تختلف درجة هذا التغير - بشدة - من سياق اجتماعى وثقافى لآخر ، فالتأثير الحقيقى للتغيرات الفسيولوجية يرتكن - بشدة - إلى ما إذا كانت البيئة الاجتماعية المحيطة متجاهلة أو مدعّمة للمسنين ، كما تمارس العوامل الثقافية دوراً فى التعمّر وتجلياته ، وينتهى من مناقشة هذه القضية إلى عدم وجود أشكال ثابتة وقابلة للتعميم عن التعمّر ، ففى ظل العالم المتغير باستمرار يظل المفهوم فى حالة تغير دائم عبر الثقافات والمجتمعات والأسر .

الاتجاهات الاجتماعية إزاء ظاهرة التعمّر

خضعت البنى الاجتماعية فى كثير من المجتمعات لتحولات جذرية : اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، تمخضت عن طغيان القيم المادية ، وانتشار التصنيع ، وزيادة التضخم الحضرى ، وامتداد موجات التغريب ، التى أفضت جميعها - فى تصور الكاتب - إلى انهيار ما أسماه "العصر الذهبى للمسنين" ، والذى طالما شهد احتراماً كبيراً لوجودهم الاجتماعى ، والعناية الأسرية الشديدة بهم ، فى

ظل مجتمعات كانت تؤسم بأنها تقليدية ومستقرة . لكن هذه التحولات أنفضت إلى انهيار سلطتهم الروحية ومكانتهم الاجتماعية ، وحالة التضامن الأسرى التي كانت تحميهم من التدهور الذى يعانون منه الآن . ويشير الكاتب إلى أنه من جراء هذه التحولات تخلّقت هوةٌ سحيقة بين وضعية التنامى المتزايد لفردية السوق وقواه وعلاقاته ، وبين البناءات الجمعية الداعمة لأولئك الذين يفتقدون القدرة على التعايش مع توحش آليات السوق ، ولم تعد مصادر القوة فى المجتمع ترتبط بمجرد توزيع المصادر المادية والروحية أو المعنوية المتاحة ، لكنها أيضا وعلى نطاق أوسع غدت أكثر ارتباطا ببنية المعارف والمعلومات والبيانات المتاحة حول المسنين . وتأتى على قائمة هذه المعارف الطريقة التى نرى بها المسنين بوصفهم يمثلون عبئا على الشرائح العمرية الأخرى - الشابة بالأخص - ونمط الحلول التى تطرح لأوضاعهم المأزومة ، والصورة الذهنية المهيمنة حيالهم فى المجتمع ، والطريقة التى تقدمهم بها الأجهزة الإعلامية الضخمة ، وكذا التمويل المتاح لإجراء بحوث علمية عنهم . وينتهى الكاتب فى طرحه إلى تأكيد أهمية النظرة الاجتماعية الإيجابية لكبار السن ، ونبذ جملة التصورات السلبية المضللة حيالهم.

المسنون عبر الثقافات

تتباين الرؤى الثقافية للعمر ولراحله المتقدمة - بوجه خاص- عبر العالم ، كما تتغير عبر الزمن . فالعمر المتقدم يختلف بين الرجال والنساء فى المعنى والمبنى والفاعلية ، وبين الطبقات والفئات الاجتماعية والأقليات العرقية داخل المجتمعات المختلفة . وإذا كانت مرحلة التعمّر تختلف - بشدة - فى أبعادها ومشكلاتها بفعل التباينات الثقافية بين المجتمعات ، فإن الأنساق الثقافية التى يعيش فى

كنفها المسنون تمارس دوراً فاعلاً وغير خفى فى صياغة المدركات الاجتماعية والثقافية حيال المسنين . ومن هنا يؤكد الكاتب على وضعية الاختلاف الشديد بين أحوال المسنين عبر الثقافات المختلفة ، بل ومن نسق ثقافى مهيم لآخر داخل المجتمع الواحد . فالعولة - مثلاً - قد جلبت فى ركايبها تغيرات سريعة ومتلاحقة وواسعة المجال لدرجة أن أجيال المسنين فى المجتمع الواحد تنتمى إلى ثقافات تختلف فى أمور كثيرة مقارنة بنظرائهم فى مراحل سابقة . وفى مقابل هذا يصبح دور العوامل الفسيولوجية والبيولوجية والعقلية والنفسية وما تؤدى إليه من تغيرات مرتبطة بهذه المرحلة هامشياً - إلى حد كبير - فى الفهم والتحليل (فمن غير المقبول أن ندرج الرجل الأمريكى المحترف أو الخبير فى صناعة أو مجال ما ، والبالغ من العمر ٦٥ عاماً ، فى قائمة واحدة أو فى تعريف واحد مع الفلاح الإفريقى المريض الذى يعيش فى بيئة غير صحية وغير ملائمة ، رغم اشتراكهم فى العمر والنوع، كما تمارس البنى الثقافية المهيمنة دوراً مهماً فى تباين أنماط الدعم النفسى والرعاية الاجتماعية المقدمة للمسنين ، ففى بعض الثقافات يموت المسن المريض بسبب القصور الشديد فيما هو متاح له من خدمات ورعاية .

ويدعو الكاتب إلى تبنى عالمى لمجموعة القيم والمفاهيم التى تسود فى الأيديولوجية الغربية حيال قضية المسنين ، والعمل بمقتضاها ؛ حتى يتحقق لهذه الفئة السكانية ما تستحقه من رفاهية وخير .

ومبررات الكاتب فى ذلك أن المسن فى ظل الثقافات الغربية يلقى اهتماماً واحتراماً كبيرين ، ويستطيع أن يحقق توقعات اجتماعية ناجحة ، من خلال سياقات تتيح له تقديم نماذج حياتية ناجحة ومنتجة . فى حين أنه فى ظل ثقافات أخرى يترادف مفهوم المسن مع مفهوم العاجز Disable . وفى ثقافات ثالثة يُنظر للمسن على أنه فرد لا يتحمل عبء ذاته ، ولا يخدم نفسه ، ويعتمد يوماً

على الآخرين . وفى ثقافات رابعة يعتبر المسن هو المحال للمعاش بالأساس ، وبالتالي لا يحق له الحصول على فرصة عمل . وفى ثقافات خامسة يعتبر المسن هو من بلغ سن الثمانين . مجمل القول فى هذه القضية هو تأكيد الكاتب على وجوب تبني النموذج الغربى فى التعامل مع قضايا المسنين ، حيث يسهم هذا الموقف فى وقايتهم من خطر العيش فى مواجهات مستمرة مع أنساق قيمية وثقافية متباينة لا تقبل هذه الشريحة أو تنبذهم ، وقد تمارس نهجا إقصائيا حيالهم .

السياسة الاجتماعية

فى ظل هيمنة اقتصاد السوق وترسخ علاقاته وماينطويان عليه من منافسات شرسة ينتهى الوضع دوما إلى مخرجات جد فقيرة بالنسبة للذين لايجنون الموارد الاقتصادية التى يحتاجونها ، ويأتى فى طليعة هؤلاء كبار السن من الرجال والنساء . وإذا كانت السياسات الاقتصادية تقيم بوصفها رشيدة وعقلانية وحتمية فى الآن ذاته ، فإنها أيضا هى التى تصوغ بناء القوة فى المجتمع . فما تطرحه هذه السياسات من خيارات اقتصادية واجتماعية حتمية تنتهى إلى الانحياز للشرائح العمرية الأصغر فى مقابل إفراز تداعيات سلبية على أحوال الشرائح العمرية الأكبر سنا ، والتى غالبا ما تنتجسد فى خفض الإنفاق المقدم لدعم الرعاية الصحية والخدمية وتضاؤل حجم المعاشات فى ضوء السياسات الانكماشية . ومن هنا ينتج عن تحيز السياسات الاجتماعية ضد المسنين أعباء اقتصادية إضافية على ذويهم ، وعلى من يتولون رعايتهم وهم أسرهم فى أغلب الأحيان . ويذهب الكاتب إلى أنه قد بلغ من تفاقم الأزمة حالة من العجز عن مسايرة متطلبات وأعباء الرعاية والحماية التى يحتاجها المسن . هذا الموقف ليس حكرًا على مجتمعات بعينها ، ولكنه ينسحب متدرجاً فى شدته من مجتمع لآخر .

ومما يدعم هذا الرأي ما تبهرن عليه الإحصاءات في عدة دول - مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وكندا - من وجود علاقة ضعيفة جداً بين الزيادة في حجم السكان في سن المعاش ، ونصيب ما يتفق على المعاشات من الدخل القومي . ففي حقبة الثمانينيات - مثلاً - بلغت نسبة من هم في سن الخامسة والستين في إنجلترا نحو ١٥٪ من السكان ، في حين كان نصيب ما يتلقونه من معاشات لا يزيد على ٦٪ من إجمالي الناتج القومي ، وبالمثل بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة ١١٪ من إجمالي السكان و ٦٪ نصيب ما يتلقون من معاشات .

الديموجرافيا والتعمّر السكاني

ويتحدث الكاتب عن أنماط النمو السكاني في العالم ، وأهمية استخدام بيانات ديموجرافية موحدة يمكن بناء عليها التحدث بلغة واحدة ومشاركة عن التقسيمات العريضة لشرائح السكان . وبغير هذا ، فإن تلك البيانات "الخام" سوف تبدو غريبة وغير مألوفة أو مقبولة ما لم يتم تغييرها لتتوافق مع النموذج الديموجرافي العالمي المهيمن .

ويذهب الكاتب إلى أن تعمّر السكان ينتج عن التحول من معدلات الخصوبة العالية وكذا معدلات الوفيات العالية إلى الانخفاض البطيء أو السريع في معدلات الخصوبة والوفيات معاً ، وهذا الاتجاه الكوني هو ما يسمى "بالتحول الديموجرافي" ، وهو الذي حدث عبر التاريخ ، واتخذ تجليات متباينة في الدول المختلفة . ومن أهم الأفكار التي يطرحها الكاتب في هذه القضية أنه مع نهاية القرن العشرين كان من الممكن رصد خمسة أشكال من التحول الديموجرافي تمخضت عن معدلات وأنماط مختلفة من تعمّر السكان نعرضها على النحو

التالى :

- **النمط الأول :** ويتجسد فى الانخفاض المتباطئ - أو الثابت تقريبا - لمعدلات المواليد مصحوبا بانخفاض بطيء فى معدلات الوفيات ، وهذا أدى إلى تعمر بطيء نسبيا لمجموعة من السكان هم فئة المسنين ، وتعد بلدان أوروبا الغربية مثلا على ذلك .

- **النمط الثانى :** وهو يماثل النمط الأول ، لكن مع حدوث انخفاض فى المعدلات العالية للهجرة التقليدية ، مما أدى إلى معدل متوسط للتعمّر ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا أمثلة على ذلك .

- **النمط الثالث :** يشمل انخفاضا سريعا أو سريعا جداً فى معدلات المواليد ، مع انخفاض متسارع فى معدلات الوفيات وهذا ما أدى إلى تعمر سريع جداً ، وتعد اليابان وأجزاء من أمريكا اللاتينية والصين أمثلة على هذا النمط .

- **النمط الرابع :** ويتجلى فى انخفاض معدلات المواليد مصحوباً بانخفاض متسارع فى معدلات الوفيات ومؤديا إلى معدل بطيء نسبيا لتعمر السكان الذين كانوا من قبل فى مرحلة الشباب ، وتعد معظم الدول النامية والأقطار الصناعية الحديثة مثلا على هذا النمط .

- **النمط الخامس :** ويتمثل فى انخفاض معدل المواليد مصحوبا بمعدلات وفيات ثابتة ، ويؤدى هذا إلى تعمر بطيء للسكان ، ويعد الاتحاد السوفيتى السابق ونول أوروبا الشرقية أمثلة على ذلك .

المسنون كفاعلين سياسيين

يذهب الكاتب إلى أنه فى المجتمعات التى تنخفض فيها معدلات المواليد ينخفض فيها أيضا حجم الناخبين البالغين ، ويتزايد فى المقابل حجم الناخبين من المسنين بصورة ثابتة . ولأنهم أكثر حرصا من الشباب على التصويت ، يتوقع الكاتب

تزايد الوزن التصويتي لهم في المستقبل القريب في غالبية المجتمعات . ويجزم الكاتب بأن المسنين على النوام هم أكثر الشرائح العمرية اهتماما بالسياسة مقارنة بالبالغين وصغار السن ، كما في أمريكا والدول الأوروبية على سبيل المثال ، ومن ثم فهم أكثر ميلا وإقبالا على الانتخابات والتصويت . ففي الولايات المتحدة في الوقت الذي تأتى فيه المحصلة النهائية للتصويت منخفضة ، فإن كبار السن تحديداً يشكلون كتلة تصويتية هائلة ، حيث يمثلون نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من جملة الأصوات ، وبناء على هذا يتنبأ الكاتب بأنه في المستقبل ، ومع الارتفاع المتنامي في مستوى التعليم ، سيصبح المسنون أكثر إقبالا على التصويت ، مالم يصابوا بخيبة أمل في النظم السياسية القائمة . ويؤكد الباحث هنا أن ثمة اتفاقا بين الباحثين المعنيين على أن تدهور الحالة الصحية للمسن ومعاناته من العجز تعد من أهم أسباب إحجامه عن التصويت ، في مقابل تزايد النسبة بين المسنين الأصحاء في الديمقراطيات المتقدمة ، وهنا تتدخل الوسائط التكنولوجية الحديثة في تمكين هؤلاء المرضى من المشاركة في التصويت . وينتهي الكاتب في هذا السياق بطرح تساؤلات عدة أهمها : هل يمانع بعض المسنين في التصويت لصالح تكتل أو حزب معين ولماذا يمانعون ، وإذا ماشاركوا هل يكون ذلك بوصفهم كتلة تصويتية ذات كيان أم كأفراد مستقلين ، وهل يمارسون أنوارهم كجماعة ضغط ويعرضون بالتالى مطالبهم الفنية الخاصة ، أم يميلون لعرض قضايا الجماهير العريضة في المجتمع من مختلف الشرائح ؟

تداعيات العولة على أوضاع المسنين

لقد فرضت ماحملته العولة في رحمها من تحولات جذرية تغييرات موازية في نواح حياتية كثيرة ، ليس أقلها تغير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي دأب كبار السن على إتيانها منذ أمد طويل . ويذهب الكاتب إلى أنه من شأن هذه

التغيرات فى مستويات المعيشة وأنماط الحياة والعادات الاجتماعية أن تيسر حياة المسن وتعود عليه بالمنفعة ، هذا فقط فى المجتمعات التى يحصل فيها على معاش كاف لسد احتياجاته وأسرته ، ولكنها تؤدى إلى تدعيم حالة الفقر والتهميش حينما ينخفض حجم المعاش ، ومن هنا لا يتمكن كبار السن من الاستفادة من هذه التطورات . ويؤكد الكاتب أنه فى سياق العولة ، وفى ظل عدم كفاية المعاشات التى يحصل عليها المسنون ، فإن جزءاً كبيراً منهم يضطر للعمل المأجور ، ولقد لفت تقرير الأمم المتحدة عن موقف المسنين فى العالم The world aging situation لعام ١٩٩١ الانتباه إلى التزايد الشديد فى أعداد المسنين - رجالاً ونساءً وفى أنحاء مختلفة من العالم - الذين يعملون فى رعاية الأطفال أو فى حراسة البضائع أو أعمال البستنة Gardening، ولاتدرج مثل هذه الأنماط من العمل المأجور فى الإحصاءات الاقتصادية الرسمية الوطنية، ومن السهل أن تظل غير منظورة أو مقيمة ، ففى مسح أجراه أحد الباحثين (عام ١٩٨٩) فى منطقة الإكوادور اتضح منه أن ١٣٪ فقط من المسنين فوق سن ٧٠ عاماً هم الذين لا يعملون خارج المنزل ، وذلك بين الرجال والنساء على السواء . أيضاً فى ظل سياسات العولة تصبح قضية توفر أو غياب فرص الوفاء بمتطلبات تحقيق الذات بالنسبة للمسن قضية غاية فى الأهمية، لاسيما مع استمرار حالة الانسلاخ الأسرى وتدهور الظروف الاقتصادية . ويعدد الباحث - فى هذا السياق - استراتيجيات متنوعة يتبناها المسنون فى أنحاء مختلفة من العالم لضمان مصادر دخل مستمرة أو شبه مستمرة .

استدامة المصادر المادية للمسن

تشكل المعاشات التى يحصل عليها المسن أهم المصادر المالية الداعمة له ، والتى يتكئ عليها حال مواجهة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، فهى

المصدر الأساسى للدخل لدى الغالبية الساحقة من المسنين فى العالم ، وهى سبيل الأمان المادى لهم فى مراحل حياتهم المتقدمة . فالمعاش هو الذى يتيح للمسن حياة ملائمة بعيدة عن ضغوط وتوترات اللجوء للبحث عن ممارسة نشاط اقتصادى ليدر له دخلا . وليس هناك كثير من المجتمعات - بخلاف أوروبا الغربية والولايات المتحدة - التى يحصل فيها المسن على معاش مرتفع يؤدى لارتفاع مستوى حياته . ففى هذه الدول يعتبر المعاش المكون الأكثر أهمية فى السياسات الاجتماعية الموجهة للمسنين ، كما يشكل شريحة كبيرة من جملة الإنفاق الحكومى ، لكن هذا الموقف لا يمنع الكاتب من طرح قضية غاية فى الأهمية مفادها التعرض المستمر لأموال المعاشات فى الدول الرأسمالية للمقامرة الاقتصادية من قبل أصحاب المؤسسات والشركات ، بل والحكومات فى بعض الأحوال . ويمكن السبب الرئيسى لهذا فى ضخامة المبالغ المالية المخصصة للمعاشات ، ومن ثم تصبح مصدراً للإغراء الشديد لكثير من الجهات والأطراف بدعوى وجوب استثمار هذه الأموال فى مشروعات مختلفة ، وبما يعود بالنفع على أصحابها .

وينهى الكاتب حديثه هنا بالتأكيد على وجوب اهتمام الباحثين بدراسة أنساق المعاشات التى تقدم ، خاصة فى الدول النامية أو الأقل تقدماً ، وكيفية الاحتفاظ بمستوى من المعاشات متلائم مع موجات التضخم وارتفاع الأسعار ، كما يجب دراسة أنماط المساعدات الاقتصادية ، ومدى استدامتها ، تلك التى تقدمها الأسرة للمسن حال عجزه عن تدبير مصدر دخل ثابت لنفسه .

أنماط أربعة لهجرة المسنين

تمثل هجرة المسن تحدياً كبيراً أمام عالم كبار السن ، ويرصد الكاتب أنماطاً أربعة لهجرة المسنين : **النمط الأول** وهو مايسميه الكاتب بالهجرة المعتادة أو

المالكوفة ، ويتم بأعداد متزايدة إلى المجتمعات الغربية ، والتي تتوافر فيها مستويات رفاه عالية ، وإذا فإن هذا النمط يقتصر على المجتمعات الغربية ، كما أنه يلقى الاهتمام الأكبر من الباحثين المعنيين بأمور المسنين . أما النمط الثاني ، وتمثله الهجرة الاقتصادية ، ويموجبها يهاجر الشاب للعمل في مجتمع أجنبي ، وتمتد إقامته لفترة طويلة حتى يبلغ سن التعمّر ، وهؤلاء المسنون الأجانب يصبحون جزءاً من المجتمع الذي يقيمون ويعملون فيه . وتعد مجتمعات الخليج أحد الأمثلة البارزة على هذا النمط بصورة كبيرة . إلى جانب مجتمعات أخرى كالهند والمجتمعات المجاورة للمحيط الهادئ . وفي مواجهة هذا الموقف - أي الإقامة الدائمة بالمجتمع المستقبل للعمالة - قد تلجأ هذه المجتمعات إلى عدم السماح لهؤلاء المهاجرين بالبقاء فيها بعد انتهاء فترة العمل ، وربما تحرمهم من المعاشات التي كانوا يحصلون عليها ، ومن هنا فإن المشكلة التي يواجهها هؤلاء المسنون العائثون هي عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة في مجتمعاتهم الأصلية التي يعودون إليها . أما النمط الثالث ، فهم الذين يهاجرون لأسباب قهرية ، ويضطرون لذلك أكثر من هجرتهم باختيارهم ، هذه الظروف هي إنسانية في المقام الأول ، وأهمها المرض أو العجز ، ومن ثم الاضطراب للعيش قريباً من الأبناء لتلقى الرعاية والخدمة ، وهنا يضطر المسن إلى بيع منزله والانتقال للعيش في منزل صغير أو شقة محدودة في نفس منطقة إقامة الأبناء ، وهناك حالات كثيرة لهذا النمط في المكسيك وأسبانيا واليونان . أما النمط الرابع ، فهم المهاجرون الذين يتم تهجيرهم بسبب الحروب أو المجاعات أو لانتهاك حقوقهم الإنسانية ، ولعل المثال الأكثر تطرفاً على هذا هو أبناء يوجوسلافيا السابقة . وينهى الكاتب حديثه في هذا المقام بتأكيد على وجوب اهتمام صناع السياسة برصد التباينات الثقافية بين المسنين المهاجرين وأقرانهم من أبناء البلد

المضيف ، وكذلك يرصد مايوجد بين الفريق الأول ذاته من تباينات . ومرد هذا الاهتمام أن هؤلاء المسنين المهاجرين يشكلون نسبة متزايدة من سكان المجتمعات المستقبلية للمهاجرين .

تعليق عام

رغم جودة الطرح الذى قدمه الكاتب وتميزه وثرائه ، فإن هذا لا يحول دون وجود بعض الملاحظات المنهجية والشكلية الأساسية ، أهمها أن الكاتب لم ينته إلى صياغة تعريف واضح ومحدد للأبعاد لمفهوم "المسن" ، أو لظاهرة "التعمر" ، وإنما اكتفى بطول الكتاب وعرضه بالحديث عن جملة الخصائص الاجتماعية والبيولوجية والسمات النفسية المميزة للمرحلة العمرية ذاتها . ومن ناحية ثانية يأتى موقف الكاتب متسقاً مع ما أعلنه فى بداية طرحه ، وهو عدم إمكانية تبني تعريف مطلق للمسنين بمعزل عن السياق الاجتماعى والثقافى الذى يعيشون فيه ، وأن مرحلة التعمر هى بالأساس حالة اجتماعية وفسيوولوجية ونفسية أكثر منها مرحلة عمرية . كذلك رغم إعلان الكاتب أثناء الحديث - وفى أكثر من موضع - عن عدم نيته لأن يقع فى أسر الخبرة الأوروبية الغربية والأمريكية ، حال تناول قضايا تهم فئة كونية بالأساس ، إلا أنه لم يتمكن من تلافى ذلك عند رصده لكثير من المشكلات التى تواجه المسنين فى مجتمعات متباينة ، لا سيما عند اقتراح الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة لمواجهة هذه المشكلات . من هذا - على سبيل المثال لا الحصر - عندما تحدث عن وجوب تبني النماذج والمفاهيم والأساليب الديموجرافية الغربية عند التعامل مع البيانات "المحلية" الخام التى تخص المسنين فى البيئات الثقافية المختلفة بدعوى أنه بدون هذا التبنى لن تصلح البيانات فى إعطاء صورة دقيقة وصانقة عن أحوال المسنين فى أى مجتمع

إنساني . وبالمثل عند الحديث عن شبكات وبرامج الأمان الاجتماعي الملائمة للمسنين ، فلم يجد الكاتب سوى البرامج الغربية ليبدى إعجابه بها ، واسماً ما عداها بالقصور والفشل والتحيز لصالح الفئات العمرية الأقل ، ويوصى بضرورة الاستعانة بها . كما يتجلى هذا الموقف - بصورة أكثر تجسيدا - عندما يدعو الكاتب صراحة صنّاع القرار والمخططين الحكوميين في مختلف أرجاء المعمور الإنساني إلى "وجوب تبني المبادئ الغربية عندما يشرعون في رسم السياسات الموجهة إلى المسنين" . وفي موضع ثالث يدعو الكاتب إلى ضرورة إعادة تكييف العادات والتقاليد الثقافية الوطنية وفقا للأطر الغربية ؛ بهدف تخفيف العبء وتحسين الصورة الذهنية عنهم في المجتمع ، بوصف أن التصورات والمدرجات الاجتماعية الأوربية الغربية حيال المسنين - رغم مشكلاتها العديدة - تعد أفضل نموذج قائم في المجتمع الإنساني . يضاف إلى ما سبق ، أنه رغم اهتمام الكاتب بعدم إغفال قضايا المسنين في المجتمعات النامية وتناولهم في مواضع كثيرة من الكتاب ، فإن ما أورده عنهم لم يكن مدعماً بالإحصاءات والبيانات المطلوبة ، مثلما الحال عند الحديث عنها في الخبرة الغربية . فحينما تحدث الكاتب - مثلاً - عن الإنفاق الاجتماعي الحكومي على خدمات المسنين كنسبة من الدخل القومي لم يورد سوى بيانات عن الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وفرنسا واليابان ، في حين لم يورد أي بيان عن المجتمعات النامية .

The National Review of Social Sciences

ELDERLY CARE: SOME METHODOLOGICAL ISSUES

Ezzat Hegazy

AGING OF THE POPULATION: SIZE, CHARACTERS AND
PROBLEMS

Nadia Halim

THE LOCAL ADMINISTRATION IN EGYPT: AN OPINION
POLL

Howaida Adly

THE COPING PROCESSES AND SOME PERSONALITY
TRAITS: CORRELATIONS AND PREDICTORS

Samiha Nasr

RESPONSE TO THE ENVIRONMENT STRESS AMONG
CHILDREN LIVING NEAR THE HIGHWAYS

Hala Ramadan

STRUCTURAL REFORM AND THE TRANSFORMATION
OF ORGANIZATIONS AND BUSINESSES

Ibtissam El-Gaafarawi

UNDERSTANDING OLD AGE, CRITICAL AND GLOBAL
PERSPECTIVES

Ahmed Hussain

VOLUME 41

NUMBER 3

SEPTEMBER 2004

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

**The National Center for Social and
Criminological Research**

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Editor in Chief

Nagwa El Fawal

Assistant Editors

Nadia Halim

Nagwa Khalil

Salwa El Amry

Editorial Secretaries

Amal Kamal

Abdel Rahman Abdel-Aal

Correspondence:

Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US \$ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

ELDERLY CARE: SOME METHODOLOGICAL ISSUES
Ezzat Hegazy

AGING OF THE POPULATION:
SIZE, CHARACTERS AND PROBLEMS
Nadia Halim

THE LOCAL ADMINISTRATION IN EGYPT:
AN OPINION POLL
Howaida Adly

THE COPING PROCESSES AND SOME PERSONALITY
TRAITS: CORRELATIONS AND PREDICTORS
Samiha Nasr

RESPONSE TO THE ENVIRONMENT STRESS AMONG
CHILDREN LIVING NEAR THE HIGHWAYS
Hala Ramadan

STRUCTURAL REFORM AND THE TRANSFORMATION
OF ORGANIZATIONS AND BUSINESSES
Ibtissam El-Gaafarawi

UNDERSTANDING OLD AGE: CRITICAL
AND GLOBAL PERSPECTIVES
Ahmed Hussain

Volume 41

Number 3

September 2004

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo